

مجدي كامل

الفوضىّة السّادة . الدمار الخلاق . والثورات الملونة

A
M

والشرق الأوسط البعيد الذي تريده أمريكا

<http://wahetelkotoob.com/>

Sunday
7/12/2014

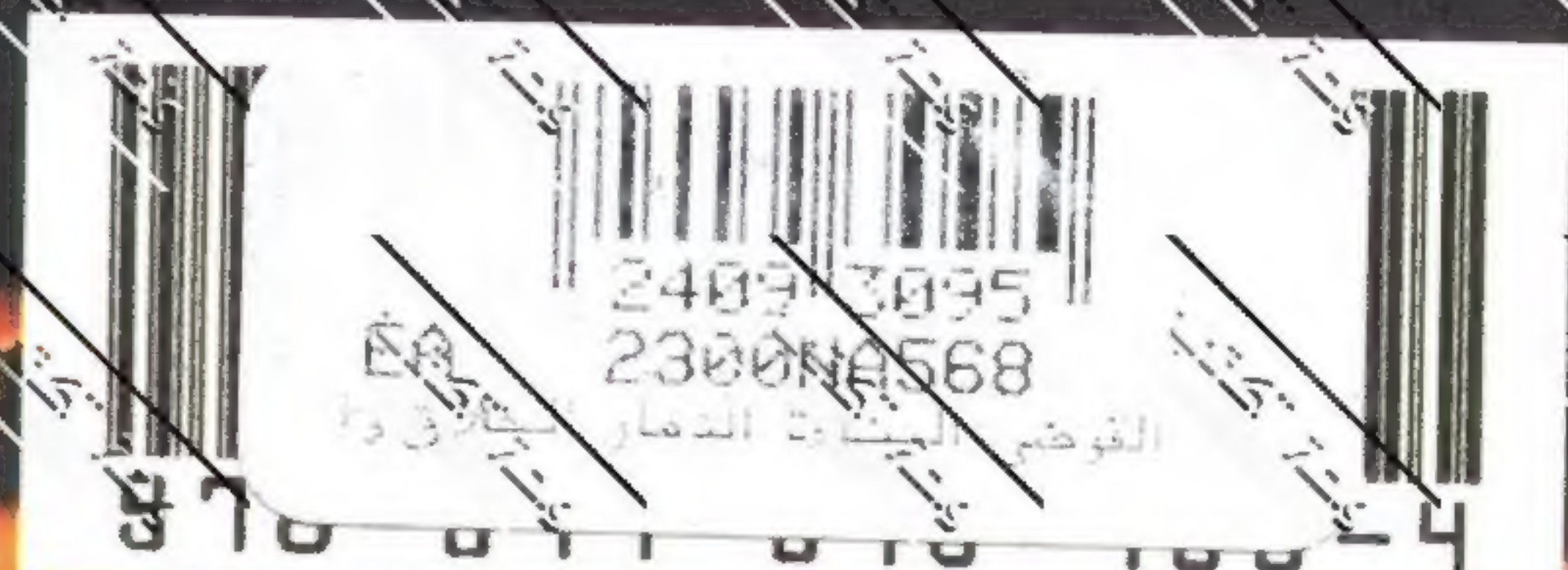
في آسيا

في آسيا

في آسيا

الفوضى الخلاقة .. الدمار الخلاق .. الثورات الملونة .. كلها مصطلحات خرجت من معامل تفريخ خطط واستراتيجيات الهيمنة الأمريكية ، في العقود الأخيرة . دون أن يتنبه إليها العالم في البداية ، وهي في طورها النظري . ولكن سرعان ما تحولت هذه الخطط والاستراتيجيات إلى واقع ملموس على الأرض ، فاختفت أنظمة ، وظهرت أخرى ، وكانت الشعوب في النهاية هي التي دفعت الثمن ، ولم تكن من كل ذلك إلا تغيير الوجوه وثبات الأنظمة التي ثارت أصلا من أجل القضاء عليها .

وبرغم تطبيق هذه الاستراتيجيات والخطط في البداية في أوروبا الشرقية إلا أنها سرعان ما انتقلت إلى العالم خاصة الشرق الأوسط ، التي تشير دلائل كثيرة أن هذه المنطقة كانت المستهدفة أصلا ، ولكن أوروبا الشرقية كانت في حقيقة الأمر حقل تجارب قبل الانتقال إلى الهدف الأساسي منها ، وهو تغيير خريطة الشرق الأوسط ، حسب المشروع الأمريكي التي تصب كل هذه الاستراتيجيات والخطط في صالحه . وليس أدل على ذلك من أن الشرق الأوسط كان دائما ومنذ البداية جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجيات والخطط ، بل يمكن القول إن المنطقة كان يشار إليها صراحة ، ودون موارد ، لدرجة أن الأمريكيين لم ينوروا عن نشر " مشروع الشرق الأوسط الجديد " أو بمعنى أدق " الشرق الأوسط الذي يريدون " . وبمجرد قيام ما اصطلح على تسميته بـ " ثورات الربيع العربي " ، حتى خرج منظرو الفوضى والدمار الخلاق والثورات الملونة من مكائهم ، يهللون ويصفقون لتحقيق مأربهم ، وراح الباحثون ينقبون من جديد في استراتيجيات وخطط الأمريكيين المعدة سلفا ، في محاولة لمقارنة ما جاء فيها ، وما حدث على الأرض ، وكانت المحصلة في غاية الخطورة . وهذا الكتاب يبحث في قضايا خطيرة وملحة تتعلق بالفوضى الخلاقة والدمار الخلاق والثورات الملونة ومدى ارتباطها بما يجري في الشرق الأوسط خاصة المنطقة العربية . كما يقدم الكتاب للشخصيات التي تقف وراء كل هذا وذاك من مفكرين وباحثين ومحللين أمريكيين يهود معروفين بعدائهم الشديد للعرب والمسلمين . ولا يخفى دورهم في خدمة الأهداف والمخططات الصهيونية . هذا الكتاب البحثي يحاول الاقتراب مما يحاك في الغرب ، ومدى ما يتم تطبيقه منها على الأرض في شرقنا الأوسط ومنطقتنا العربية على وجه الخصوص .





كتابنا القادم روعة الزواج

عبد الجبار

marriage is lovely

الدكتور
عادل صادق
أستاذ الطب النفسي

القوَضَى البناءة .. الدمارُ الخلاق .. الثورات الملوثة ..

والشرق الأوسط الجديد الذي تريده أمريكا

مبدئي كامل



تقديم

قديما قال ميكيا فيلي في كتابه «الأمير»: «الشجاعة تنتج السلم والسلم ينتج الراحة والراحة يتبعها فوزي، والفوزي تؤدي إلى الخراب، ومن الفوزي ينشأ النظام، والنظام يقود إلى الشجاعة».

الفوزي الخلاقة أو البناء.. الدمار الخلاق.. الثورات الملونة.. كلها مصطلحات خرجت من معامل تفريخ خطط واستراتيجيات الهيمنة الأمريكية، في العقود الأخيرة، دون أن يتنبه إليها العالم في البداية، وهي في طورها النظري. ولكن سرعان ما تحولت هذه الخطط والاستراتيجيات إلى واقع ملموس على الأرض، فاخفت أنظمة، وظهرت أخرى، وكانت الشعوب في النهاية هي التي دفعت الثمن، ولم تجن من كل ذلك إلا تغيير الوجوه وثبات الأنظمة التي ثارت أصلا من أجل القضاء عليها.

وبرغم تطبيق هذه الاستراتيجيات والخطط في البداية في أوربا الشرقية، إلا أنها سرعان ما انتقلت إلى العالم خاصة الشرق الأوسط، التي تشير دلائل كثيرة أن هذه المنطقة كانت المستهدفة أصلا، ولكن أوربا الشرقية كانت في حقيقة الأمر حقل تجارب قبل الانتقال إلى الهدف الأساسي منها، وهو تغيير خريطة الشرق الأوسط، حسب المشروع الأمريكي، التي تصب كل هذه الاستراتيجيات والخطط في صالحه.

وليس أدل على ذلك من أن الشرق الأوسط كان دائما ومنذ البداية جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجيات والخطط، بل يمكن القول إن المنطقة كان يشار إليها صراحة، ودون موارد، لدرجة أن الأمريكيين لم يتورعوا عن نشر «مشروع الشرق الأوسط الجديد»، أو بمعنى أدق «الشرق الأوسط الذي يريدون».

وبمجرد قيام ما اصطلح على تسميته بـ «ثورات الربيع العربي»، حتى خرج منظرو الفوزي والدمار الخلاق والثورات الملونة من مكائهم، يهللون ويصفقون لتحقيق مآربهم، وراح الباحثون ينقبون من جديد في استراتيجيات وخطط الأمريكيين المعدة

سلفا، في محاولة لمقارنة ما جاء فيها، وما حدث على الأرض، وكانت المحصلة في غاية الخطورة.

وهذا الكتاب يبحث في قضايا خطيرة وملحة تتعلق بالفوضى الخلاقة والدمار الخلاق والثورات الملونة ومدى ارتباطها بما يجري في الشرق الأوسط خاصة المنطقة العربية. كما يقدم الكتاب للشخصيات التي تقف وراء كل هذا وذاك من مفكرين وباحثين ومحللين أمريكيين يهود معروفين بعدائهم الشديد للعرب والمسلمين، ولا يخفى دورهم في خدمة الأهداف والمخططات الصهيونية.

هذا الكتاب البحثي يحاول الاقتراب مما يحاك في الغرب، ومدى ما يتم تطبيقه منه على الأرض في شرقنا الأوسط ومنطقتنا العربية على وجه الخصوص.

مجدي حسين كامل

الفصل الأول

تنائية الفوضى والدمار الخلاق

الفوضى الخلاقة أو البناء.. الدمار الخلاق.. الثورات الملونة.. وكما تقدم كلها مصطلحات خرجت من معامل تفريخ خطط واستراتيجيات الهيمنة الأمريكية، في العقود الأخيرة، دون أن يتنبه إليها العالم في البداية، وهي في طورها النظري. ولكن سرعان ما تحولت هذه الخطط والاستراتيجيات إلى واقع ملموس على الأرض، فاخفت أنظمة، وظهرت أخرى، وكانت الشعوب في النهاية هي التي دفعت الثمن، ولم تجن من كل ذلك إلا تغيير الوجوه وثبات الأنظمة التي ثارت أصلا من أجل القضاء عليها.

وبرغم تطبيق هذه الاستراتيجيات والخطط في البداية في أوروبا الشرقية، إلا أنها سرعان ما انتقلت إلى العالم خاصة الشرق الأوسط، التي تشير دلائل كثيرة أن هذه المنطقة كانت المستهدفة أصلا، ولكن أوروبا الشرقية كانت في حقيقة الأمر حقل تجارب قبل الانتقال إلى الهدف الأساسي منها، وهو تغيير خريطة الشرق الأوسط، حسب المشروع الأمريكي، التي تصب كل هذه الاستراتيجيات والخطط في صالحه. وليس أدل على ذلك من أن الشرق الأوسط كان دائما ومنذ البداية جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجيات والخطط، بل يمكن القول أن المنطقة كان يشار إليها صراحة، ودون موارد، لدرجة أن الأمريكيين لم يتورعوا عن نشر «مشروع الشرق الأوسط الجديد»، أو بمعنى أدق «الشرق الأوسط الذي يريدون».

وبمجرد قيام ما اصطلح على تسميته بـ «ثورات الربيع العربي»، حتى خرج منظرو الفوضى والدمار الخلاق والثورات الملونة من مكائهم، يهللون ويصفقون لتحقيق مآربهم، وراح الباحثون ينقبون من جديد في استراتيجيات وخطط الأمريكيين المعدة سلفا، في محاولة لمقارنة ما جاء فيها، وما حدث على الأرض، وكانت المحصلة في غاية الخطورة.

ففي أثناء فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن خرجت هذه الاستراتيجيات والخطط الشيطانية إلى حيز التطبيق العملي على الأرض، حتى وبدون ورقة التوت المعتادة.

وفي تصريح شهير في بداية حكمه قال بوش : «إذا أردتم الاطلاع على مفهومي للسياسة الخارجية فاقروا كتاب ناتان شارانسكي» فإنه سيساعدكم على فهم الكثير من القرارات التي اتخذت والتي قد تتخذ.

هكذا عبر جورج بوش الابن عن إعجابه بكتاب «قضية الديمقراطية» للمنشق السوفييتي السابق ووزير شؤون يهود الشتات الإسرائيلي ناتان شارانسكي الذي استقال من حكومة شارون عام ٢٠٠٥ احتجاجاً على قرار الخروج من غزة، ليتخذ الرئيس الأمريكي من هذا الكتاب منهج عمل ويوصي كل مستشاريه وأصدقائه ومن حوله بقراءته، حتى إن شارانسكي نفسه فوجئ عندما دخل مكتب كوندوليزا رايس وزيرة خارجية بوش - آنذاك - ووجد كتابه على طاولتها فقالت له: «قد تتساءل لماذا أقرأ هذا الكتاب؟ لقد قضى الرئيس إجازة الأسبوع في قراءته، ويجب عليّ أن أعرف كيف يفكر الرئيس».

ومن هذا الكتاب استوحيت إدارة بوش استراتيجيتها التي بدأت على الفور في تنفيذها.

وراح صقور هذه الإدارة من اللوبي الموالي لإسرائيل، ومعظمهم من أصول يهودية، وشديدو العدا ل كل ما هو عربي وإسلامي يروجون لها.

ومن ذلك ما قالته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في معرض إجابتها عندما سئلت عن الفوضى التي قد تحدثها تدخلات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط فقالت: «إن الوضع الحالي ليس مستقرًا، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً»!

ولكن ما هي نظرية المنشق السوفييتي والوزير الإسرائيلي السابق ناتان شارانسكي، التي طبقتها الولايات المتحدة ولا تزال، حتى بعد خروج بوش من البيت الأبيض ووصول باراك أوباما، الذي تم تجديد ولايته مؤخراً، تحت ستار يحجب الأهداف

الحقيقية، ويضع على سبيل الخداع والتمويه شعارات تتعلق بنشر الديمقراطية.
وفي الحقيقة إن هذه الديمقراطية ليست تلك التي يعرفها ويعيشها العالم الديمقراطي،
وإنما هي ديمقراطية الشياطين إن جاز التعبير، ومنهم بالطبع معلم صقور اليمين
الأمريكي المتطرف والمتصهين شارنسكي.
يقسم شارانسكي دول العالم إلى ما يطلق عليها «مجتمعات حرة» و«مجتمعات
الخوف».

ويقترح للتفريق بينها اجتياز ما يسميه اختبار «ساحة المدينة» فالبلد الذي يسمح
لأي مواطن بالتعبير عن آرائه دون خوف في «ساحة المدينة»، «المجتمع الحر» والبلد
الذي لا يسمح بذلك هو «مجتمع الخوف».

وتشمل مجتمعات الخوف التي يتحدث عنها شارانسكي كل الدول العربية وإيران
وباكستان وكوريا الشمالية، ويقرر شارانسكي أن نشر الديمقراطية والحرية في مجتمعات
الخوف هذه ليس مجرد ضرورة أخلاقية تفرضها مبادئ إنسانية، ولكنه أمر ضروري لحماية
أمن المجتمعات الحرة من خطر المشاكل التي ستصدرها لها وعلى رأسها الإرهاب.

ويحذر من فكرة التعايش مع الأنظمة الديكتاتورية بدعوى أن الإطاحة بها قد تؤدي
إلى المزيد من عدم الاستقرار، حيث يرى أن هذه السياسة تؤدي فقط إلى إطالة عمر
هذه الأنظمة والسماح لها بمواصلة قمع شعوبها، موضحاً أن الضغوط على هذه الدول
لإحترام حقوق الإنسان سيكون المدخل الرئيسي لإضعافها وانهارها.

لكن نظرية الديمقراطية هذه التي يتحدث عنها شارانسكي تنكسر عندما يقول إنه في
مجتمعات الخوف لا يمكن الاعتماد على نتائج الانتخابات فقط أو حتى الآراء التي يعبر
عنها المواطنون لوسائل الإعلام الغربية، حيث إن الأنظمة تتحكم في مصائر الشعوب،
سواء من النواحي الاقتصادية أو السياسية، لذلك يرى أن الحل هو أن يتدخل المجتمع
الدولي من أجل إقامة المؤسسات الديمقراطية أولاً وترسيخ مبادئ الحرية ثم إقامة
الانتخابات.

وهذه النظرية كانت قد وجدت دينامياتها الفعلية بعد زلزال الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وهي تقوم على فلسفة سياسية تفترض وجود خطر داهم من عدو مجهول يتهدد الأمن القومي الأميركي في كل لحظة.

كما تقوم على افتراض ألا يكون التهديد بالضرورة، حاصلًا بالفعل من دولة أو من منظمة إرهابية لكي تخاض ضده الحرب الوقائية، وإنما يكفي أن يتم تصوُّره من جانب مراكز التخطيط الاستراتيجي في البيت الأبيض والبنطاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) للمبادرة إلى تلك الحرب.

ولكي تأخذ هذه الاستراتيجية مسارها التطبيقي، عكف الكثير من منظري ومفكري المحافظين الجدد على وضع فلسفة متكاملة لتبرير الحروب.

ولعل نظرية «الفوضى الخلاقة» التي شكلت إحدى أهم وأبرز منجزات هؤلاء، إنما تعني في حقيقتها السعي الاستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات المفترض أنها تشكل مصادر تهديد لأمن ومصالح أميركا في العالم.

وإذا كانت نظرية الفوضى الخلاقة تقوم - نظريًا - على ثنائية التفكيك والتركيب، فذلك يعني أن الفكر الاستراتيجي الأميركي بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقين إلا بعالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة تشكيله وفق مهمة أميركا في بناء العالم الجديد.

الفوضى الخلاقة أو البناء، مصطلح أدرجته الإدارة الأمريكية مؤخرًا وردده كبار مسؤوليها ومنهم «كوندوليزا رايس» في حديث لها أدلت به إلى صحيفة «الواشنطن بوست» الأمريكية، عندما قيل لها : إن التفاعلات التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط لا تترك مجالاً آخر سوى للاختيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإسلامية على السلطة، ولن تؤدي بالضرورة إلى انتصار الديمقراطية، لم تتردد في أن تقول إن الوضع الحالي «ليس مستقرًا»، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع «الفوضى الخلاقة» التي ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً!!

وبالتالي فقد كان تعبير «الفوضى البناءة» الذي صمم في معهد «أميركان انتربرايز» الذي يعتبر قلعة المحافظين الجدد، والمهتم بصياغة مشروعات بوش السياسية للشرق الأوسط، يلخص استراتيجية كاملة أعدت للمنطقة العربية، تهدف إلى إجراء «حملة طويلة من الهندسة الاجتماعية» تفرض بالقوة.

وحسب مايكل ليدن، العضو البارز في المعهد، فإن «التدمير البناء أو الدمار الخلاق هو «صفتنا المركزية»، وبالتالي فإن «الوقت قد حان لكي تصدر الثورة الاجتماعية»، من أجل إعادة صياغة المنطقة العربية عبر تغيير ليس النظم فقط، بل والجغرافية السياسية كذلك، انطلاقاً من رؤية خاصة تقود إلى «تصميم جديد لبناء مختلف».

وتستند هذه الرؤية إلى التراث الاستشراقي خصوصاً «برنارد لويس» هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلا بكونه تجمعاً لأقليات دينية وعرقية عاجزة عن العيش سوية في كيانات دويلاتية وطنية، وإذا كان الشعار هو «قضية الديمقراطية» المرتبطة بمصالح أميركا، فإن تحقيقها كما يفترض، يركز على الاستخدام الصريح للطائفية في إطار تلك الاستراتيجية. بحيث إن التنوع الطائفي والديني والإثني الذي يسكن المنطقة العربية، يصبح في حالة تناقض مستحكمة، الأمر الذي يفرض أن يتشكل كل دين وكل طائفة وإثنية في تشكيل سياسي خاص، حسب وضع كل دولة عربية قائمة، وهنا يتحول التنوع إلى كارثة.

وتكون الديمقراطية هي منتج «التدمير الخلاق». فنشر الديمقراطية، هو الشعار العام الذي حكم السياسة الأمريكية منذ احتلال العراق، استناداً إلى «نظرية الدومينو» التي تعني تدحرج النظم واحدة بعد الأخرى، انطلاقاً من المفاعيل التي أحدثها سقوط النظام في العراق وإعادة رسم الجغرافية السياسية التي تشكلت منذ الحرب العالمية الأولى.

ويعرّف البعض الفوضى البناءة أو الخلاقة في الإطار الشرق أوسطي بأنها «مصطلح أطلقه نظرياً بعض أهل اليمين السياسي الأميركي تجاه مسارات التغيير في الشرق الأوسط،

ومفاده أن هذه المجتمعات، وتلك القرية منها في المنطقة، هي مجتمعات راكدة سياسيًا. ولكي يتحرك ركودها، لا بد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة حتى يحصل التغيير، وفي ظنهم، أنه تغيير نحو الأفضل، أو ربما كان تغييراً من أجل التغيير فحسب. إذاً هي عقلية السوق الحرة المطبقة على الجغرافيا السياسية، بمعنى أن إزالة القيود أمام الاقتصاد (دعه يعمل دعه يمر) تسمح مباشرة وبشكل آلي بتنظيم السوق وتأمين المصالح الخاصة والجماعية.

كذلك يعتقد أصحاب هذه المدرسة بأن خلق حالة من الفوضى والاستقرار سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية. إنه العلاج بالصدمة.

وهذه الخطة تفترض أن المجتمعات تنتظم بشكل بناء وصحيح بعد الصدمة التي ولدتها الفوضى، وهي لا تأخذ بالاعتبار والحسبان ردّات الفعل السلبية.

أما الغاية التي تحتل المرتبة الأولى في الأهداف الاستراتيجية الأميركية هي الحفاظ على التفوق الأميركي، ولذلك هي تسعى بأي ثمن وبأي وسيلة إلى توفير الاستقرار والازدهار والأمن للمجتمع الأميركي أولاً ومن ثم للحلفاء من جهة وإغراق الآخرين بالفوضى والتخلف والحروب الأهلية.

وهذه المعادلة دعت الولايات المتحدة إلى عدم التقيّد بآليات الأمم المتحدة حتى يكون تدخلها الاستباقي مباحاً وأكثر ردعاً وسرعة وتطابقاً مع مصالحها القومية.

ويقول الفيلسوف الروسي الكسندر ريبانارين رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة موسكو الحكومية في مؤلفه «الإغواء بالعولمة»: إنه من المقرر استخدام توصيات الدارونية الاجتماعية الاقتصادية على النطاق العالمي. فعند الاستخدام الموسع لـ «صيغة مدرسة شيكاغو» تظهر العالم مكان المؤسسات أو الفئات الاجتماعية المنفصلة غير القادرة على التكيف (شعوب غير قادرة على التكيف لا ينبغي منحها «قروض التنمية» كي لا تغرق

كوكبنا الضيق بمادة بشرية سيئة النوعية. بذلك تغدو الدارونية الاجتماعية الاقتصادية «عنصرية عادية».

وإذا كان العالم بناءً على هذه النظرية مقسوماً إلى أقلية قادرة على التكيف، وهي تصبح مالكة لموارد الكوكب من غير منازع، وأغلبية منبوذة غير قادرة على التكيف أقصيت عن عملية «الخصخصة - بهدف التنمية والتطور - أفلا ينتظرنا بالتالي خيار العنف القائم على إما عصيان الأغلبية المنبوذة وإما ديكتاتورية «القطب الواحد» العالمية التي تتحضر لقمع هذا العصيان الكامن وتكون النتيجة التي نراها اليوم على أرض الواقع - القبول بنتائج الخصخصة والليبرالية الجديدة أو تحمل ديكتاتورية أمريكا السياسية العالمية، ولكليهما النتيجة نفسها.

وقد استغلت الإدارة الأمريكية أجواء ما سمته «الحرب ضد الإرهاب» لابتزاز العديد من الدول العربية لإجبارها على تقديم التنازلات التي تتلاءم مع السياسات الأمريكية في المنطقة، وفي هذا الإطار تعرضت وتعرض حتى الآن سوريا ولبنان للابتزازات والتهديدات الأمريكية - الإسرائيلية ويجري التركيز على نزع سلاح حزب الله الذي استطاع طرد القوات الإسرائيلية عام ٢٠٠٠.

والواقع أن الهدف الحقيقي لهذه السياسة كان هو الضغط على سوريا ولبنان لتطويعهما وجرحهما إلى فلك السياسة الأمريكية وبالتالي الانصياع للترتيبات الأمريكية الإسرائيلية الخاصة بتصفية القضية الفلسطينية والحقوق العربية.

وقد كانت خطة احتلال العراق والضغط على لبنان تستهدف سوريا وابتزازها، ونقل الفوضى البناء والدمار الخلاق إليها، وبعدها إلى باقي الدول العربية، حتى يكتمل المشروع الصهيوني.

ويمكن القول إن إدارة بوش كانت تريد أن تستخدم لبنان كمدخل لتغيير النظام في سوريا لأنه يشكل شرطاً ضرورياً لنجاح مشروعها «الشرق الأوسط الكبير» الذي كان بوش قد أعلنه - رسمياً - في فبراير ٢٠٠٤.

وعلى الرغم من تعاون سورية الجاد مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالإرهاب، إلا أن هؤلاء صقور اليمين الأمريكي من اللوبي اليهودي ظلوا يتهمون سوريا بأنها تطور برنامج أسلحة التدمير الشامل، وترفض طرد الفصائل الفلسطينية المقاومة، ويشيرون مسألة إخفاق سوريا المزعوم في البتاجون بالتعاون الكامل مع الاحتلال ليبرروا بذلك انتهاج سياسة «تغيير النظام» بدمشق.

بعد ذلك راحوا يرددون بأن على سوريا أن تختار أحد خيارين : الأول خيار القذافي الذي يعني الخضوع الكامل. والثاني خيار صدام الذي يعني الانتحار السياسي.

وفي إطار هذه النظرية التي آمن بها جورج بوش الابن إيماناً كاملاً، بل واعتبر هذا النوع من التفكير جزءاً من الحمض النووي لرئاسته - وفق تعبيره - يصبح ما حققته الولايات المتحدة الأميركية خلال فترتي ولايته نجاحاً منقطع النظير بحسابات نظرية الفوضى الخلاقة التي عبرت عنها وزيرة خارجيته، حيث استخدم شعار نشر الديمقراطية لغزو المناطق التي تم احتلالها وتغيير أنظمة الحكم فيها.

واستُخدمت الطائفية والمذهبية بامتياز لتفتيت هذه الدول ونشر الفوضى فيها، ولكن هل من مصلحة الولايات المتحدة أن تنشر الديمقراطية في هذه الدول بكامل حسن النية الذي تحاول أن تقنعنا بأنها تتحدث به؟

هذا ما فعله الرئيس الأميركي بالعالم بعد أن قرأ كتاب «قضية الديمقراطية» للمنشق الروسي والوزير الإسرائيلي السابق شارانسكي.

والحقيقة أن الفوضى الخلاقة أو البناء، وما يتلوها من الدمار الخلاق هي أخطر النظريات الأميركية التي أنتجتها مراكز الأبحاث الأميركية، من حيث جذورها الفكرية وبديياتها وأهدافها.. ويعتبر كثيرون أن الديمقراطية الأميركية إحدى أهم وأخطر أدوات هذه النظرية، فما هي شكل هذه الديمقراطية، وما هي قاعدتها الفكرية، وما هي منطلقاتها وأهدافها، وفيما إذا كانت تتلاءم مع الواقع العربي الإسلامي أم تختلف من حيث المنطق والمفهوم؟!!

لقد استعرض «ناتان شارانسكي» أحد أكبر منظري الفوضى البناءة أو الخلاقة في كتاب له صدر عام ٢٠٠٤ تحت اسم (قضية الديمقراطية)، فلسفة الديمقراطية، ويبدو أنه يعكس الاستراتيجية الأمريكية في وجهها النظري المعد للتطبيق، والتي جاءت في خطابين للرئيس الأمريكي بوش الصغير أحدهما في واشنطن والآخر في لندن، تأسيساً على مغالطة تشير إلى أن المجتمعات الديمقراطية لا تروج للإرهاب الدولي، بينما المجتمعات غير الديمقراطية فهي تنتج الإرهاب الدولي.. وعلى هذا الأساس من الفهم المغالط، فإن الاستراتيجية الأمريكية ينبغي أن تساعد المجتمعات غير الديمقراطية في العالم من أجل نيل الديمقراطية) !!

وقبل أن نتطرق لمفهوم شارانسكي «المفهوم الأمريكي» للفوضى الخلاقة، سنقدم نبذة عن «ناتان شارانسكي» أحد أكبر منظري الفوضى المنظمة.

يعرف عن شارانسكي تطرفه الشديد وعداؤه للعرب والمسلمين كما يرجع العديد من المراقبين نظرية الفوضى الخلاقة له ففي كتابه قضية الديمقراطية يشرح شارانسكي نظريته تلك حيث يدعو فيها الولايات المتحدة إلى استخدام الطائفية كوسيلة للقضاء على محاور الشر وتحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية، كما أنه يعتبر الإسلام حركة إرهابية لا تهدد إسرائيل فقط وإنما تهدد العالم الغربي بأكمله (ناتان شارانسكي وفلسفة الديمقراطية الأمريكية - د. أبا الحكم).

ويصب «شارانسكي» اهتمامه الخبيث على الوطن العربي بشكل خاص وعموم الدول الإسلامية، وذلك بافتراضه مقولة «إن العرب والمسلمين ليسوا مهئين للديمقراطية، الأمر الذي يستوجب نقلهم إلى الديمقراطية» !!

وليس من المنطق الديمقراطي أن يحتكر حزبان رئيسان في الولايات المتحدة السلطة السياسية في البلاد، وتسمح الولايات المتحدة في ظل الاحتلال الأمريكي بتشكيل أكثر من ١٦٨ حزباً في العراق؟! ما الهدف من ذلك؟ هل هو الديمقراطية؟

وإذ يزعم شارانسكي لسان حال أمريكا أن العرب والمسلمين غير مؤهلين

لديمقراطية، فكيف تسمح سلطات الاحتلال الأمريكية بأن يتأسس في العراق هذا العدد غير الطبيعي من الأحزاب غير المؤهلة وغير المستوفية لشروط العمل السياسي؟.. ألم تكن من أجل الفوضى والتخريب الداخلي وتمزيق الشعب العراقي؟!

يقول شارانسكي.. «إن العرب يُحكمون بواسطة حكام مستبدين، ويقرأون صحفاً تخضع للرقابة، ولا رأي لديهم في سياسات بلدانهم»، فيما يشير إلى أن الكيان الصهيوني ومصر ليسا في حالة سلام، لأن المشاعر المصرية هي في حقيقتها ضد الكيان الصهيوني أكثر مما كانت عليه قبل اتفاقية «كامب ديفيد» وإن هذا الكيان قد أصاب الفلسطينيين بالشلل من خلال هذه الاتفاقية، لأن الفلسطينيين - حسب زعمه - لم يصبحوا شعباً ديمقراطياً بعد». بيد أن محادثات (أوسلو) و(واي ريفر) كان الجانب الأمريكي ومن معه قد اهتموا بقضية التلفيق والغش والمخادعة في قضايا أساسية من أجل وضع أطر خاوية من أي مضمون.

كما يمكن القول إن هناك تشابها بين الرؤية الأمريكية للديمقراطية كما وضعها الرئيس السابق بوش والرؤية الإسرائيلية كما وضعها ناتان شارانسكي في كتابه.

ويقول مايكل هيرش كبير محرري مجلة نيوزويك الأمريكية ومفجر فضيحة سجن «أبو غريب» في العراق في مقال له عن هذا التشابه الكبير بين شارانسكي وبوش في الرؤية للديمقراطية.

يقول إن هناك تشابها كبيرا في الأفكار إذ أن لشارانسكي تأثيرا كبيرا على بوش كما ظهر في خطابه في عام ٢٠٠٢ الذي أطلق دعا فيه إلى الديمقراطية في فلسطين ولكنه قرر وقال إنه إن في الوقت نفسه لن يتعامل مع ياسر عرفات وقد فعل ذلك ديك تشيني نفسه وأن هذا الأمر في الواقع يعود حتى إلى أيام ريغان عندما كان بعض المحافظين الجدد في هذه الإدارة يقاومون ويدعون إلى الديمقراطية منذ ذلك الوقت إذا هناك تاريخ طويل لهذا الموضوع ولكن أعتقد أنه بشكل مختصر نستطيع نقول إن كتاب شارانسكي هذا يتوافق مع رؤية الرئيس بوش لمهمته في العالم وهذه فكرته الواسعة جدا وخاصة فيما يتعلق في

العالم العربي وإن كان بشكل خاص وكيفية أهمية الديمقراطية مقارنة بالديكتاتوريات لتحقيق الحريات في العالم وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية الإسرائيلية.

بوضوح شديد أن شارانسكي له عقلية اختزالية وهو هنا يتشابه بالتأكيد مع الرئيس الأميركي ومع الإدارة الأميركية الحالية هي عقلية اختزالية بتنظر دائما إلى أسئلة الخير والشر أين الخير وأين الشر بصورة بسيطة جدا ويُعرف الخير بأنه الحرية والديمقراطية . وحقوق الإنسان والشر بأنه النظم الديكتاتورية والشمولية يعني هذا لا نختلف عليه ولكن ما نختلف عليه هو أولا نظرة الإدارة ونظرة شارانسكي لشؤون الشرق الأوسط وهي نظرة سطحية بالتأكيد. السيد شارانسكي لا يعلم أي شيء عن تاريخ الشرق الأوسط ما ذكره في الحديث عن العداء للسامية الموجود في مصر وغيرها من الدول العربية هو هنا أيضا يختزل الثقافة المصرية والثقافة العربية إلى مكون وحيد هو أقل أهمية من مكونات أخرى عظيمة هذا ليس دفاعاً ولكنها هي الحقيقة النقطة الثانية شارانسكي يختزل أيضا الأوضاع السياسية الموجودة في العالم العربي إلى خلاف واضح وصريح بين الديمقراطية في جهة غائبة عنا وحقوق الإنسان الغائبة عنا وبين الديكتاتوريات والشموليات يقارنها بالاتحاد السوفيتي السابق نحن في العالم العربي لدينا نظم غير ديمقراطية ولكنها ليست نظما ديكتاتورية تتشابه مع الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية هناك اختلافات وهذه الاختلافات نوعية على درجة من الأهمية أنا أحترم شارانسكي أحترم تاريخ نضاله في الاتحاد السوفيتي وأقترح عليه أن يبدأ بالقراءة المكثفة لأوضاع الشرق الأوسط هو لا يعلم شيئا هو يتحدث عن أوضاع ليست قائمة في معظم الدول العربية أتفق معه أيضا على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم عليا أختلف معه في تقديم السياسة الأميركية، الإدارة الأميركية تتحدث كثيرا ولا تنتج فعلاً واحتمالات إنتاج الفعل تأتي دائما بنتائج عكسية نحن ليس لدينا في العالم العربي حركات منشقين لدينا قوة ديمقراطية لا ترغب في مساعدات أميركية مباشرة يتحدثون كما يشاؤون ولكن يتركون لنا حرية الحركة الدول العربية وحركتنا الديمقراطية ستنجح تحولاً ديمقراطياً هي بذاتها ونحن لسنا في حاجة إلى قوى خارجية».

أما ناتان شارانسكي نفسه، وعندما ووجه في حوار أجرته معه قناة «الجزيرة» بسؤال عن وجه الشبه بينه وبين بوش قال: «إذا كان هناك أي تشابه فإن ذلك لا يعني تشابه خبراتنا إذ أننا نأتي من خلفيات وأماكن مختلفة ولكن يبدو أن الرئيس بوش قرأ كتابي وقد قال لي بأن هذا الكتاب يلخص بشكل جيد أفكاره الشخصية وأهم شيء في ذلك في كتابي هو أن جميع سكان العالم وكل دولة في العالم تريد العيش في الحرية وترغب فيها وإن هذا نابع ليس فقط من خبرتي الشخصية كمنشق كنت أعيش في الاتحاد السوفياتي إذ إن الكثيرين من سكان العالم الغربي كانوا يقولون لنا نحن المنشقين بأن الحرية ليست لا تليق ولا تصلح لروسيا وإن الشعب الروسي يحمل ذهنية مختلفة وثقافة مختلفة ولذلك فإنه يجب ألا تكون هناك أي محاولة لتشجيع التغييرات الديمقراطية في روسيا لهذه الأسباب ولكننا نحن المنشقين كنا نرى الأمور بشكل مختلف إذ كنا نعترض ولا نزال نعترض لو سنحت لنا حرية الاختيار بين العيش في مجتمع حر ومجتمع يتسم بالخوف فإن الروس يختارون العيش في مجتمع حر.

والشيء نفسه - كما يقول - ينطبق على جميع دول الخليج والعالم إذ إنه كانت هناك شكوك في السابق مثلاً أن اليابان يمكن أن تعيش بحرية وديمقراطية أو أن ألمانيا يمكن تعيش بحرية وكانت هناك أصوات كثيرة تلقي الضوء وظلال الشك بالقول إن الدول العربية تحمل أفكاراً مختلفة وعقلية مختلفة ولذلك فإن الحرية لا تصلح للدول العربية بينما أنا أعتقد أن هذا نوع من العنصرية نعتقد أو نفكر بأن العرب الذين يريدون العيش بحرية ويستحقونها أو إنهم يستحقونها أقل من غيرهم من الشعوب وأعتقد أن هذا الرأي بكونية الحرية وعالميتها هو ما جذب الرئيس بوش إلى كتابي وجعله يعجب به».

وعندما سُئل عن دعوة بوش له إلى البيت الأبيض فور انتخابه والحوار الذي جرى بينهما وإلى أي حد يعتقد بأن جورج دبليو بوش متأكد من أجدته بالنسبة للحرية والديمقراطية في العالم، وإلى أي حد قد يجد اختلافاً بين رؤيته وبين رؤية بوش التي قدمها في خطاب التنصيب، قال شارانسكي :

«أعتقد أن الجميع يعلمون أن الرئيس بوش يحمل أفكاره الخاصة وهذه الأفكار قبل فترة طويلة من لقائه بي وعندما قرأ كتابي وبعد أن قرأ الكتاب قال لي إنه وجد أن هذا الكتاب هو خلاصة جيدة وشرح نظري جيد ويقدم صورة تاريخية جيدة تفسر أو تحمل أفكاره الخاصة هو شخصيا وقد أخبرني بأنه الآن وقد قرأت هذه النظرية في كتابك دعنا نناقش كيفية إمكانية تطبيق هذه النظرية في العالم كله وإنني سعيد بالقول بأنه رغم أننا نحمل لدينا خلفيات وتجارب مختلفة إلا أن فكرة الحرية والديمقراطية وهي أفضل ضمان للاستقرار والأمن والحرية في العالم كله وأن تشجيع المزيد من الحريات هو أفضل طريقة للدفاع عن السلام والاستقرار وهذه.. وهذه الأفكار عزيزة أو يعتز بها الرئيس بوش بشكل كبير».

وهكذا هي الفوضى التي خططت لها أمريكا، فالفوضى وما يتبعها من دمار خلاق هي السيناريو الوحيد الذي ترتب له الإدارة الأمريكية في هذه المنطقة كي تنعم بالنفط دفاقاً، وكي تنعم الربيبة الصغرى بالطمأنينة والراحة، ولينشغل كل بلد بنفسه ومشاكله التي لن تنتهى إلا بدول أخرى جديدة منبئة من الدول الحالية.

في سنة ١٩٤٢، أصدر عالم الاقتصاد النمساوي جوزيف شامبيتر كتابه الشهير عن «الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية» مضمناً إياه تصوره لآليات اشتغال النظام الرأسمالي وشارحا من بين ظهرائه لما لها على ضوء الأطروحة الاشتراكية السائدة وطبيعة الديموقراطية التي من الوارد أن ترتب عن ذلك.

وعلى الرغم من تضارب الرؤى حول جهة تصنيف الكتاب (علم اقتصاد أم علم اجتماع أم علم سياسة أم فلسفة أم كل ذلك في الآن ذاته) وتعذر تصنيف صاحبه بهذه الجهة أو تلك (ليبرالياً أم ماركسياً أم بعضاً منهما معا)، فإن شهرة الكتاب وصاحبه إنما تأتت لهما من أطروحة مركزية (أطروحة «التدمير الخلاق») تبدو لنا أنها تعدت، بعد أكثر من ستة عقود، ما كان يرومه الكتاب أو يضممه صاحبه.

يقول شامبيتر متحدثاً عن الرأسمالية: «ليس القديم بالرأسمالية هو الذي يفرز

الجديد، بل إن إزاحته التامة هي التي تقوم بذلك والذي يتمترس وراء الإزاحة إياها إنما هو المقاتل المبدع الذي يثوي خلف السلعة الجديدة والمزج الإنتاجي الجديد والسوق الجديدة ومصادر الطاقة الجديدة هو نظام تقديمي بالتأكيد حتى وإن بدا ظاهريا غير مرغوب فيه» (الفوضى الخلاقة وثورة الشباب العربي- شذى ظافر الجندي - موقع الحوار المتمدن).

ويتابع موضحا: «إن المنافسة الهدامة هي أيضا تدمير هدام يساهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التقويض المستمر للعناصر الشائخة والخلق المستمر للعناصر الجديدة».

وإذا كنا نعدم الحجة القاطعة للتدليل على أن ما «ابتدعته» الإدارة الأمريكية (في إطار ما أضحى يسمى منذ مدة بـ «الفوضى البناءة» أو «الخلاقة») إنما هو استحداث لأطروحة شمبيتز (وهو ملهم معظم مقاوليها بكل الأحوال)، فإننا لا نستبعد ذلك إطلاقا من لدن مراكز الدراسات الاستراتيجية التي أعادت استنبات الأطروحة (أطروحة شامبيتز) وطوعتها لتغدو عقيدة يُسترشد بها في علاقة الولايات المتحدة بالوطن العربي بداية هذا القرن.

الفصل الثاني

الفوضى الخلاقة بوابة الشيطان !

قديمًا قال ميكيافيلي في كتابه «الأمير»: «الشجاعة تنتج السلم والسلم ينتج الراحة والراحة يتبعها فوضى، والفوضى تؤدي إلى الخراب، ومن الفوضى ينشأ النظام، والنظام يقود إلى الشجاعة».

الفوضى الخلاقة وما يتبعها من دمار خلاق وفق المفهوم الأمريكي، أو من سكوا عملتها، وكأنهم يعيدون للأذهان ما قاله ميكيافيلي، صاحب مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة» تعني السعي الاستباقي نحو تفكيك كل الدول التي يفترض أنها تشكل مصادر تهديد لأمن ومصالح أميركا في العالم.

وبعد عقد من الزمان على انتهاء الحرب الباردة، وبفعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، شهدت البلدان العربية والإسلامية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أحداثا ساخنة بدأت ولم تنته.

فقد ارتفعت لافتات الحرب على الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والمشاركة السياسية، وحق تقرير المصير... الخ، فاشتعلت نيران الحروب الاستباقية، ودوى قرع طبولها والتلويح بتوسيع دائرتها هنا وهناك، فتغيرت أنظمة، وعدلت دساتير وقوانين عدة، وبرزت الانقسامات السياسية، والطائفية، والمناطقية، والمذهبية.

وعليها تبلورت مشاريع التفيت والتجزئة داخل الوطن الواحد، ومنها ما بدأ يتجسد على الواقع العربي تحت إشراف المجتمع الدولي، وذهول الأنظمة التي يراد لها - بأي شكل من الأشكال - أن تكون جزءا من نظام دولي جديد، تتعولم فيه السياسات، والحضارات، والمعتقدات. فكيف يمكننا فهم ما حدث ولا يزال يحدث؟

ربط الكثيرون من الساسة والسياسيين تلك التطورات بنظرية «الفوضى الخلاقة» أو «البناء» التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية كاستراتيجية شرعت بتجريبها في أقطار العرب والمسلمين، لتبدو اليوم أكثر إصرارا على الاستمرار بتنفيذها؛ بدافع أن تلك الفوضى بدأت تؤتي ثمارها الخلاقة.

ويبدو مفهوم «الفوضى الخلاقة» أقرب إلى مفهوم «الإدارة بالأزمات» في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل، ولعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها «حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث» ويذكر أن هذا المصطلح وجد في أدبيات الماسونية القديمة، حيث ورد في أكثر من مرجع، كما أشار إليه الباحث الأمريكي «دان براون».

وينسب إلى الأب «ديف فليمنج» بكنيسة المجتمع المسيحي بمدينة بتيسبرج ببنسلفانيا قوله «إن الإنجيل يؤكد لنا أن الكون خلق من فوضى وأن الرب قد اختار الفوضى ليخلق منها الكون، وعلى الرغم من عدم معرفتنا لكيفية هذا الأمر إلا أننا متيقنين أن الفوضى كانت خطوة مهمة في عملية الخلق»!!

ويؤكد «مارتن كروزرز» مؤسس مذهب جديد في علم العلاج النفسي «إن الفوضى أحد العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، فعند الوصول بالنفس إلى حافة الفوضى يفقد الإنسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها من الممكن أن تحدث المعجزات... فيصبح قادراً على خلق هوية جديدة، بقيم مبتكرة ومفاهيم حديثة، تساعد على تطوير البيئة المحيطة به».

وفي كتابه عن «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» يقول عالم الاقتصاد شامبتر «ليس القديم بالرأسمالية هو الذي يفرز الجديد، بل إن إزاحته التامة هي التي تقوم بذلك» معتبراً المنافسة الهدامة تدميراً يساهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التقويض المستمر للعناصر الشائخة والخلق المستمر للعناصر الجديدة. ويعد «مايكل ليدين» العضو البارز في معهد «أمريكا انتربرايز» أول من صاغ مفهوم «الفوضى الخلاقة» أو «الفوضى البناءة» و«الدمار الخلاق» في معناه السياسي الحالي وهو ما عبر عنه في مشروع «التغيير الكامل في الشرق الأوسط» الذي أعد عام ٢٠٠٣م. ارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقاً لاستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء.

وتعتمد نظرية «الفوضى الخلاقة» في الأساس على ما أسماه الأمريكي «صموئيل هنتجتون» بـ «فجوة الاستقرار» وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر. فاتساعها يولد إحباطا ونقمة في أوساط المجتمع مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لا سيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام القابلية والقدرة على التكيف الإيجابي، ذلك أن مشاعر الاحتقان قد تتحول في أية لحظة إلى مطالب ليست سهله للوهلة الأولى، وأحيانا غير متوقعة، ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية، واستيعاب تلك المطالب. أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية؛ فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى التي يرى هنتجتون أنها ستقود في نهاية الأمر، إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين.

ويرى البعض إن «الفوضى الخلاقة» تركز على أيديولوجيا أميركية نابذة من مدرستين رئيسيتين: الأولى صاغها فرانسيس فوكوياما بعنوان «نهاية التاريخ» ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأمريكي. وعالم آخر ما بعد التاريخي وهو الديمقراطي الليبرالي وفق الطريقة الأميركية.

ويرى أن عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم معوقات الديمقراطية. المدرسة الثانية صاغها هنتجتون بعنوان «صراع الحضارات» معتبرا أن النزاعات والانقسامات في العالم سيكون مصدرها حضاريا وثقافيا، ذاهبا إلى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المارك في المستقبل.

ورغم تناقض المدرستين، إلا أنهما تتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، إضافة إلى معاداة الحضارة الإسلامية باعتبارها نقيضا ثقافيا وقيما للحضارة الغربية.

وقد طور نظرية «الفوضى الخلاقة» أحد أهم المحاضرين في «وزارة الدفاع الأمريكية» وهو البروفسور «توماس بارنيت» فقد قسم العالم إلى من هم في القلب أو المركز «أمريكا وحلفائها» وصنف دول العالم الأخرى تحت مسمى دول «الفجوة» أو «الثقب» حيث شبهها بثقب الأوزون الذي لم يكن ظاهراً قبل أحداث ١١ سبتمبر. يذهب بارنيت إلى أن دول الثقب هذه هي الدول المصابة بالحكم الاستبدادي، والأمراض والفقر المنتشر، والقتل الجماعي والروتيني، والنزاعات المزمنة، وهذه الدول تصبح بمثابة مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين.

وبالتالي فإن على دول القلب ردع أسوأ صادرات دول الثقب، والعمل على انكماش الثقب من داخل الثقب ذاته.

فالعلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط لم تعد مجدية؛ ذلك أن الأنظمة العربية بعد سقوط العراق لم تعد تهدد أمن أمريكا، وأن التهديدات الحقيقية تكمن وتتسع داخل الدول ذاتها، بفعل العلاقة غير السوية بين الحكام والمحكومين.

ويخلص بارنيت إلى أن تلك الفوضى البناءة ستصل إلى الدرجة التي يصبح فيها من الضروري تدخل قوة خارجية للسيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الداخل، على نحو يعجل من انكماش الثقوب وليس مجرد احتوائها من الخارج، منتهياً بتحويل الولايات المتحدة القيام بالتدخل بقوله «ونحن الدولة الوحيدة التي يمكنها ذلك».

ويعتقد أصحاب وأنصار الفوضى الخلاقة بأن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية، وهو ما يشبه العلاج بالصدمة الكهربائية لعودة الحياة من جديد، غير أن ثمة أهداف متوالية تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقها بتلك الفوضى.

ويمثل روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمؤسسة «واشنطن لسياسات الشرق الأوسط» -ذات الميول الصهيونية- أحد أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة، وهو من أشد المعجبين بأفكار «برنارد لويس» حيث اقترح ساتلوف إقصاء مصطلحي العالم العربي

والإسلامي من القاموس الدبلوماسي الأميركي وطالب بالتعامل مع العالم العربي من خلال مقارنة خاصة بكل بلد على حدة ومحاربة الأصولية الإسلامية بلا هوادة.

ويذكر الباحث الأمريكي «مايكل ماكفيل» أنه لم يعد في وسع الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع الراهن فقط، فهي تسعى إلى التغيير السريع، وهذه المهمة يجب أن تكون عدوانية بطبيعتها، وأن العدو الذي يجب تدميره هو أيديولوجي بالدرجة الأولى وهو «الشمولية الإسلامية».

وقد سلم صناع السياسة الخارجية الأمريكية أن التغيير في دول الثقب لم يعد في حد ذاته كافياً، وبالتالي فإن مفهوم السيادة والشأن الداخلي لم يعد شأنًا داخلياً بالنسبة لأمريكا؛ طالما ارتبط بالأمن القومي الأمريكي، المرتبط أساساً بتأمين أقدام أمريكا على حقول النفط العربية وحفظ مصالحها.

وبذلك فإن الأوضاع الداخلية لبلدان الثقب تحتاج إلى تحول شامل لن يحدث إلا عبر التدمير الخلاق الذي سينتهي بإزالة الانقراض ورفع الأشلاء، ثم تصميم نظام سياسي جديد ومختلف، لا يراوغ ولا يشترط ولا يهدد مصالح أمريكا الاقتصادية. وقد اعتبر ساتلوف «أن الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط تقاس على مسطرة المصالح الأمريكية» وكان قد قدم ورقة توحى للإدارة الأمريكية، بتشجيع حالة الغليان وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، طالما أن خلاف الحكام مع المعارضة في دول المنطقة، سيحدث نوعاً من الهدوء والطمأنينة على الساحة الأمريكية، ويؤمن أهدافها الحيوية في بلدان الشرق الأوسط.

وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس جاء على لسانها «أن أمريكا على مدى ستين عاماً سعت إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية، ولم تحقق أيّاً منها.. والآن أمريكا تتبنى نهجاً مختلفاً.. إن هناك من يقول إن الديمقراطية تقود إلى الفوضى والصراع والإرهاب، والحقيقة إن العكس هو الصحيح» بمعنى أن الفوضى تمثل الأساس المنهجي لخلق الديمقراطية الأمريكية المنشودة.

وحول أحداث عدم الاستقرار في بعض البلدان العربية فقد صرحت أيضا لصحيفة «الواشنطن بوست» بالقول «إن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية، هي من نوع الفوضى الخلاقة التي قد تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً» ولا شك أن الكيان الصهيوني في الأساس هو المستهدف بذلك الوضع الأفضل الذي قصده راييس بينما لن يجني العرب أكثر من ويلات الفوضى.

وقد تصبح كرة الثلج التي يصنعها طفل صغير كارثة من كوارث الطبيعة التي لا يمكن إيقافها، وأي تغير طفيف يلحق بنظام سياسي مفتوح ومعقد قد يتحول إلى اضطراب هائل يغير ملامح ذلك النظام. لكن أمريكا لن توقف كرة الثلج ولن تخفف من هول الاضطراب حتى وان كانت قادرة على ذلك؛ طالما أن النتائج ستكون حميدة في النهاية، وللتحكم بتلك النتائج تخضع عملية تنفيذ الفوضى الخلاقة لأربع مراحل متتابعة:

الأولى تستهدف خلخلة حالة الجمود والتصلب الغير مرغوب في النظام المستهدف. الثانية تسعى الوصول إلى حالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة لذلك النظام. الثالثة تهتم بتوجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه. المرحلة الأخيرة تشمل استخدام المدخلات التي أججت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي إلى جانب الاطمئنان لترسانة القوة العسكرية، والأساطيل الأمريكية في المنطقة، وهي أهم عناصر المعادلة التي تستند إليها الفوضى، ثمة وسائل عديدة لتحقيق تلك الرؤية وتحريك الفوضى الخلاقة بشكل عملي على الساحة الشرق أوسطية، فقد جندت أمريكا الكثير من الإمكانيات، والعديد من وسائل الجذب والضغط والإقناع الإيديولوجي، على مختلف الأصعدة : الإعلامي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، ومن ذلك اتفاقيات التجارة الحرة، والحث على تعديل الدساتير الوطنية، وإنشاء واختراق القنوات الفضائية، والمحطات الإذاعية الناطقة بالعربية، وتقديم خدمات التواصل الإلكتروني المجاني بين أفراد المجتمعات عبر الايميلات والفيس بوك والمواقع التي تعج بها شبكة

الإنترنت، والتواصل المكثف مع النشطاء والحقوقيين، والتركيز على بعض المسؤولين الحكوميين والأكاديميين الذين تلقوا تعليمهم في أمريكا، إضافة إلى دعم عدد من أطراف المعارضة في البلدان المستهدفة بشكل فردي أو مؤسسي.. إلى غير ذلك مما يحقق الالتقاء الجماهيري والشعبي مع آراء وميول ووجهات وطموحات أمريكا في المنطقة.

في عام ٢٠٠٤ تحولت قصة «صوت الرعد» إلى فيلم سينمائي يعزز نظرية الفوضى تجاه ما يسمى سياسيا بـ «أثر الفراشة» بمعنى أن الهواء الناتج عن جناح فراشة في الشرق قد يؤدي إلى إعصار ضخم في الغرب. وامتدت هذه النظرية لتغزو أيضا ألعاب الفيديو المصوّرة وغيرها من أنماط التأثير الفكري.

وفي ذات الإطار دأبت أمريكا على بث مفاهيم تقارن بين الإسلام والإرهاب، تدعمها بشكل مريب تصريحات منسقة ومتزامنة من قبل قيادات تنظيم القاعدة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، ولم تغفل أمريكا التلويح بملف المرأة والإيحاء بتخلف الإسلام في التعامل مع نصف المجتمع، كما خلقت جبهات عدة من أجل حرية التعبير بالمفهوم الغربي كأزمة الرسوم المسيئة للرموز الإسلامية من جهة، ودعم الحريات الشخصية كحقوق الشواذ والمثليين من جهة أخرى، وتدخلت في كثير من الأماكن كداعم لحقوق الإنسان، ومساندة الأقباط ونصرة الأقليات، وحقوق المجتمع المدني، ولعبت أدوارا خفية هنا وهناك لزرع النزعات والنزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية والمناطقية وتشويه صورة المسلمين في عيون الآخرين، وزعزعة القيم الإسلامية داخل المجتمعات المحافظة.

أرادت أمريكا بذلك ولا زالت فرض مناخ فكري يخلق لها بيئة آمنة للتواجد المستقر في إطار المجتمعات العربية والإسلامية دون مساعدة أو تدخل النخب الحاكمة لتلك المجتمعات، وربط العالم بشبكة اتصال واحدة من شأنها خلق عقل جمعي مبرمج وفق النمط الغربي، الأمر الذي أدخل الذات الحضارية لمجتمعاتنا في حالة من عدم التوازن، وجعلها قابلة لاختراق الطرح المعولم وفقا للصيغة الأمريكية البحتة.

في العراق بعمليات سطو ونهب وتخریب في المتحف العراقي والجامعات والمدارس والمستشفيات، ومؤسسات الدولة إثر سقوط بغداد في ٩ أبريل عام ٢٠٠٣م. فقد أعلن رامسفيلد آنذاك، في معرض رده على حملات الاحتجاج التي وجهت ضد إدارة الاحتلال في العراق، بسبب وقوفها ساكتة، وغضها الطرف عن عمليات النهب والسلب والحرق والتخريب أن العراقيين ليسوا معتادين على الحرية. وأن هذه هي أول فرصة لهم للتعبير عما يختلج في نفوسهم، وأن هذه العمليات، والحال هذه إيجابية وخلاقة وواعدة بعراق جديد.

وقد تراجع الحديث بعد ذلك عن مصطلح الفوضى الخلاقة، أمام ترتيب المسرح العراقي، كبوابة أولى لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، كمقدمة للمضي حثيثا في تحقيق مخططات الهيمنة الأمريكية على العالم بأسره.

ولكن التطورات اللاحقة في ميدان المواجهة العراقية، قد أكدت بما لا شك فيه أن هناك فرقا كبيرا بين صياغة السيناريوهات، في غرف العمليات المغلقة، ومراكز الدراسات وبين تطبيقها على الواقع. وهو فرق يعبر عنه أحيانا بالفرق بين الحلم والواقع وبين النظرية والممارسة. وكان هذا هو ما حصل بالدقة. فقد استبشر الأمريكيون بالطريقة التي سقطت فيها بغداد، وعللوا النفس بربيع طويل، أعلن فيه الرئيس بوش عن انتهاء العمليات العسكرية في العراق. ولكن ذلك ما لبث أن تكشف، بعد أيام قليلة، عن أنه صيف قاتل أحوال الأرض تحت أقدام الغزاة إلى جحيم. وتمردت مدن ومحافظات، وخرجت عن سيطرة المحتل. (التفتيت و«الفوضى الخلاقة» بديلا عن الاحتلال المباشر - موقع التجديد العربي على الإنترنت).

ومن جديد أعيد تشغيل غرف العمليات العسكرية، وعقدت المؤتمرات الصحفية للحديث عن تمرد لفلول النظام السابق، ولأعمال إرهابية يقوم بها غرباء قادمون من الخارج.

ومع الأيام ظهر - جليا - أن الذين يقاومون الاحتلال هم في غالبيتهم من

العراقيين. وتصاعدت العمليات العسكرية، وتضاربت المواقف، وتالت الاستجابات والتصرّيجات، بالشكل الذي تناولناه في أحاديث سابقة، وتغيرت الاستراتيجيات. ولم يعد بالإمكان استكمال الاستراتيجية الكبرى لمعهد راند بالطرق العسكرية والاحتلال المباشر. وهنا استحضر الغزاة أسلوبيين للتعامل مع المرحلة القادمة، يمكن تلخيصهما بالتفتيت ونشر «الفوضى الخلاقة».

كان التفتيت، وشعار «فرق تسد»، هو ما تكشفته عنه عبقرية الإدارة الاستعمارية البريطانية، أثناء إحكام قبضتها على شعوب مصر والسودان والعراق وفلسطين والهند ومنطقة الخليج العربي، واليمن وبقية الدول التي منحت فيما بعد عضوية الكومنويلث البريطاني. وفي سبيل إنجاح المشروع الاستعماري البريطاني، لم يتردد المحتلون عن إشعال الحروب الداخلية، وتفتيت مستعمراتهم إلى كيانات مهجرين تفتقر في مصادرها البشرية والاقتصادية إلى مقومات الدولة، وتؤسس استنادا على تركّات إثنية ودينية وطائفية وقبلية.

ومن هنا فإننا نلاحظ تصاعدا لعمليات العنف في سوريا ولبنان ومصر وليبيا، فهي ليست موجهة ضد رموز من لون سياسي واحد. وأحيانا تكون بمثابة أحداث دون هدف واضح، ولا يوجد لها أي مبرر سوى زراعة الخراب والدمار. وتتبارى الإدارة الأمريكية تارة لتأييد تلك الحوادث، إذا ما وجدت أن ذلك في مصلحتها، وأحيانا توجه إدانات قاسية لها وتعتبرها جزءا من الحرب العالمية التي تشنها قوى الإرهاب. إن الذي يحدد الموقف الأمريكي إذن من تلك العمليات ليس هو طبيعتها الإرهابية، بل مستوى التماهي أو التعارض مع سياساتها في الهيمنة. فهي مع العمليات التي تحدث في سوريا، ولكنها ضدها في مكان آخر، وهكذا..

وبموازاة ذلك، تقوم الإدارة الأمريكية بالتبشير بقيم «الديمقراطية» الغربية. وفي سبيل ذلك، لا تتورع من التدخل في سياسات بلدان هي حتى الأمس القريب تعتبر في عداد أقرب حلفائها، بل وتعلن عن رصد أموال لتدريب حركات المعارضة السياسية

فيها على مناهج وممارسات الديمقراطية، وهو أمر خطير، يعتبر خرقا للسيادة الوطنية وتدخل فاضحا في شؤون بلدان المنطقة. لكن ذلك لا يمنع الإدارة الأمريكية، من استغلال شعاراتها البراقة في الحرية والديمقراطية من أجل تحقيق مقايضات، على حساب الكرامة والاستقلال والسيادة مع الأنظمة السياسية العربية. وهو أمر لم يعد بحاجة إلى استشهادات وقرائن.

ويرى الكثيرون أن هناك مرحلة جديدة قد بدأت في السياسة الأمريكية تجاه منطقتنا، تهدف إلى بلقنة المنطقة وتفتيتها، تمهيدا لفرض الهيمنة الكاملة عليها، دون عناء، ودون آلة عسكرية وخسائر بشرية من القتل والجرحى، ودون موقف عدائي عالمي، وأيضا دون كلفة..

الفصل الثالث

الدمار الخلاق.. مرحلة ما بعد الفوضى !

إذا كانت الفوضى الخلاقة تُعرّف بأنها انقلاب على حكم فاسد بطريقة عشوائية وتلقائية، بغية الوصول إلى نظام ديموقراطي وتحقيق عدالة اجتماعية، فالحقيقة أنه من خلال نماذج الشتاء العربي، يتبين أن الفوضى لا تخلق إلا فوضى أكبر، وتترك البلاد بلا حسيب ولا رقيب.

إذا كانت الفوضى الخلاقة سيئة للغاية فإن «التدمير الخلاق» الذي يتبعها أشد سوءاً، وأكثر خطورة، وهو المرحلة التي تلي الفوضى وإسقاط الحاكم. ويعتمد مبدأ التدمير أو الدمار الخلاق على إعادة البناء انطلاقاً من الانقراض.

فالتدمير الخلاق دعوة لإسقاط كل مؤسسات الدولة المدنية، وتدمير هيكلية الجيش من خلال تشجيع صغار الضباط على العصيان، وأيضاً تأليب الرأي العام عليه، وتسليط الضوء على انتهاكاته وتضخيمها عبر وسائل الإعلام والإنترنت، اللاعب الرئيسي في ساحات التغيير العربية.

و يتضح، من خلال ذلك، أن التدمير الخلاق يهدف إلى حل وإسقاط الدولة بكل رموزها وهيكلها ثم إعادة البناء انطلاقاً من الصفر بتمويل وتشجيع أميركيين. (ما بعد الفوضى الخلاقة.. التدمير الخلاق - إيناس نجلاوي).

في واقع الحال، فإنّ صفة الخلاق أبعد ما تكون عن التدمير، لأن غايته المستترة تتمثل في الوصول إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من مخطط الفوضى الخلاقة، ألا وهي تفكيك الدول العربية إلى دويلات صغيرة، بحيث يصبح الكيان الصهيوني أكبرها مساحة وأشدّها قوة.

وتبدو مراحل هذا المخطط الصهيوني أميركي بكل تفاصيله أشد وضوحاً في التجربة المصرية، لذا كانت الحاجة ملحة لترجمة مقال للمحلل الأميركي ويليام إنغدال، نُشر بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١١ - قبل تنحي مبارك - بعنوان «ثورة مصر: التدمير الخلاق لأجل شرق أوسط كبير»، وفيه يراجع كل ما حدث خلال الأشهر الماضية، ويتنبأ بانتقال العدوى إلى ليبيا، اليمن وسوريا.

ويوضح - والكلام لانغدال - كيف يتدرب الناشطون السياسيون في مراكز أميركية على قلب أنظمة الحكم والتدعيم المالي والمعنوي الذي يتلقونه (كحصول بعضهم على جوائز كبرى كنوبل للسلام).

وهنا وكما يرى الكثيرون تظهر خيوط المؤامرة الماسونية كعامل مساعد في تفاعلات الفوضى والدمار الكيميائية، ويؤكد هؤلاء أنه دون ذلك لا يمكن تنفيذ المخططات الشيطانية، لأن الأمر يتجاوز إسقاط شخص الحاكم.

فقد بدأت في أعوام الثمانينيات من القرن الماضي القرن العشرين تتأسس معاهد ذات طبيعة سياسية خاصة مركزها الرئيسي في الولايات المتحدة الأميركية، ومن أبرزها معهد (ألبرت أينشتاين) الذي لعب دوراً بارزاً في الأعوام الأخيرة بتنظيم وتمويل (الحركات المناهضة للأنظمة التي لا ترضى عنها الولايات المتحدة) كالحركات الشبابية التي نزلت إلى الشوارع في العديد من العواصم العالمية ونجحت في تهيئة الظروف الملائمة لإنجاح الانقلابات الحكومية، وتكوين انطباعات بأن الأنظمة المستهدفة من قبل هذه الحركات ذات الطابع المدني لا تتمتع بمساندة الجماهير ومكروهة من قبل أوسع شرائح السكان. وبفضل النشاط الإعلامي المكثف الممول من قبل المعهد المذكور، استطاعت هذه الحركات تنظيم المظاهرات والمسيرات وبالتالي تقويض الأنظمة القائمة واستبدالها بأنظمة موالية لواشنطن.

ومعهد (ألبرت أينشتاين) ممول من قبل الملياردير الأميركي اليهودي المعروف جورج سورس ومن قبل الحكومة الأميركية ويترأس المعهد الضابط السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية الأميركية العقيد روبرت غالفني والدكتور جون شارب المدرس في جامعة هارفورد، (لا يمكن لأحد أن ينسى أن هذه الجامعة تقوم بخدمة أهداف الامبريالية بما لا يقل ولو بشكل آخر عن الخدمات التي تقدمها أجهزة الاستخبارات والجيش).

وقد تأسس معهد (ألبرت أينشتاين عام ١٩٨٣) والأسباب المعلنة لتأسيسه والتي

تم الترويج لها بكلمات صاخبة ورنانة هي (القيام بدراسات وأبحاث علمية والتعليم حول استخدام أساليب اللاعنف في النشاط الواسع ضد الأنظمة الدكتاتورية وضد الحرب والإبادة الجماعية والملاحقة) لكن وكما هو واضح فإن هذه الكلمات المنمقة لم تمنع الولايات المتحدة الأميركية التي تصدر الأحاديث بهذه الكلمات والجمل من القيام بحروب عدوانية مستخدمة ترسانتها العسكرية لإسقاط أنظمة وتنصيب عملائها في الدول التي تعرضت لعدوانها العسكري وغير العسكري وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والتصفيات الجسدية لخصومها وضمن الشروط التي تؤدي إلى نتائج مناسبة لأهدافها الإمبريالية.

وعندما لا توفق في تطبيق الوصفات القديمة فإنها تلجأ إلى وصفات أخرى تتناسب مع الوضع القائم وكان من المناسب بهذا الشأن استخدام تجربة الدكتور شارب التي أنجزها مركز جامعة هارفورد لدراسة العلاقات الدولية قبل ثلاثين عاماً.

والتي تتضمن استخدام أساليب اللاعنف في إسقاط الأنظمة القائمة في بلدان محددة، وقد عممت تلك التجربة ونشرت بـ ٢٧ لغة أساسية من لغات العالم، وبحصول المعهد على الأموال من الملياردير سوروس ومن الأرصد المخصصة لتصدير الديمقراطية الممولة من قبل جهات مختلفة في الحكومة الأميركية، فقد تمكن شارب ومساعدوه من السفر إلى مناطق ودول مستهدفة لإحداث انقلابات إقليمية فيها ودعم (الثورات) المخملية المتعددة الألوان والمعدة خططها في معهد البرت أينشتاين.

يقول الدكتور شارب لأجل إسقاط (الدكتاتوريات) لدينا احتياطات واسعة (القوات العسكرية، الشرطة والأموال والأشخاص وكذلك الخطة المثالية) الكفيلة بتحقيق النجاح. وأيضاً وسائل الدعاية المناسبة، وبجميع اللغات تقريباً والاطلاع على قائمة اللغات التي تبث بواسطتها الدعاية وفق خطة المعهد، تعيد إلى الذاكرة ما جرى في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية أعوام الثمانينيات وبداية التسعينيات.

وبات من الممكن تقييم مجرى تلك الأحداث وعواملها وفق المعطيات الجديدة التي أصبحت معروفة لمركز أبحاث معهد أينشتاين.

ويعتبر الدكتور شارب المنظر والوجه الرئيسي لمعهد ألبرت أينشتاين وفي جامعة هارفورد، ولكن من حيث ممارسة العمل فقد بدأ فيه رئيسه العقيد روبرت غالفي قبل أن يصرف رسمياً من الخدمة في الجيش الأميركي وخلال ثلاثين عاماً من الخدمة في السلك الدبلوماسي العسكري، اكتسب غالفي تجربة غنية في تنظيم الأعمال التخريبية في العديد من بلدان العالم وخاصة في جنوب شرقي آسيا، ووفق العديد من مصادر المعلومات، فقد كان غالفي مستخدماً نشيطاً في تنظيم الانقلاب في صربيا الذي دبرته الولايات المتحدة الأميركية.

ولا بد من التذكير بأنه وصل إلى أوكرانيا أثناء ما يسمى بـ «الثورة البرتقالية» وفي ذلك الوقت قام معهد ألبرت أينشتاين بترجمة كتابه المشهور «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» إلى اللغة الأوكرانية.

والكثير من الحركات المدنية والمجموعات المهتمة بتجربة المعهد توجهوا إليه خلال الأعوام الأخيرة للاستفادة منها في البلدان التي ينشطون فيها، من هذه البلدان، جورجيا، صربيا، سلوفاكيا، قبرص، أوكرانيا، بيلاروسيا، إيران، أفغانستان، العراق، لبنان، والمناطق الفلسطينية المحتلة، والصين والمكسيك وأرتيريا وغيرها من البلدان. وهناك مركز آخر هو (المركز الدولي للنزاعات اللاعنفية) والذي يشارك بنشاط في الانقلابات الراهنة، وخاصة من خلال مسؤولية الرئيسيين الدكتور بيوتر أكرمان وجيك ديوفالا.

ويقوم هذا المركز بتطوير وتوسيع وتمويل استخدام استراتيجية اللاعنف المدني تحت يافطة (الدفاع عن الديمقراطية وانتصارها، وعن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم). ويقدم المركز التعليقات الميدانية والمعرفة النظرية للأساليب السلمية للحركات التي تدافع عن (الديمقراطية وحقوق الإنسان) في مختلف البلدان والدكتور أكرمان مؤسس

ورئيس المركز الدولي للنزاعات اللاعنفية وأحد أعضاء مجلس المتابعة في كلية الحقوق والعلوم الدبلوماسية في جامعة (تافت) ويقوم هذا المركز والمجلس بإعداد الكوادر للعمل في أجهزة الاستخبارات الأميركية.

وأكرمان أيضاً عضو في المجلس التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، والذي له نفس الأهداف الاستراتيجية للمركز الدولي للنزاعات اللاعنفية ولأكرمان العديد من المؤلفات المترجمة للعديد من لغات العالم بما فيها اللغة العربية والروسية والإسبانية والفرنسية والفارسية.

وهناك العديد من المعاهد والمراكز المختصة بهذا الشأن كمعهد «آرلينتوتسكي» الذي تأسس عام ١٩٨٨ ومؤسسه هو جون بيترسون، الذي يقول عن هذا المعهد إن مهمته الأساسية تقوم على (المساعدة في إعادة التفكير بالتصورات حول الأمن القومي وما يتعلق به من المصطلحات الجديدة، والتغيرات السريعة في نمو التيارات المناهضة للحكومات المستهدفة بين السكان. وتغيير القيم في البلدان التقليدية وتسوية الأمن القومي).

ومن أبرز قادة هذا المعهد جيك ديوفال وجيمس فولكسي مدير الاستخبارات المركزية الأميركية في عهد الرئيس كلينتون، ورئيس منظمة (فريد خاوس) وهي منظمة تقليدية لخدمة مصالح الإمبريالية وكانت معادية للشيوعية وللصوفييت في حينه. وكتب جون بيترسون تقديراً عن عمل مجموعة المعهد ودورها في (تفتيت السلطة السوفيتية في عصر البيروسترويكا).

وهناك مجموعة «ب ش ب» الأكثر شهرة والتي تضم مستشارين استراتيجيين لشركات ضخمة مثل (بيلاغيتسا) و(مايكروسوفت) وغيرهما.

وتقوم هذه المجموعة بوضع الدراسات والأبحاث حول المصالح الأميركية في البلدان التي تعاني من مشاكل. وتتعامل هذه المجموعة مع العديد من المؤسسات والشركات بما فيها شركات النفط والبنوك.

ولعبت هذه المجموعة دوراً خفياً في انتخابات صربيا وزيمبابوي والكثير من البلدان، وتضع الخطط الاستراتيجية للانتخابات في المجتمعات التي تقوم فيها أنظمة شمولية.

وتعمل لخلق تنظيمات معارضة وتساعد في صياغة استراتيجية للعمل تتضمن حملات مؤثرة لإضعاف الأنظمة المتهمه بالديكتاتورية وإضعاف الأحزاب الوطنية والثورية وفي نهاية المطاف انتزاع السلطة من أيديها.

ومن السخرية أن الأنظمة الديكتاتورية تشمل فقط تلك التي لا تعجب أميركا ولو كان فيها أوسع حياة ديمقراطية بينما لم يكن من وجهة نظرها أنظمة ديكتاتورية مثل نظام بينوشييه وشاه إيران وساموزا فقط لأن هؤلاء كانوا من أفضل حلفاء أميركا.

وتروج وسائل الإعلام الأميركية لسياسة القوة ضد الأنظمة الوطنية وتتهمها بالديكتاتورية واستخدمت ديمقراطية القنابل والصواريخ والتجسس ضدها كما فعلت في حرب الخليج والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان والعراق.

وحسب معلومات «ب ش ب» فقد تمت مساعدة ١٥ رئيسياً لكي ينجح في الانتخابات في منطقة الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأوروبا.

وقد بُدئ التفكير باستخدام هذه الأساليب منذ عهد الرئيس ريغان، وإذا ما فشلت أميركا في إحداث التغيير المطلوب فإنها تلجأ إلى أساليب التغيير بالقوة وهذا ما جرى في إيران عام ١٩٥٣ وفي العراق عام ٢٠٠٣ وقبلها في أفغانستان وفي العديد من الدول الأفريقية والآسيوية وفي أميركا اللاتينية وهناك العديد من الدول المرشحة لولوج الديمقراطية حسب الطريقة الأميركية.

ويرى المحلل السياسي الأميركي ويليام إنغدال في مقاله الذي أشرنا إليه «ثورة مصر: التدمير الخلاق لأجل شرق أوسط كبير»، أنه بخلاف الانطباع السائد بأن إدارة أوباما ترغب في الحفاظ على عملاء أميركا التقليديين في الشرق الأوسط، كانت واشنطن تشرف على تغييرات إقليمية جذرية للأنظمة العربية، في إطار عملية «التدمير الخلاق».

هذا المخطط السري لتغيير الأنظمة جرى تطويره من طرف البنتاغون، جهاز الاستخبارات الأميركية، وأبرز مراكز الأبحاث، مثل مؤسسة «راند»، على مدى عقود من الزمن.

ويشبه الكاتب حركات الاحتجاج التي يشهدها العالم العربي بالثورات الملونة التي نظمتها أميركا لإطاحة الاتحاد السوفياتي وتحويل دوله من الشيوعية إلى الرأسمالية، من خلال تجميع قادة المعارضة المحليين وتدريبهم على قلب أنظمة الحكم سلمياً، وتمويلهم عبر الصندوق الوطني للديموقراطية الأميركي.

لم ينكر الكاتب تلك المظالم الرهيبة والضغط الاقتصادي التي دفعت الملايين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى الشوارع مخاطرهم بحياتهم، لكنه لم يتجاهل في الوقت نفسه حقيقة أن واشنطن هي التي تحدد التوقيت وفق ما تراه، في محاولة لصياغة النتيجة النهائية للتغيير الشامل والاضطرابات التي أحدثتها في العالم الإسلامي.

ويستدل البعض على ذلك بأنه حين بلغت التظاهرات «الشديدة التنسيق» ضد مبارك أوجها، كان قادة الجيش المصري (من بينهم رئيس هيئة الأركان اللواء سامي حافظ عنان) في ضيافة البنتاجون، وذلك لتحديد الجيش ومنعه من التصدي للتظاهرات المناوئة لمبارك.

بدأ هذا المخطط تزامناً مع شن الحرب على الإرهاب في ٢٠٠١، وإطلاق تسمية الشرق الأوسط الكبير، واليوم جرى تعديله وتخفيف وقعه على المتلقي العربي بابتداع مصطلح «الشرق الأوسط الجديد»، وهي استراتيجية تقضي بتفكيك دول المنطقة من المغرب إلى أفغانستان، وقد رسم معالم وحدود المشروع صاموئيل هانتجتون في مقاله الشهير عن صراع الحضارات.

ويشبه الكاتب سيناريو البنتاجون لانتفاضة مصر - على حد قوله - بـ «فيلم هوليوودي يضم طاقمه ملايين الشباب المدربين على استعمال «تويتر»، وشبكات من ناشطي الإخوان المسلمين، تحت إشراف فريق عسكري أميركي متخصص. ويتصدر

البطولة المطلقة في هذا الإنتاج السينمائي الجديد مصري حائز جائزة نوبل للسلام، نجح في تجميع كل خيوط وأطراف المعارضة للنظام الأسبق، والانطلاق بها نحو مصر جديدة تحت مزاعم ثورة ديموقراطية ليبرالية».

وقبل الانتقال لتشريح استراتيجية واشنطن الطويلة الأمد للعالم الإسلامي، ارتأى الكاتب تقديم نبذة عن الممثلين المشاركين في فيلم انتفاضة مصر، أو ما اصطلح على تسميته بـ «ثورات واشنطن الناعمة».

ويرى الكاتب أن «الاحتجاجات التي أدت إلى تنحي مبارك، عقب رد الفعل المدعور لزين العابدين وهروبه، ليست عفوية كما يحاول البيت الأبيض، ووزارة الخارجية الأميركية الترويج لها.

ويقول إن هذه الاحتجاجات جرى تنظيمها وفق أسلوب أوكراني، ونمط تكنولوجي شديد الحداثة، بالإضافة إلى مجموعات شبابية دائمة التواصل على الإنترنت ولها صلات بأمريكا.

في تلك الأثناء، بدت الحركة المناوئة لمبارك كتهديد لامتداد أميركا في المنطقة، لكن العكس هو الصحيح. ففي واقع الحال، تملك هذه الحركة كل بصمات نظام آخر مؤيد لسياسة التغيير الأميركية، تماماً كنموذج الثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.

ويقول الكاتب إنه في نوفمبر ٢٠٠٣، أثناء الثورة الوردية في جورجيا، اختارت الولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الأميركية التمويل، كلمة «كمارا» من أجل التعريف بالحركة الشبابية لتغيير النظام، وكلمة «كمارا» في اللغة الجورجية تعني كفى، مثل حركة «كفاية» في مصر، ويقول إن «كمارا» تأسست في جورجيا من قبل المدربين الممولين أميركيًا التابعين لمجموعات تستخدم وتروج لما يسمى بـ «اللاعنف كأسلوب حرب».

ويقول إن الشبكات الشبابية المختلفة في جورجيا، جرى تدريبها بعناية كخلايا حرة، رخوة ولا مركزية، وجرى عمداً تجنب بناء هيئة مركزية يسهل كسرها، وهذا من شأنه عرقلة عمل الحركة (وهذا ما قد يفسر سبب عدم وجود قيادة مركزية هناك أثناء الثورة الوردية كما في ميدان التحرير أثناء ثورة يناير على حد تعبيره).

تزامناً مع أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وعودة الصقور دعاة الحرب إلى مراكز صنع القرار في واشنطن، وضعت إدارة بوش أولوية قصوى لتطوير نسخة موسعة من وثيقة بيرل فيث، واصفين إياها بمشروعهم للشرق الأوسط الكبير. كما جرى تعيين فيث وكيل الرئيس لوزارة الدفاع.

خلف واجهة دعوة الأنظمة الاستبدادية في المنطقة للقيام بإصلاحات ديمقراطية، كان الشرق الأوسط الكبير وما زال مخططاً لتوسيع نطاق سيطرة الولايات المتحدة العسكرية، ولفتح اقتصادات الدول الممتدة من المغرب إلى حدود الصين وروسيا.

في مايو ٢٠٠٥، قبل أن تكون آثار القصف الأميركي على بغداد قد نُظِّفت، أعلن جورج بوش وهو رئيس لا يُذكر بوصفه صديقاً حميماً للديموقراطية سياسة «نشر الديموقراطية» في كافة أنحاء المنطقة، والتويه صراحة بأن هذا يعني «إقامة منطقة تجارة حرة أميركية في الشرق الأوسط في غضون عقد من الزمن».

والهدف من مشروع واشنطن الطويل الأجل هو السيطرة تماماً على النفط، السيطرة كلياً على تدفقات عائدات النفط، وبالتالي السيطرة على اقتصادات دول المنطقة بأكملها من المغرب حتى حدود الصين، وما بينهما، من خلال السيطرة على الشؤون البنكية والاقتصادية للمنطقة، عن طريق مؤسسات جديدة ذات صبغة دولية، لكنها، مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، خاضعة لسيطرة واشنطن وتحكمها.

ونخلص من قراءة مقالات وتحليلات الكتاب والمفكرين الأمريكيين والأوروبيين ومنهم بالطبع إنغدال إلى أنه إذا كانت أحداث الفوضى والاستقرار التي تقودها الولايات المتحدة في جميع ربوع العالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص سوف

تؤدي إلى إقامة النظام العالمي الجديد المنشود أمريكيا، فإن أجندة واشنطن تتمثل في خلق شرق أوسط كبير خاضع لقبضة أميركية حديدية لتتمكن عبر ذلك من التحكم في تدفق رأس المال والطاقة في المستقبل من الصين، روسيا والاتحاد الأوروبي أيضاً إذا ما فكر يوماً في الخروج عن النظام الأمريكي.

الفصل الرابع

الدمار الاخلاق والفاشيون الجدد

يمكن القول إن مخطط الدمار الخلاق ليس بالحديث، وإنما هو قديم، ولكنه تبلور وبدأ يتحول إلى استراتيجيات وتكتيكات بوصول المحافظين الجدد إلى سدة الحكم في أمريكا، أو ما يمكن أن يطلق عليهم - كما يصفهم الكثيرون - بـ الفاشيين الجدد.

فقبل سقوط الاتحاد السوفيتي، كان العالم يدور حول قطبين. عهد ذاك، كان الصراع بين قطب يسعى إلى نشر المبادئ الماركسية-اللينينية بواسطة الأحزاب الشيوعية المنتشرة في كل أنحاء العالم، وبين قطب آخر يحاول صدّ هذا الانتشار ومنع امتداده. لم تكن للولايات المتحدة «إيديولوجيا»؛ ولذلك نصّبت نفسها قائداً للعالم الحرّ، ولجأت إلى قضايا، كالحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان، أسلحة في حربها ضد الماركسية.

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ساد شعور بالفراغ الإيديولوجي، وبدأ بعض الباحثين وأساتذة الجامعات يعملون على سدّ هذا الفراغ: أنشأوا مؤسّسات والتفوا حولها، وأصدروا منشورات ورؤجوا لها، وارتبطوا في ما بينهم ارتباطاً عضوياً، حتى صرنا نرى أفكارهم متداولة في مختلف وسائل الإعلام. هل من قبيل المصادفة أن معظمهم من اليهود؟ هل من قبيل المصادفة أنهم زرعوا في مناصب رفيعة في الإدارة الأمريكية الحالية، أم أنهم، كمسؤولين غير منتخبين، عُيّنوا لتنفيذ استراتيجيا معينة؟

من هؤلاء ألن بلوم، وفوهستيتز، وتلميذهما بول فولفوفيتس (نائب وزير الدفاع الأمريكي)، وإليوت أبرامز، وبيتر رودمان، وروبرت كيغان، ووليم كريستول، وليبي (كبير مساعدي تشيني)، ومايكل لادين، ودوغلاس فايت، ونورمان بودهورتس.

ولكن ما هي الأفكار التي يروّج لها هؤلاء في كتاباتهم ومجلاتهم، ومن أين جاؤوا بها؟

لقد زعموا أن أفكارهم تعود إلى أستاذ الفلسفة في جامعة شيكاغو، في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي العشرين ليو شتراوس.

وهذا كان ألمانياً يهودياً، هاجر إلى الولايات المتحدة، واستقر في جامعة شيكاغو حتى

وفاته في أوائل السبعينات.

في تلك الفترة - والحرب الباردة على أشدها - كان شتراوس يدعو إلى عسكرة الديمقراطية. كان يقول إن الديمقراطية لا تكون قادرة إلا إذا كانت قوة عسكرية باطشة. وكان يدعو إلى زيادة تسلُّح الولايات المتحدة وإلى رَصْد جميع الإمكانيات المتاحة للسلاح.

فالحرب، في رأيه، تُربح بالردع قبل أن تبدأ العمليات العسكرية والمعارك. وكان شتراوس يقول إن على الديمقراطية أن تستغل كل طاقاتها لتحقيق أهدافها. وقد برّر وجود سلطوية مطلقة وديكتاتورية فاشية.

هكذا يلتقي الضدُّ في مبادئه ضدّه. وعلى أساس هذه الأفكار، عمل مايكل لادين، أحد «الخبراء» في فلسفة ماكيافيلي السياسية.

ففي العام ١٩٧٢، أصدر هذا كتابًا سمّاه الفاشية العالمية، دارسًا الفاشية الإيطالية. وكان يحلو له التمييز بين «الحركة الفاشية» و«النظام الفاشي»: النظام ديكاتوري؛ أما الحركة ففيها تكمن الطاقة على التغيير، أي أن الحركة الفاشية تلغي القديم، تمحوه لتظهر العناصر الدينامية الجديدة.

ومن هنا راح يدعو إلى حركة جديدة - فاشية بالطبع - لا تظهر في بلد واحد، بل في العالم كلّ. وعلى الولايات المتحدة أن تكون العامل الذي يحرّر دول العالم كلّها من الأفكار القديمة. فهذا دورها في «الثورة» المقبلة، أو في ما سمّاه «التدمير الخلاق»، الذي أوجّزه على النحو الآتي:

التدمير الخلاق غايتنا في بلادنا وفي العالم، وعلينا أن نهدم النظام القديم، كلّ يوم، وفي الميادين كلّها، من التجارة إلى العلوم فالأدب فالفن فالسينما فالسياسة والقانون. كان أعداؤنا، على مدى التاريخ، يكرهون هذه الزوبعة من الطاقة والخلق، لأنهم رأوا فيها تهديدًا لعاداتهم وتقاليدهم (مهما كانت)، ولأنها تجعلهم يشعرون بالعار لعجزهم عن مواكبتها، وما إن يدركوا أن أمريكا تخرب مجتمعاتهم التقليدية يخافون منها، إذ لا

يريدون ذلك، فهم لا يشعرون بالأمن لمجرد وجودنا؛ مجرد وجودنا، لا سياستنا، يهدد شرعيتهم. لذلك يهاجموننا كي يستمروا على ما هم عليه. لذا علينا أن ندمّرهم كي ندفع إلى الأمام مهمتنا التاريخية.

ومن أفكار ليو شتراوس أن الحكم يجب أن يكون بين أيدي النخبة المثقفة، وأن على الحكم الاعتماد على هذه النخبة وجعلها من خاصّته لكي تساعد في شؤون الحكم والقرار. وكيف تبرز النخبة في مجتمع كالمجتمع الأمريكي؟ تبرز في ما تكتب وتنشر وتحاضر في المؤسّسات التي تنتمي إليها.

وهكذا روجوا لأنفسهم وتجمّعوا حول مؤسّسات، ونشروا منشورات يردّدون فيها الأفكار نفسها، في طُرُق مختلفة، ثم نصّبوا أنفسهم «النخبة» التي يحق لها قيادة المجتمع الأمريكي.

وفي الوقت نفسه، عمدوا إلى تجهيل الأمريكيين بالأفكار المتداولة في أوروبا والعالم بالنسبة إليهم، لا فكر يأتي من خارج.

وهكذا احتكروا في غطرسة ما أرادوا الترويج له، وسخّروا وسائل الإعلام لغايتهم. وكانت النتيجة أنهم سطّحوا الفكر وهمّشوا دوره، وأفرغوا الفلسفة والفنّ والأدب من أيّ معنى إنساني أو روحي.

وهكذا أيضًا، خلخلوا الفضائل والقيم التقليدية للمجتمع الأمريكي. ومن الأفكار التي روجوا لها أن الخداع والكذب والتلاعب بالحقائق، لتنفيذ غايات سياسية، أمور مسموح بها. وهم يردّدون أن على «النخبة» أن تحفظ الحقائق لنفسها، فتمنعها عن الشعب وعن خصومها السياسيين، لأن ذلك يمنحها قوة إضافية.

ومن مظاهر هذا الخداع أنهم أطلقوا على أنفسهم اسم «المحافظين الجدد». ورُحنا نحن نردّد الاسم في استخفاف، بدلاً من أن نخترع اسمًا جديدًا ينطبق على جوهر ممارساتهم وعقائدهم. هم ليسوا محافظين، لأن «المحافظ» يعمل على الحفاظ على الوضع القائم والمبادئ الأخلاقية التقليدية وعلى الأعراف المتعارف عليها. وقضايا هؤلاء

ليست قضايا المحافظين التقليدية، كمنع الإجهاض وفرض الصلاة في المدارس، مثلاً، إنما السيطرة الكاملة داخل الولايات المتحدة وخارجها.

وهذه السيطرة لا تتحقق إلا في وجود خطر خارجي، ولدى غياب هذا الخطر، علينا، كما يقول شتراوس، أن «نخترعه». وبحجة هذه الأخطار، سلبوا الأمريكي العادي حقوقه التي صانها الدستور على مدى القرنين الماضيين. وبحجة الأمن، قضاوا على الحرية الفردية وصادروا حرية الرأي. زرعوا الخوف في النفوس وأوهموا الناس بأنهم يدافعون عنهم.

ومثلما اخترعوا الأخطار في الداخل، اخترعوها في الخارج. إن الفرصة سانحة لقيام الإمبراطورية الأمريكية التي لا انتهاء لسلطانها. وهكذا بدأت تتسلل إلى أفكارهم الأحلام الإمبراطورية التي راودت الإسكندر وروما قديماً وبريطانيا وإسبانيا وفرنسا وهتلر، الذي ما استطاع تحقيقها. ومن أجل ذلك، زرعوا قواعد عسكرية في العالم.

ومنذ ما يزيد على عقد، كان بول فولفوفيتس يردد أن على أمريكا أن «تكون موجودة في أنحاء العالم قاطبة لتدافع عن مصالحنا ومصالح أصدقائنا وحلفائنا».

ظهر هذا الكلام في وثيقة تسربت في مارس ١٩٩٢ إلى صحيفتي «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست»، وأطلقوا على الوثيقة اسم «إرشاد التخطيط الدفاعي».

وفي هذه الوثيقة تحدّث فولفوفيتس عن ضرورة اعتماد «الضربة الوقائية» ضد الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل؛ وهو الكلام نفسه الذي ردّده الرئيس جورج دبليو بوش، حتى سمّاه بعض الصحافيين «مذهب بوش».

ومنذ عام ١٩٩٢، راح بول فولفوفيتس يرسم ما يجب أن تكون عليه خطة الدفاع الأمريكية. ومن الخطوط العريضة التي ذكرها أن «نمنع من الظهور أية قوة جديدة تنافس الولايات المتحدة».

وراح يفصّل كيف يكون ذلك، بقوله إن على الولايات المتحدة أن تمنع أية قوة إقليمية من السيطرة حيث تكون الموارد كافية لخلق قوة على المستوى العالمي. والأقاليم التي

ذكرها: أوروبا الغربية، شرق آسيا، الاتحاد السوفيتي السابق، وجنوب غرب آسيا. وشدد فولفوفيتس في تلك الوثيقة على الدور الذي على الولايات المتحدة القيام به: عليها أن تعلن استعدادها لصون النظام العالمي الجديد - ولها فيه الدور الرئيسي - وعليها أن تقنع منافسيها بقبول هذا الواقع الجديد، كما عليها أن تثني الدول الصناعية عن عزمها على لعب أي دور في أية منطقة من مناطق العالم. وهذا يضمن، في رأيه، العظمة لأمريكا إلى الأبد.

وهكذا، على طريقة ديغول، مجدّ عظمة أمريكا، وعلى طريقة الشيوعيين، روج للسيطرة على العالم. جمع بين الفكرتين، فكانت الأحلام بإمبراطورية عظمى على مدى الأيام، ناسيًا، أو متناسيًا، مبادئ التاريخ، حيث لا جهود ولا نظام إلا ويحمل في لَبّه عناصر فنائه.

هذا هو العرض السريع للإطار العام لأفكار هؤلاء «المحافظين الجدد»، أو المراوغين المستغلين للأفكار.

وقد بدأت ملامح المشروع الذي رُوّج له هذه الأفكار تتضح في الثمانينيات والتسعينات من القرن الفائت. ولم تكن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ سوى الدافع لتظهر هذه الأفكار في قوة واستمرارية وبلا خجل أو خوف ومن ثم الحديث عن «المهمة التاريخية» للولايات المتحدة.

وكما صاغ النازيون قديمًا أفكارًا تساند دعواهم بتفوق الجنس الآري، راح هؤلاء «المفكرون» الجدد في الولايات المتحدة يصوغون الأفكار التي ترسم صورة الدور الذي على الولايات المتحدة أن تلعبه، أي «تحرير» الشعوب!

وهنا يكمن ما سمّوه «عظمة» أمريكا التي «تبدع»، وتنشر ما «أبدعته» في العالم. هذه هي «العولمة» (وليس العالمية) التي يحاولون فرضها على البشر، في الحضارات كافة، من مشرق الشمس إلى مغربها: أن يكونوا مقلّدين للأمريكيين في كلّ شيء، من المأكّل والمشرب إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية، ومن اللباس إلى طُرُق التفكير. وهكذا

تسنى للإمبراطورية الجديدة الناشئة السيطرة إلى ما شاء الله. وعلى هذه الإمبراطورية الجديدة أن تعتمد القوة العسكرية لتضمن سيطرتها الدائمة على الشعوب والأمم. وكل من يعارض هذا المشروع إما خائن وإما إرهابي، إما «معنا أو ضدنا»، على نحو ما «قرّر» الرئيس الأمريكي الناس!

وقد يبدو أن هذه الأفكار التي يحاول هؤلاء المفكرون الأمريكيون تعميمها تعكس الرؤية الأمريكية برمّتها. لكن هذا الأمر ليس صحيحاً. فبين الأمريكيين كثير من المفكرين والعاملين في الشأن العام، من طبقات المجتمع كافة، بدأوا يشعرون بالخطر الداهم الناتج عن هذه الأفكار.

وبدأ هؤلاء يراقبون في حذر كيف راحت الديموقراطية التي عرّفها الأمريكي طوال قرنين تتحول إلى فاشية، وكيف بدأت دولة الحرية تتحول إلى دولة بوليسية. إن الروح الشعبية الأمريكية، أو ما سمّاه الفيلسوف الألماني هردر، والروح الثقافية الأمريكية، أو ما سمّاه شبنغلر، تستمدان صورتها وجوهرهما من مصدرين أساسيين: حس قوي بالعدالة التي يصونها الدستور ويثبتها القانون، وحس ديني قوي مصدره الإنجيل وفضيلة المحبة التي يبشر بها.

وفد بدأ عدد كبير من المفكرين الأمريكيين والمشتغلين في الحقل العام في الولايات المتحدة يخافون من الأفكار التي يروج لها أولئك الذين سمّوا أنفسهم «المحافظين الجدد».

رأوا في هذه الأفكار ما يشبه دعوة تروتسكي إلى «الثورة الدائمة»، وما يشبه تعاليم ماكيافيلي للأمير الذي يسوّغ كلّ الوسائل لتحقيق الغاية المتوخاة في العمل السياسي، وما يدعو إلى السيطرة العسكرية والهيمنة على مقدّرات الأمم لإقامة إمبراطورية جديدة.

ورأوا في ذلك كله السقوط الأخلاقي للولايات المتحدة. لذا شرعوا في حرب فكرية مضادة، توضّح للشعب الأمريكي أخطار «المفكرين الجدد».

لقد شكلت مصطلحات الفوضى والدمار الخلاق أساساً للتحليل والدراسات التي

قام بها الكاتب مارك لوفين حول السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ففي مقال له تحت عنوان «الدمار الخلاق الجديد» وجد أنه «منذ أكثر من نصف قرن استخدم الاقتصادي النمساوي الشهير رودولف شومبيتر مصطلح الدمار الخلاق لشرح كيف تقوم الرأسمالية بتحطيم الانظمة الاجتماعية القائمة وكيف تستفيد بعد ذلك من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تأتي في مكانها».

وفي الحقيقة فإن مصطلح الفوضى كان بدأ باستخدامه توم بيترز وهو أحد رجال الأعمال الكبار في الولايات المتحدة عندما نشر كتاباً بعنوان الانتعاش من الفوضى عام ١٩٨٨ ونصح عبره الأميركيين بضرورة اعتبار الفوضى أمراً واقعاً وأن يتعلموا كيفية التعامل معها من أجل الانتعاش الاقتصادي، إذ أن الفوضى والغموض يشكلان فرصاً تجارية للأذكاء، والرابحون في المستقبل هم الذين سيتعاملون بنشاط مع الفوضى. تعرف «الفوضى الخلاقة» بأنها: «حالة جيوبوليتيكية تعمل على إيجاد نظام سياسي جديد وفعال بعد تدمير النظام القائم أو تحييده».

ومن المتفق عليه أن القوى الاستعمارية تستغل تناقضات المجتمعات الذاتية والبيئية، وتوظفها من أجل إهلاك المجتمعات وتركيع أنظمتها، فهي كما تستغل وتوظف الخلافات الحدودية، فإنها تستغل أيضاً التباينات الطبقية والمذهبية، وتفاقمها إلى أن تصبح انشقاقات سياسية ذات آلية مدمرة، تتيح للقوى الاستعمارية فرصة التدخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها، بما يخدم مصالحها الخاصة، وفي النهاية تفرض شروطها على جميع أطراف الصراع».

ولهذا طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي، تتيح لها ألا تضطر إلى اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلا مضطرة، خاصة بعد التجربة الفيتنامية، فكانت نظرية الفوضى الخلاقة.

وتستهدف هذه النظرية استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لصالحها،

وتسخر من أجل تحقيق هذا الهدف مجموع الإمكانيات الأمريكية المتفوقة تقنيًا وثقافيًا وسياسيًا، مستندة إلى أكبر حجم ممكن من المعلومات عن مواقع وأطراف الصراع المحلي».

وقد أثمرت هذه الحصيلة العامة التي خرجت بها الولايات المتحدة الأمريكية جرّاء هذا الجهد الضخم من العمل، عن إطلاقها مقولات ثقافية حضارية سياسية تحريضية، موجهة إلى مجتمعات الدول النامية، وإلى قواها الشبابية بصفة خاصة، تحدد لهم مطالبهم الثقافية والاقتصادية التي يعجز بها نظام الحكم في بلادهم عن الوفاء بها، فتحدث الاضطرابات والعنف في هذه المجتمعات، ويتاح للولايات المتحدة التدخل.

ونجد مصطلح الفوضى الخلاقة والدمار أو التدمير الخلاق في أدبيات الماسونية القديمة، أشار إلى ذلك الباحث الأمريكي «دان براون» الذي نسب إلى الأب «ديف فليمنج» بكنيسة المجتمع المسيحي بمدينة بيسبرج بينسلفانيا قوله: «إن الإنجيل يؤكد لنا أن الكون خلق من فوضى، وأن الرب قد اختار الفوضى ليخلق منها الكون، وعلى الرغم من عدم معرفتنا لكيفية هذا الأمر، إلا أننا متيقنون أن الفوضى كانت خطوة مهمة في عملية الخلق»!!

ومن المعروف أن الماسونية كانت وراء الثورة الفرنسية والبلشفية والبريطانية، وكانت تعمل على إسقاط الحكومات الشرعية، وإلغاء أنظمة الحكم الوطنية في البلاد المختلفة والسيطرة عليها، كما كانت تبثُ سموم النزاع داخل البلد الواحد، وإحياء روح الأقليات الطائفية العنصرية.

و يؤكد مارتن كروزرز وهو مؤسس مذهب جديد في علم العلاج النفسي - أن «الفوضى هي أحد العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، فعند الوصول بالنفس إلى حافة الفوضى يفقد الإنسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها من الممكن أن تحدث المعجزات.. فيصبح قادراً على خلق هوية جديدة، بقيم مبتكرة ومفاهيم حديثة، تساعد على تطوير البيئة المحيطة به».

و يعد مايكل ليدين العضو البارز في معهد «المشروع الأمريكي» أول من صاغ مفهوم «الفوضى الخلاقة» أو «الفوضى البناءة» و«التدمير البناء» في معناه السياسي الحالي، وهو ما عبر عنه في مشروع «التغيير الكامل في الشرق الأوسط»، الذي أعده عام ٢٠٠٣م. وارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة، وفقاً لاستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء.

و تعتمد نظرية «الفوضى الخلاقة» في الأساس على ما أسماه الأمريكي «صموئيل هنتجتون» بـ «فجوة الاستقرار»، وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقتها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر. فاتساعها يولد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لاسيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام إلى القابلية والقدرة على التكيف الإيجابي، فتتحول مشاعر الناس في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحياناً غير متوقعة، ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية، واستيعاب تلك المطالب.

أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية؛ فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى التي يرى «هنتجتون» أنها ستقود في نهاية الأمر إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين.

و يعتقد أصحاب وأنصار نظرية «الفوضى الخلاقة» بأن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد، يوفر الأمن والازدهار والحرية، وهو ما يشبه العلاج بالصدمة الكهربائية لعودة الحياة من جديد. غير أن ثمة أهدافاً متوالية تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقها بتلك الفوضى.

و يمثل «روبرت ساتلوف» المدير التنفيذي لمؤسسة «واشنطن لسياسات الشرق

الأوسط» ذات الميول الصهيونية، أحد أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة، وهو من أشد المعجبين بأفكار «برنارد لويس»، حيث اقترح «ساتلوف» إقصاء مصطلحي العالم العربي والإسلامي من القاموس الدبلوماسي الأمريكي، وطالب بالتعامل مع العالم العربي من خلال مقارنة خاصة بكل بلد على حدة ومحاربة الأصولية الإسلامية بلا هوادة.

ويذكر الباحث الأمريكي «مايكل ماكفيل» أنه لم يعد في وسع الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع الراهن فقط، فهي تسعى إلى التغيير السريع، وهذه المهمة يجب أن تكون عدوانية بطبيعتها، وأن العدو الذي يجب تدميره هو أيديولوجي بالدرجة الأولى وهو «الشمولية الإسلامية».

وقد سلم صناع السياسة الخارجية الأمريكية بأن التغيير في دول الثقب لم يعد في حد ذاته كافياً، وبالتالي فإن مفهوم السيادة والشأن الداخلي لم يعد شأنًا داخليًا بالنسبة لأمريكا، طالما ارتبط بالأمن القومي الأمريكي، المرتبط أساسًا بتأمين أقدام أمريكا على حقول النفط العربية وحفظ مصالحها، وبذلك فإن الأوضاع الداخلية لبلدان الثقب تحتاج إلى تحول شامل، لن يحدث إلا عبر التدمير الخلاق، الذي سينتهي بإزالة الانقراض ورفع الأشلاء، ثم تصميم نظام سياسي جديد ومختلف، لا يراوغ ولا يشترط ولا يهدد مصالح أمريكا الاقتصادية.

واعتبر «ساتلوف» أن الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط تقاس على مسطرة المصالح الأمريكية، وكان قد قدّم ورقة توحى للإدارة الأمريكية، بتشجيع حالة الغليان وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، طالما أن خلاف الحكام مع المعارضة في دول المنطقة، سيحدث نوعًا من الهدوء والطمأنينة على الساحة الأمريكية، ويؤمن أهدافها الحيوية في بلدان الشرق الأوسط.

ولم تنس الولايات المتحدة أن صواريخ صدام أقضت مضاجع تل أبيب ذات يوم، وما إن فرغت من حربها المعلنة على الإرهاب في أفغانستان، حتى توجهت نحو العراق دفاعًا عن حقوق الإنسان، والحد من أسلحة الدمار الشامل، وبعد سقوط بغداد

في إبريل ٢٠٠٣ احتج العراقيون على صمت الإدارة الأمريكية عن عمليات النهب والسلب والحرق والتخريب في العراق، فعلق «رامسفيلد» وزير الدفاع الأمريكي - آنذاك - على تلك العمليات قائلاً: «إنها إيجابية وخلاقة وواعدة بعراق جديد».

و هناك أربع مراحل متتابعة لعملية الفوضى الخلاقة: الأولى: خلخلة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب في النظام المستهدف. أما الثانية فهي الوصول إلى حالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة لذلك النظام. والثالثة هي توجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه. والرابعة هي استخدام المدخلات التي أججت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي، إلى جانب الاطمئنان لترسانة القوة العسكرية، والأساطيل الأمريكية في المنطقة، وهي أهم عناصر المعادلة التي تستند إليها الفوضى.

ولتحقيق تلك الرؤية وتحريك الفوضى الخلاقة بشكل عملي على الساحة الشرق أوسطية، وكما قلنا جندت الولايات المتحدة الكثير من الإمكانيات، والعديد من وسائل الجذب والضغط والإقناع الإيديولوجي، على مختلف الأصعدة (الإعلامي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي)، ومن ذلك: اتفاقيات التجارة الحرة، والحث على تعديل الدساتير الوطنية، وإنشاء واختراق القنوات الفضائية، والمحطات الإذاعية الناطقة بالعربية، وتقديم خدمات التواصل الإلكتروني المجاني بين أفراد المجتمعات، عبر الإيميلات والفيس بوك والمواقع التي تعج بها شبكة الإنترنت، والتواصل المكثف مع النشطاء والحقوقيين، والتركيز على بعض المسؤولين الحكوميين والأكاديميين الذين تلقوا تعليمهم في أمريكا، إضافة إلى دعم عدد من أطراف المعارضة في البلدان المستهدفة بشكل فردي أو مؤسسي، إلى غير ذلك مما يحقق الالتقاء الجماهيري والشعبي مع آراء وميول ووجهات وطموحات أمريكا في المنطقة.

وقد دأبت الولايات المتحدة في ذات الإطار على بث مفاهيم تقارن بين الإسلام والإرهاب، تدعمها بشكل مريب تصريحات منسقة ومتزامنة من قبل قيادات تنظيم

القاعدة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي.

ولم تغفل أمريكا التلويح بملف المرأة والإيحاء بتخلف الإسلام في التعامل مع نصف المجتمع، كما خلقت جبهات عدة من أجل حرية التعبير بالمفهوم الغربي كأزمة الرسوم المسيئة للرموز الإسلامية من جهة، ودعم الحريات الشخصية كحقوق الشواذ والمثليين من جهة أخرى، وتدخلت في كثير من الأماكن كداعم لحقوق الإنسان، ومساندة الأقباط ونصرة الأقليات، وحقوق المجتمع المدني، ولعبت أدواراً خفية هنا وهناك لزرع النزعات والنزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية والمناطقية وتشويه صورة المسلمين في عيون الآخرين، وزعزعة القيم الإسلامية داخل المجتمعات المحافظة.

وقد أرادت الولايات المتحدة بذلك - ولا تزال - فرض مناخ فكري يخلق لها بيئة آمنة للتواجد المستقر في إطار المجتمعات العربية والإسلامية، دون مساعدة أو تدخل النخب الحاكمة لتلك المجتمعات، وربط العالم بشبكة اتصال واحدة، من شأنها خلق عقل جمعي مبرمج وفق النمط الغربي، الأمر الذي أدخل الذات الحضارية لمجتمعاتنا في حالة من عدم التوازن، وجعلها قابلة لاختراق الطرح المعولم، وفقاً للصيغة الأمريكية البحتة.

وهكذا، تصبح الديمقراطية استراتيجية ثمينة جداً للمحافظة على الهيمنة، فتصبح الديمقراطية من أجل الشعب ممارسة عابثة تتحول فيها مشاركة الشعب إلى تصويت بين فصائل متنافسة من نخب تمثل جميعها في نهاية المطاف لأوامر واشنطن.

وتفيد هذه الاستراتيجية أيضاً في صيانة القوة الأمريكية في المنطقة، فغالبا ما يستطيع الحكام المستبدون، الذين يمارسون أدوارهم في الاستراتيجية الجيوسياسية، أن يصيروا أكثر استقلالا عن القوة الإمبريالية، ويسعون لتحقيق مسار لبلدانهم مستقل عن مصالح الولايات المتحدة (مثال الرئيس العراقي الراحل صدام حسين)، وتصبح إزاحتهم عن السلطة لاحقا أكثر صعوبة.

وهكذا، يصبح تبديل الأحزاب والقادة في نظام تم ديمقراطيته أكثر سهولة، ولا يحتاج

لأكثر من الدعوة إلى انتخابات ومساندة الأحزاب المعارضة. فإسقاط دكتاتور محفوف بالمخاطر أكثر من تغيير الحارس في نظام ديمقراطي ليبرالي.

في العام ٢٠٠٥، أصدر المجلس تقرير لجنة العمل حول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الخاصة بالعالم العربي بعنوان: مساندة الديمقراطية العربية: لماذا وكيف؟ ترأست لجنة العمل مادلين أولبرايت وفين ويدر. كانت أولبرايت سفيرة واشنطن في الأمم المتحدة خلال الولاية الأولى للرئيس بيل كلينتون ووزيرة للخارجية في ولايته الثانية.

وقد لعبت بنفسها أدوارا حاسمة في التضليل والاستجابة لتفكيك يوغوسلافيا والإبادة الجماعية في رواندا والحرب الأهلية اللاحقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما رافقها من إبادة جماعية، كما أنها أشرفت على تنفيذ العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق.

وفي مقابلة استمرت ستين دقيقة في العام ١٩٩٦، وحين سُئلت عن العقوبات التي أدت إلى موت أكثر من نصف مليون طفل عراقي تقل أعمارهم عن خمس سنوات، أجابت: «نعتقد أن الثمن يستحق ذلك».

كانت بدايات أولبرايت في جامعة كولومبيا، حيث قام بالتدريس لها زينغوبريجنسكي، أستاذها الذي أشرف على أطروحتها. كان بريجنسكي، عضو مجلس العلاقات الخارجية، أحد مؤسسي اللجنة الثلاثية بالاشتراك مع المصرفي ديفيد روكفلر في العام ١٩٧٣.

وحين أصبح جيمي كارتر رئيسا في العام ١٩٧٧، أحضر معه إلى الإدارة أكثر من عشرين عضوا من أعضاء اللجنة الثلاثية، وعين بريجنسكي مستشارا للأمن القومي.

بعدها، عرض بريجنسكي عملا على أولبرايت ضمن طاقم مجلس الأمن القومي. كما كان لديه في طاقم المجلس عدة مسؤولين أساسيين ومن ضمنهم: صموئيل هنتنغتون وروبرت غيتس الذي أصبح لاحقا مساعدا لمستشار الأمن القومي ومديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهو اليوم وزير الدفاع في إدارة أوباما.

وكما كتب ديفيد روتكوبف، العضو السابق في مجلس الأمن القومي في كتابه عن

تاريخ مجلس الأمن القومي «لا يزال موظفو بريجنسكي في مجلس الأمن القومي إلى اليوم شديدي الإخلاص لرئيسهم السابق».

وتعمل أولبرايت اليوم في مجلس مديري العلاقات الخارجية ومجلس أمناء معهد أسبين، إضافة لكونها رئيسة المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، وهي منظمة مكرسة لتشجيع وتمويل الديمقراطية المدعومة أميركيا في أرجاء العالم. ومؤخرا، أصبحت أولبرايت رئيسة للجنة الناتو التي تطور مفهوما استراتيجيا جديدا للناتو خلال العقد القادم.

فين ويبر، الرئيس الثاني لتقرير لجنة العمل الخاص بالديمقراطية العربية، وهو عضو مجلس نواب سابق عمل في هيئة مجلس العلاقات الخارجية، كما أنه عضو في مجلس الصندوق القومي للديمقراطية، المنظمة المكرسة لتغيير النظم ديمقراطيا في أرجاء العالم لتعزيز المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. وهي مجموعة ذات نفوذ مؤثر من الأفراد والمصالح تقترح استراتيجية جديدة لأمريكا في العالم العربي، ما يجعل من توصياتها ليس مجرد مشورة سياسية فحسب، بل مكملًا لصياغة السياسة وأداة لتنفيذها. (الاستراتيجية الأمريكية لإخضاع صحوة العرب - أندرو غيفن مارشال).

ويذكر التقرير أن «واشنطن تملك فرصة للمساعدة على تشكيل شرق أوسط ديمقراطي. حيث كان التشديد على الاستقرار سابقا هو السمة المميّزة لسياسة واشنطن الشرق أوسطية، تصبح الأولوية اليوم للديمقراطية والحرية». ويطرح التقرير سؤالين مركزيين يحاول الإجابة عليهما:

أولا، هل تخدم سياسة تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط مصالح الولايات المتحدة وأهداف السياسة الخارجية؟

ثانيا، إن كان الأمر كذلك، كيف ينبغي أن تطبق الولايات المتحدة مثل هذه السياسة، مأخوذا بالحسبان المدى الكامل لمصالحها؟

كانت الإجابة على السؤال الأول: «نعم»، يخدم تشجيع الديمقراطية مصالح

الولايات المتحدة وأهداف السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.

ويوضح التقرير: «على الرغم من أن الديمقراطية تستلزم مخاطر متأصلة محددة، لكن التنكر للحرية يحمل مخاطر أكثر على المدى البعيد، إن كان بوسع المواطنين العرب التعبير عن المظالم بحرية وبشكل سلمي، فسوف لن يتحولوا على الأرجح إلى ممارسات أكثر تطرفاً».

ومع ذلك، كان التقرير شديد الحذر تجاه مسار التغيير الديمقراطي، ومدركاً لعدم الاستقرار المحتمل والمشكلات التي ستعترض المصالح الأمريكية.

فيقول: «ينبغي أن تشجع الولايات المتحدة مؤسسات وممارسات الديمقراطية على المدى البعيد وتطورها، وأن تتنبه إلى عدم إمكانية فرض الديمقراطية من الخارج وإلى أن تغيراً مفاجئاً وصادماً ليس ضرورياً ولا مرغوباً. ينبغي أن يكون هدف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تشجيع تطور ديمقراطي وليس ثورة ديمقراطية».

أكثر من ذلك، فهم يعلمون أن تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط «يتطلب استراتيجية تختص بكل بلد على حدة»، مما يعني عدم إمكانية وجود استراتيجية ملائمة للجميع ويجعل المسار في نهاية المطاف معقداً بالتأكيد ومهتزاً فعلياً. المسار هو فعل توازن دقيق، إذ حدد التقرير أنه إذا كان تشجيع ديمقراطية أمريكا «سطحياً»، فقد «يسبب الضرر للعلاقات بين الولايات المتحدة والسكان العرب»، أو، إذا راحت الولايات المتحدة تدفع تجاه إصلاحات بكثير من السرعة، فمن المفضل إجراء تغيير يتبنى وجهة نظر تطورية وليست ثورية. المخاطر التي ترافق تغيراً سريعاً ستظل حاضرة، وكذلك فرصة خلق أساس متوازن وجديد لاستقرار العرب، وقاعدة أعمق وأقوى لصداقة بين الأمريكيين والعرب. وبلغت الدبلوماسية الأمريكية، «صداقة» يجب أن تقرأ بوصفها «تبعية»، هكذا نفهم هذه الاستراتيجية بوصفها تهدف إلى تشجيع تبعية أكثر موثوقية بين الأمريكيين والعرب.

وكانت مبادرة الشرق الأوسط الكبير - المعروفة أيضاً باسم الشراكة من أجل التقدم -

دربا آخر، وقد ظهرت في قمة الشامي التي انعقدت في العام ٢٠٠٤ وكان من أولوياتها «متدى المستقبل» الذي «تم تصميمه لرعاية الاتصالات المتعلقة بقضايا الإصلاح».

وقد عقدت جلسات ضمت ناشطي المجتمع المدني، ورجال أعمال، وشددت على التنمية الاقتصادية وزيادة الوظائف.

كما أن الشراكة من أجل التقدم أسست «الحوار الديمقراطي المساعد»، الذي ضم مؤسسات التنمية في الشرق الأوسط، ومؤسسات مالية دولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، «لتنسيق استعمال الموارد لمساندة التغير السياسي والاقتصادي».

بكلمات أخرى، إنه مسار تحاول أمريكا من خلاله ضمان أن يحافظ «التحول» الديمقراطي في العالم العربي على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة والغرب. في الواقع، تغيير الشكل دون تغيير الجوهر، حيث تتبدل صورة الدولة، لكن السلطة والهدف يبقيان على حالهما. كما يوضح التقرير أهمية وجود أوروبا كشريك في المشروع:

«على الرغم من تاريخ الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، فتصورات العالم العربي عن أوروبا أفضل من تصوراتها عن الولايات المتحدة.

وبالتالي، قد يكون مفيدا للاتحاد الأوروبي أن يقود عملية تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي».

وأوصت لجنة العمل بأنه من الأفضل ألا يأتي تمويل منظمات المجتمع المدني العربي مباشرة من المؤسسات الحكومية الأمريكية، بل من خلال أندية مجموعات تشجيع الديمقراطية الأمريكية مثل الصندوق القومي للديمقراطية، لأن «كثيرا من المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط ترفض قبول تحويلات مباشرة من أحد أذرع الحكومة الأمريكية، خشية أن تتلوّث سمعتها في أعين مناصريها». في الختام، يعلن التقرير أنه: «على الرغم من أن السياسة المعلنة حول التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي قد تعرض مصالح واشنطن للخطر في المدى القريب، لكن الأمر يستحق المخاطرة. إذ إن المنافع بعيدة المدى لشرق أوسط أكثر ديمقراطية ومتطورا اقتصاديا تفوق

التحديات المحتملة التي قد تواجهها واشنطن في المستقبل المنظور».

هذه الاستراتيجية لا تهدف إلى تشجيع الديمقراطية إكراما للديمقراطية والحرية، بقدر ما تشكّل اعترافا بواقع هذه «الصحة السياسية العالمية» والتصدي لمعالجتها والتلاعب بها على نحو يخدم مصالح الولايات المتحدة.

إذا، نحن أمام سيناريو يشابه القول: «دعهم يأكلون البسكويت». إذا صاح العالم العربي مطالباً بالديمقراطية والحرية، فامنحوه الصنف المدعوم أميركياً من الديمقراطية والحرية، وبالتالي تتمكن أميركا من تقويض قوى ومطالب التغيير في المنطقة والاستيلاء عليها. إن حصل ذلك، فستكون نتيجته تهدة مقاومة الهيمنة الأميركية على المنطقة، وشرعنة حكومات دمي جديدة بوصفها «ديمقراطية» و«تمثل» الشعب، ما سيخلق بالتالي بيئة مستقرة وآمنة للمصالح الأميركية. باختصار، إنها استراتيجية متناسقة لمواجهة انبثاق صحة سياسية عالمية في العالم العربي، وتهدئتها والتلاعب بها. إنه انقضااض على صحة العرب.

الحاجة إلى السيطرة على الصحة هي مشكلة معروفة في السياسة الخارجية الأميركية. مع ذلك، وكما يوضح بريجنسكي، لا يمكن معالجة هذا التحدي بسهولة: «تواجه القوى العالمية الرئيسية، قديمها وجديدها، واقعاً جديداً: حين تتزايد قدراتها العسكرية المهلكة إلى حدودٍ غير مسبوقة، تراجع قدرتها على فرض السيطرة على الجماهير الناهضة سياسياً في أنحاء العالم. لنكن صريحين: في أزمنة سابقة، كانت السيطرة على مليون إنسانٍ أسهل من قتلهم. أما اليوم، فقتل مليون إنسانٍ أسهل بكثير من السيطرة عليهم».

وفي مقالة كتبها بريجنسكي في العام ٢٠٠٨ في صحيفة «نيويورك تايمز»، شدد على استراتيجية متعددة الأوجه للتعامل مع هذا التهديد الذي يواجه هياكل النخب ومصالحها، موضحاً أن «المهمة الجبارة التي تواجه الرئيس الجديد هي استعادة الشرعية العالمية للولايات المتحدة من خلال ترؤس جهد جماعي من أجل نظام أكثر شمولية لإدارة العالم».

إذاً، تعتمد استراتيجية بريجنسكي على توسيع مؤسساتي آمن لمسار العولمة وصولاً إلى تطوير حوكمة عالمية، كما أطلق عليها بنفسه تسمية «إدارة العالم».

وقد كشف بريجنسكي اللثام عن استراتيجية رباعية الأوجه للرد: «توحيد، توسيع، تدخل، تهدئة».

وهكذا، من وجهة نظر بريجنسكي، «البديل الوحيد عن الدور الأمريكي البناء هو الفوضى».

ويمكن القول إن هندسة الحركات الثورية والاستيلاء عليها أو تغيير الأنظمة ديمقراطياً وإخضاعها ليست تكتيكاً جديداً في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية. مع ذلك، آل الأمر في الماضي لمصلحة بلدان وجهات بعينها، غالباً في زمن محدد بغرض تأمين استيلاء محتم ومنسق.

تلك كانت حالة الثورات الملوثة المدعومة أمريكياً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، التي بدأت في صربيا في العام ٢٠٠٠، وجورجيا في العام ٢٠٠٣، وأوكرانيا في العام ٢٠٠٤، وقرغيزيا في العام ٢٠٠٥، حيث كان بوسع منظمات تشجيع الديمقراطية (الصندوق القومي للديمقراطية، المعهد الديمقراطي القومي، المعهد الجمهوري الدولي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بيت الحرية، معهد ألبرت أينشتاين، إضافة إلى المؤسسات الخيرية الأمريكية الرئيسة) إنشاء مواقع على نحو آمن ووضع استراتيجياتها المتعلقة بـ «تغيير النظام ديمقراطياً». فضلاً عن أن جميع أحداث تغيير النظام ديمقراطياً المذكورة آنفاً حدثت في سياق انتخابات متنازع عليها داخل البلد، ما قدم للمنظمات والمؤسسات المتورطة ما يكفي من الوقت لإدارة عملية التنظيم والتعبئة، ويتطلب ذلك مقارنة دقيقة ومركزة لا تزال غائبة عن السياق الراهن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

علاوة على ذلك، تم تطبيق استراتيجية مشابهة في إيران صيف العام ٢٠٠٩، حيث نشأت «ثورة خضراء» ردّاً على الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها. كانت تلك، في

الواقع، محاولة بالغة التنسيق والتنظيم من جانب استراتيجية أمريكية سرية لدمقرطة تنصب نظاما صديقا للولايات المتحدة (أي عميلاً لها) في إيران.

تم تطوير الاستراتيجية في العام ٢٠٠٦، وقامت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بتنظيمها بسرية تامة، وبكلفة تقارب ٤٠٠ مليون دولار، واستخدمت فيها الجهود المنسقة لوزارة الخارجية والوسائط الاجتماعية مثل تويتر وفيسبوك ويوتيوب.

مع ذلك، وكما ظهر لاحقاً، فشلت الاستراتيجية في فرض تغيير النظام. وفي ذلك الوقت، أوضح بريجنسكي أن الاستراتيجية تتطلب «صبراً، وتعاملاً ذكياً، ودعماً معنوياً، لكن من دون تدخل سياسي».

ويمكن القول إنه تاريخياً لم تكن الثورات حصيلة تطور وحيد الجانب، أي أن الثورات لا تحدث في المقام الأول نتيجة تحرك أحد أقسام المجتمع. فغالباً ما يتم الاستقطاب بوصفه ثورة تحركها نخبة أو يحركها الشعب، لكنها بالأحرى حصيلة تفاعل معقد وتوازن شتى المجموعات الاجتماعية. وغالباً لا تنبثق شروط الثورة وسياقها من دون معرفة الطبقات العليا، وبالتالي غالباً أو دائماً تسعى الطبقة الاجتماعية العليا لتهدئة مسار الثورة والسيطرة عليه وقمعه والتأثير عليه أو الاستيلاء عليه.

ويقول الدكتور أحمد بسادة الأستاذ الجامعي والباحث في العلوم السياسية، والكاتب الجزائري المهاجر لكندا في كتاب يتناول هذه القضية بعنوان «أرابيسك أمريكي» والذي صدر باللغة الفرنسية في نهاية أغسطس عام ٢٠١١ : فاجأت مصر وتونس العالم بثورتيهما، فبعد سنوات من القهر والعبودية تحرر المصريون والتونسيون من الحكم الديكتاتوري، وتحول ميدان التحرير في القاهرة، وصنعاء في اليمن، وشارع بورقيبة في تونس، وميادين عربية أخرى إلى رموز لنضال شعوب هذه الدول وقبلة ثورات الشارع العربي. (كتاب أرابيسك أمريكي.. دور الولايات المتحدة في ثورات الشارع العربي - د. أحمد بسادة).

وتناول المؤلف النتائج التي تحققت من الثورتين، ثم الدور الإيجابي لتكنولوجيا

الاتصالات الحديثة في تعبئة الجماهير خاصة ما يتعلق بالثورة المصرية، وأشار إلى اعتراض الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون على قطع الاتصالات مع الإنترنت وهو الإجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية في الأيام الأولى من الثورة.

لكن دفاع هيلاري كلينتون عن حرية المواطنين في الإبحار في فضائيات هذه التكنولوجيا أثار لدى المؤلف بعض الشكوك حول موقفها من الثورة. وقد واصلت وزيرة الخارجية الأمريكية يوم ١٥ فبراير بعد ثلاثة أسابيع من الثورة المصرية تأكيدات أن الإنترنت أصبحت الفضاء العام للقرن الحادي والعشرين، والمعارضون في مصر وإيران الذين يستخدمون الفيس بوك والتويتر واليوتيوب يؤكدون تخصيص ٥٢ مليون دولار لمساندة مشروعات لإنشاء آليات تساهم في تدعيم حرية التعبير، أزاحت الوزيرة الأمريكية الستار أيضا عن قرار الحكومة الأمريكية مساندتها خطوة توير في استخدام اللغات الروسية والصينية والأوروبية بعد الفارسية والعربية.

وتناول المؤلف العلاقات المعقدة التي ناقشتها الصحافة الأمريكية بين وزارة الخارجية وجوجل الذي يعد سلاح الدبلوماسية الأمريكية بعد ذلك طرح عددا من التساؤلات حول: ما هي العلاقة بين حكومة واشنطن وبين التكنولوجيا الحديثة؟ كيف يتخذ مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكية قرارات تتعلق بشركات هذه التكنولوجيا التي يفترض أنها خاصة وليست حكومية؟

وقد أشار إلى التدخل الأمريكي في عمل هذه الشركات بعد الأحداث التي صاحبت الانتخابات الإيرانية. لكن دور الإعلام الإلكتروني قبل أحداث الشرق الأوسط وإيران كان واضحا أكثر في الثورات الملونة التي أطاحت بعدة حكومات في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد عام ٢٠٠٠ فقد تبين أن هذه الثورات جرى التخطيط لها وتشكيلها وتمويلها بواسطة منظمات أمريكية، وهو الأمر الذي يدعونا لأن نتساءل: هل هناك أيد أمريكية خلف ثورات الشارع العربي؟

وتحت عنوان الثورات الملونة، خصص المؤلف فصلا كاملا عن هذه الثورات التي

تسببت في قلب أنظمة الحكم في جورجيا في ٢٠٠٣ وأوكرانيا في ٢٠٠٤ وكيرجيزستان في ٢٠٠٥، وقد اعتمدت هذه الثورات على تعبئة أعداد من الشباب النشطاء من أبناء البلاد المعروف عنهم انتهاؤهم للغرب من الطلبة الثائرين على الأوضاع، ومستخدمي تكنولوجيا الاتصالات المعارضين لنظام الحكم، وسوف أضرب مثلا واحدا من عدة أمثلة طرحها المؤلف. ففي مقال طويل يتضمن تفاصيل عن دور الولايات المتحدة في الثورات الملونة بعنوان: ثورات الفرسان التسويقي الأمريكي لتغيير أنظمة الحكم في شرق أوروبا، وقد كتبه أستاذان بجامعة بورتلاند.

وذكر فيه أنه بين أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ وقعت انقلابات في أنظمة الحكم في الدول التي تتحالف حكوماتها مع روسيا في جورجيا وأوكرانيا وكيرجيزستان قادها الشباب الثوار في هذه الدول دون عنف أو إراقة دماء.

أما الإعلام الغربي بصفة عامة فقد تظاهر بأن هذه الثورات عفوية ووطنية تؤيدها الشعوب، وأن الثورات الملونة هي حصيلة إعداد وتخطيط من الثوار. والواقع أن الولايات المتحدة وحلفاءها في الغرب مارسوا ضغوطا على هذه الدول التي انفرطت عن الاتحاد السوفيتي بعد الثورة على الأنظمة الشيوعية، مستخدمة المال والتكنولوجيا في خدمة فرض الديمقراطية.

وأشار المؤلف إلى حركات سياسية شاركت في قيادة هذه الثورات الملونة. وعرض دراسة حول تطبيق فكرة المقاومة السلمية التي لا تستخدم العنف للفيلسوف واستاذ العلوم السياسية بجامعة ماسشوسيتس جين شارب وكان أحد المرشحين للحصول على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٩.

وقد اعتمدت دراسته التي صدرت في كتاب بعنوان: من الدكتاتورية إلى الديمقراطية علي جميع الثورات الملونة، وترجمت إلى ٥٢ لغة من بينها العربية، ووجهت المنشقين في بورما وتايلاند. وفي عام ٢٠٠٥ احترقت مكتبتان روسيتان في موسكو كانتا تعرضان نسخا من الكتاب باللغة الروسية في حادث غامض مما تسبب في تدميرهما تماما. كما

ألقي القبض في عام ٢٠١٠ على عدد من النشطاء السياسيين في فيتنام بتهمة توزيع هذا الكتاب.

وشارب هو المؤسس لمعهد ألبرت أينشتين الذي يعد رسمياً مؤسسة متخصصة في طرق المقاومة الشعبية السلمية في الصراعات ويصنف هذا المعهد على أنه الواجهة الايديولوجية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وقد جري تصدر أفكار شارب إلى عدة دول حول العالم بواسطة الكولونيل السابق بالجيش الأمريكي روبرت هيلفي الباحث بمعهد أينشتين، وقد اعترف في مقابلة صحفية بأن الولايات المتحدة خصصت ٢٥ مليون دولار لتمويل حركة المنشقين في جورجيا، ومن خلال تجاربهم في زعزعة النظم الحاكمة، أسس النشطاء التابعون لحركة تجميع المعارضين مركزا لتدريب الثوار في عدة دول حول العالم أطلقوا عليه مركز تطبيق النضال السلمي والاستراتيجية.

ويساهم في تمويل هذا المركز وغيره منظمة فريدم هاوس ورجل الأعمال الأمريكي المعروف جورج سوروس. وهناك وثيقة تحدد الهدف من إنشاء هذا المركز بعنوان: النضال السلمي في خمسين نقطة وقد ذكرت ١٩٩ طريقة للعمل السلمي ومن بين هذه الطرق إقامة علاقة صداقة مع العدو، ومشاركته في المظاهرات، وفي الجنازات الجماعية التي تقام للاحتجاج والرسائل الإليكترونية الجماعية والمساندة في برامج الإذاعة والتلفزيون وفي الصلوات والاحتفالات الدينية ومصادقة العدو تتضمن أيضا إرسال باقات ورد وسجائر وأطعمة لكوادر النظام المسؤولين عن تفريق مظاهرات المعارضين والتقاط صور لهم تؤكد روح الود معهم. عرض المؤلف صوراً من بعض رموز الثورات الملونة في صربيا وجورجيا وإيران وفنزويلا.

في فصل آخر عرض المؤلف قائمة تتضمن المنظمات الأمريكية التي تولى تصدير الديمقراطية والتي تقوم بإثارة القلاقل ضد النظم الحاكمة خارج الولايات المتحدة، وضرب أمثلة لمنظمات تعمل في دول أمريكا الجنوبية وفي دول شرق آسيا، وأشار إلى عدد من المنظمات الأهلية ومعامل الفكر وعدد من الوكالات الحكومية وأسماء بعض

النشطاء السياسيين الذين يمثلون جماعات غامضة مهمتها الدعاية للسياسة الأمريكية في الخارج مثل وكالة المخابرات الأمريكية، وتعد الوكالة الدولية للتنمية مستقلة عن الحكومة الأمريكية فهي لا ترتبط رسميا بأية إدارة تنفيذية فيدرالية، وقد أنشئت عام ١٩٦١ خلال حكم الرئيس كينيدي بعد صدور قانون المساعدة الخارجية والذي يفصل بين المساعدات العسكرية والمدنية. وهذا القانون يختص بالسياسة الخارجية الأمريكية وحماية الأمن الأمريكي في الخارج ومساعدة الشعوب في العالم في جهودها من أجل التنمية الاقتصادية، وإقرار الأمن الداخلي والخارجي وتقديم المساعدات الإنسانية، أما مهمتها المعلنة فهي دعم الديمقراطية حول العالم.

وقد أنفقت ملايين الدولارات للتشجيع على الثورة على الأنظمة الحاكمة في عدة دول بأمريكا اللاتينية.

ويذكر المؤلف في بداية هذا الفصل الذي يعرض فيه دور هذه التكنولوجيا في نجاح ثورات الشارع العربي، خبرا نشر في الأهرام يوم ١٨ فبراير ٢٠١١ بعد أسبوع من تخلي حسني مبارك عن الحكم، فقد أطلق زوجان من القاهرة اسم فيس بوك على مولودهما، ليؤكد أهمية دور تكنولوجيا الاتصالات في نجاح ثورات الشارع ليس في مصر فقط بل في بقية الدول العربية. لكنه يقول إن دور هذه التكنولوجيا في قلب الأنظمة الحاكمة ليس جديدا في حركة تجمع نشطاء الصرب التي يطلق عليها أوتبور التي تعني باللغة الصربية المقاومة، والتي لعبت دورا أساسيا في الإطاحة بالرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش، تعد الأولى في تاريخ استخدام هذه التكنولوجيا مثل التليفون المحمول والإنترنت في العمل الثوري.

وقد استفادت الثورات الأخرى الملونة من تجربة ومساعدة أوتبور واعترف نشطاء حركة بورا في أوكرانيا بأنهم استخدموا نفس الأساليب التي يتبعها النشطاء في حرك أوتبور وقالوا بدون هذه التكنولوجيا لا يمكن أن ننجح أبدا لقد أتاحت هذه التكنولوجيا للثورة التواصل والتعرف على بعضهم وتبادل المعلومات بمتهى السرعة،

وتسهيل تعبئة أكبر عدد من الأفراد حول مشروع أو قضية.

وقد كان قطع الاتصالات عبر الإنترنت والتليفون المحمول بين ٢٨ يناير وحتى ٢ فبراير بواسطة سلطات الأمن المصرية دليلا آخر على أهمية هذه التكنولوجيا في جميع وتعبئة الثوار.

كان تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها بين جميع طبقات المجتمع خاصة في الدول النامية بمثابة ميلاد لوسائل وطرق جديدة للتواصل على قدر كبير من الفاعلية بين أفراد المجتمع. لكن جوجل ويوتيوب وفيس بوك وتويتر جرى تطويرها بواسطة شركات أمريكية مرتبطة بالإدارة الأمريكية.

فخلال صيف ٢٠٠٩ كان هذا التعاون واضحا خلال الثورات الخضراء وقد أكدت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أن تويتر كان في غاية الأهمية لحرية التعبير في إيران لتجنب الرقابة التي تفرضها السلطات الإيرانية، فقد طورت شركة أمريكية مركزها الرئيسي في ماسشوستس برنامج ت. زو. ر الذي يسمح بالبحار بحرية عبر الإنترنت ويتاح استخدامه مجانا لشباب المنشقين الإيرانيين. والآن تعلن صفحة استقبال موقع تور بوضوح إتاحة هذا البرنامج للنشطاء. وهذا الموقع مهمته كما يعلن المتخصصين تطوير وتحسين وتوزيع البرامج والوسائل مجانا التي تدعو إلى حرية التعبير والارتباط بين المدنيين، وقد أكدت ممثلة للشركة صانعة هذا البرنامج أن الهدف من (تور) هو السماح للأفراد التعبير عن آرائهم بطريقة آمنة ومشاركة المعلومات بين النشطاء في الدول ذات الأنظمة الشمولية يقول المؤلف إنها نفس الشركة التي ساعدت مستخدمي الفضاء الإلكتروني التونسيين والمصريين خلال الثورة للالتفاف حول الرقابة الحكومية.

ويتساءل المؤلف: إذا كانت تور تقوم بتوزيع برامجها مجانا حول العالم، فمن يقوم بتمويل هذه الشركة؟

ويرد بأن موقع الشركة يعلم أنها تتلقي أموالا من عدد من الشركاء في الشركة، لكنه لا يذكر من هو الشريك الرئيسي الذي يدفع بالملايين لتمويل أنشطة الشركة. لكن

هيلاري كلينتون صرحت أخيراً وبوضوح في ١٠ يناير ٢٠١٠ دعم برنامج ابتكر خلال إدارة بوش يهدف إلى المساعدة المالية للشركات والمنظمات الغير حكومية التي تصنع برامج ضد الرقابة التي تفرضها الحكومات لمساندة المعارضين في الدول ذات الأنظمة الشمولية على احتواء الرقابة. وقد أعلنت السيدة كلينتون أخيراً إنشاء خدمة متخصصة في الحكومة الأمريكية وتخصيص ٣٠ مليون دولار لنحو ستين منظمة تقوم بتطوير برامج ضد الرقابة.

ومنذ أن قطعت الحكومة المصرية الاتصالات بالإنترنت والتليفون المحمول خلال الأيام الأولى من ثورة ٢٥ يناير، تعاونت جوجل مع تويتر في البحث عن حل يسمح لمستخدمي تكنولوجيا الاتصالات من الشباب المصريين التواصل وتبادل المعلومات، وقد وجد الحل في زمن قياسي سمحت هذه الخدمة لجميع الأفراد مجاناً للضغط على ثلاثة أرقام من أي تليفون متاح وترك رسالة. وهذه الرسائل تحول وتسجل في رسائل لتويتر.

والسؤال هو كما يقول المؤلف كيف يمكن لشركة في وقت قياسي تحديد المشكل، وتشكيل فريق من الباحثين التوصل لحل يسمح بواسطته استخدام ارقام تليفونية البث في مصر والقيام بما هو مطلوب دون الاعتماد أو مساعدة من الإنترنت؟

ويرد بأنه من الواضح أن الخبراء في جوجل بالتعاون مع مستخدمي التكنولوجيا الحديثة في مصر من الشباب قد قاموا بالمهمة.

وبعد قطع الاتصالات عبر الإنترنت في مصر، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الحكومة يجب أن تحترم حقوق المصريين وإعادة فتح قنوات التواصل الاجتماعي والإنترنت وطالبت هيلاري كلينتون السلطات المصرية بوضع حد للإجراءات التي لم يسبق لها مثيل لقطع الاتصالات.

وقد شغل الفصل الخاص بثورة ٢٥ يناير أكبر مساحة بين فصول الكتاب. ويبدو أن المؤلف من مقر إقامته في مونتريال كان يتابع بدقة وبصفة يومية كل ما يجري في التحرير والمدن الكبرى في مصر، واساليب التواصل عبر الفضاء الإلكتروني بين شباب الثورة.

يقول د. بسادة، عندما قطعت الحكومة الاتصالات يوم الثلاثاء أول فبراير ٢٠١١ عبر الإنترنت والتليفون المحمول، طوال أربعة ايام اتخذت الوسائل لمستخدمي الفضاء الإلكتروني لمواصلة التواصل، وقد مدت شبكة فرنش داتا خطا تليفونيا بسرعة، وقامت تليكومكس وهي حركة سويدية للنشطاء الذين يستخدمون أجهزة الاتصال بمد خط تليفوني آخر كوسيلة تسمح للشباب بمواصلة الاتصال بالخارج، كما تعاونت جوجل مع تويتر في جهودهما لعمل برنامج سبيك ٢ تويت لنفس الهدف.

وفي يوم الأربعاء الثاني من فبراير الذي وصفه المؤلف بـ يوم البلطجية الذي وقعت فيه معركة الجمل مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات الثوار بجروح بالغة.

ومن خلال موجات تليفزيون محطة فرانس ٢٤ أعلن أحد النشطاء أنه من الواضح أن الحكومة وراء هذا الهجوم.

وقد استقر عمر عفيفي سليمان في مكتبه الذي يقع على بعد آلاف الكيلومترات من ضفاف النيل، حيث كان يستقبل جميع الاحداث مباشرة في التليفزيون من القاهرة، وقد استخدم شقته السكنية الصغيرة التي تقع علي بعد بضع دقائق من واشنطن كمركز قيادة، وأمامه خريطة تفصيلية لميدان التحرير والضواحي المجاورة علي شاشة ضخمة.

وبمساعدة من عدة أجهزة كمبيوتر وضعت في خدمته، كان يجري اتصالاته بالنشطاء في القاهرة باستخدام سكايب وفيس بوك وتويتر والتليفون المحمول. ومن مكتبه المجهز بالتكنولوجيا، كان يقود العمليات ويعطي المشورة للنشطاء المصريين للاحتجاج السلمي دون التعرض للسجن من الشرطة. وقد كان عمر عفيفي ضابطا بالشرطة على مدى عشرين عاما قبل أن يهاجر إلى الولايات المتحدة.

ويقول المؤلف إن الثورات العربية لم تكن بعيدة أيضا عن التدخلات المباشرة وغير المباشرة للمنظمات الأهلية الأمريكية التي تعمل معظمها بتعليمات من الحكومة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية.

لكن الشعوب التي قامت بالثورة في الشارع العربي كانت علي قدر كبير من الشجاعة،

كثير من المناضلين قدموا توضيحات كبيرة لوضع نهاية لنظم الحكم الاستبدادية المطلقة، ولكن هذه الثورات لم تكن تنجح بدون مساعدة ملحوظة ذات نكهة أمريكية.

ويضيف أن هناك من يرون أن هذا التحليل يتضمن إهانة لذكرى شهداء الثورة. ولكن لماذا يجب أن يكون مناخ الربيع العربي أكثر نقاء من غيره؟! ومن المعروف أن قادة هذه الحركات على وعي كامل لكل ما يحدث حولهم.

وفي مقال نشر في «واشنطن بوست» بقلم س. ج. هانلي، قدر الكاتب أنه منذ عام ٢٠٠٥، شارك أكثر من عشرة آلاف مصري في برامج حول الديمقراطية وإدارة الحكم تم تمويلها بواسطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وجري تنظيمها والإعداد لها من خلال المعهد القومي الديمقراطي للشؤون الدولية والمعهد الجمهوري الدولي المرتبط بالحزب الجمهوري الذي يرأسه السيناتور جون ماكين. كل المعلومات وكل هذه الشكوك التي تضمنها الكتاب أو هذه الدراسة حول الثورة المصرية والثورات العربية، لاتعني على الإطلاق أن أصابع أمريكية كانت تلعب وتحرك هذه الثورات.

وبالنسبة لثورة ٢٥ يناير المصرية، فالمعلومات والأخبار التي خرجت من واشنطن بعد قيام الثورة، أكدت أن الولايات المتحدة وحلفاءها فاجأتهم هذه الثورة، وقد تردد أوباما في مساندتها في البداية حتى تأكد نجاحها، كما أن إسرائيل التي تتحدث بلسان واشنطن صدمت بأخبار الثورة وسقوط مبارك الحليف لواشنطن وتل أبيب.

ويمكن القول إنه بعد عقد من الزمان على انتهاء الحرب الباردة، وبفعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، شهدت البلدان العربية والإسلامية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أحداثا ساخنة بدأت ولم تنته وارتفعت لافتات الحرب على الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والمشاركة السياسية، وحق تقرير المصير... الخ، فاشتعلت نيران الحروب الاستباقية، ودوى قرع طبولها والتلويح بتوسيع دائرتها هنا وهناك، فتغيرت أنظمة، وعدلت دساتير وقوانين عدة، وبرزت الانقسامات السياسية، والطائفية، والمناطقية، والمذهبية.

وعليها تبلورت مشاريع التفتيت والتجزئة داخل الوطن الواحد، ومنها ما بدأ يتجسد على الواقع العربي تحت إشراف المجتمع الدولي، وذبول الأنظمة التي يراد لها - بأي شكل من الأشكال - أن تكون جزءاً من نظام دولي جديد، تتعولم فيه السياسات، والحضارات، والمعتقدات.. فكيف يمكننا فهم ما حدث ولا يزال يحدث؟

وقد ربط الكثيرون من الساسة والسياسيين تلك التطورات بنظرية الفوضى الخلاقة أو (البناءة) التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية كاستراتيجية شرعت بتجريبها في أقطار العرب والمسلمين، لتبدو اليوم أكثر إصراراً على الاستمرار بتنفيذها، بدافع أن تلك الفوضى البناءة وما تجلبه من «دمار خلاق» كما استهدف صانعوها قد بدأت تؤتي ثمارها.

وتعتمد نظرية الفوضى الخلاقة أو التدمير الخلاق في الأساس على ما أسماه الأمريكي صموئيل هنتجتون بـ «فجوة الاستقرار» وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر. فاتساعها يولد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لاسيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافقدت مؤسسات النظام القابلية والقدرة على التكيف الإيجابي، ذلك أن مشاعر الاحتقان قد تتحول في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحياناً غير متوقعة، ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية، واستيعاب تلك المطالب.

أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية، فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأية مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى التي يرى هنتجتون أنها ستقود في نهاية الأمر، إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين. (الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة - ياسر ثامر).

الفصل الخامس

الفوضى والدمار الأخلاق والثورات الملونة

برز اسم الثورات المخملية أو «الملونة» في مطلع التسعينيات، عندما استطاع المجتمع المدني في أوروبا الشرقية والوسطى من تنظيم اعتصامات سلمية للإطاحة بالأنظمة الشمولية.

وسميت الثورة المخملية أو الثورة الناعمة، أو الثورة الملونة وذلك لعدم تلوثها بالدم واستخدام العنف. هذه التحركات دعمت مفهوم المجتمع المدني ووضحت أهميته في رسم السياسات الخارجية والداخلية لهذه الشعوب، دون حصرها في إطار حكومي، حتى أصبح دور المجتمع المدني كبيرا في مقاومة الاستبداد والطغيان من خلال الفعاليات السلمية.

ويرى البعض أن الثورة المخملية أو الملونة بدأت مع بداية عهد جديد في مرحلة ما بعد الاشتراكية السوفيتية وتدشين مرحلة النظام العالمي الجديد والعولمة، حيث أحدثت سلسلة من الثورات المخملية نشرا للديمقراطية حول العالم على مدى أكثر من ثلاثين عاماً.

فالثورات الملونة حدثت في كثير من البلدان، ففي جورجيا وصربيا وأوكرانيا وروسيا ولبنان حيث سعت كل واحدة منها لإيجاد نظام تعددي ديمقراطي. بيد أن هذه الثورات كلفت أصحابها كثيراً، حيث إعداد السكان سياسيا واقتصاديا وتهيئة النفوس للإطاحة بالحكم.

ففي تشيكوسلوفاكيا دلت الثورة الملونة على قوة إرادة الشعب التشيكي الذي بقي تحت سيطرة حكم شيوعي قاهر لأكثر من ٤٠ عاماً، حتى تخلص فيما بعد منه.

فقد كانت قبضة الحكم الشيوعي محكمة حتى عام ١٩٨٩. عندما أصبحت الحركة الشعبية المعارضة قوية، وخلال الفترة بين ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٢، سُميت هذه الحركة بـ: عَقْد ال ٧٧ نسبةً لوثيقة أصدرها نفس الحزب عام ٧٧ والتي تم توزيعها ذلك العام في تشيكوسلوفاكيا. في نهاية عام ١٩٨٠، ومع تراجع شعبية الشيوعية الشرقية، وجد أعضاء حركة ٧٧ فرصة مهمة نظموا قوى المعارضة ضد النظام الشيوعي الحاكم،

حيث شاركت قوى فاعلة لتغيير الحكم من الشيوعية إلى الديمقراطية حتى قامت الثورة المخملية بين ١٦ نوفمبر إلى ٢٩ ديسمبر ٨٩: بعد تنظيم المظاهرات الطلابية التي قوبلت بالرد العنيف من قوى الأمن، وغيرها من الفعاليات.

أما في عام ١٩٩٣ تم تقسيم الدولة إلى تشيك وسلوفاكيا. ويسمى التشيك الثورة بالمخملية بينما السلوفاك يسمونها بالناعمة. وأحياناً يُطلق على التقسيم بالطلاق المخملي! أما في أوكرانيا نجد أن الأوكرانيين قاموا وحدهم بالثورة، بمساعدة بسيطة من أصدقائهم الغربيين فقد كانت الثورة البرتقالية والتي سميت بالثورة المخملية أيضاً سلمية خالية من أعمال العنف.

فقد دخل انتصار الثورة التي أطلق عليها البرتقالية في أوكرانيا والتي أطلق الليبراليون الروس على ثورة الشعب الأوكراني اسماً آخر أكثر واقعية هو الثورة المخملية لأنها كانت مثالا يعطي الجماهير الأوكرانية شرعية عن الطريق السلمي للوصول إلى أهدافها. ففي روسيا شكلت الثورة المخملية أساسا للعمل الجماهيري السلمي الذي أقلق الروس وأقلق الكثير من الأنظمة. حيث دعم الكرملين مجموعات شبابية لمنع قيام ثورة مخملية.

أما في إيران فقد عبر مرشد الجمهورية الإسلامية الأعلى علي خامنئي، عن قلق النظام في إيران من مصير يشبه ما أحدثته الثورات الملونة في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

فيما أكد النائب الأول للرئيس الإيراني أحمد نجاد الدكتور براويز داودي أن مؤامرة الاستكبار وقوى الخطر العالمية للتحضير لما أسماه الثورة الملونة في إيران خطأ تاريخي عظيم قد اصطدمت بمشاركة ودور الشعب الإيراني في الثورة الإسلامية مما أدى إلى فشلها.

وقال مهدي شميران، رئيس مجلس بلدية طهران لصحيفة «همشري» إن شعار التغيير الذي رفعه الرئيس الأميركي باراك أوباما لا مكان له بين شعبنا، وأن هوية إيران لا

تسمح باستنساخ اعمى الثورات المخملية والملونة لا تجدي نفعا لدى شعبنا.

واتهم وزير الخارجية الايرانية الغربيين بمحاولة فرض شروطهم ومواصفاتهم في الديمقراطية على البلدان الأخرى، مشيرا إلى أن الثورات الملونة او المخملية يجب تحليلها من قبل الخبراء لمعرفة من يقف وراءها، مضيفا أن هناك دولا في العالم إذا لم تصل إلى أهدافها تتخذ أسلوب التصفية.

وقال الكاتب والصحافي روبرت فيسك في مقال له في صحيفة «إندبندنت» البريطانية محللا خوف السلطات الإيرانية من ثورة مخملية في إيران: خلال خطبته لصلاة الجمعة في جامعة طهران، تحدث خامنئي عن مخاطر ثورة مخملية أو ملونة.

ومن الواضح أن القلق كان يساوره عند التفكير في الإطاحة بشكل ديموقراطي بحكومات شرق أوروبية وغرب آسيوية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

ويضيف فيسك «إن الثورات المخملية أو الملونة هي وسائل لتداول السلطة من خلال اضطراب اجتماعي، وحدثت ثورات ملونة ومخملية في مجتمعات ما بعد الشيوعية في وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا.

ويرى فيسك أن المبادرة إلى ثورات ملونة كانت تتم عادة عن طريق الانتخابات ووسائلها هي كالتالي:

١- يأس كامل يصيب نفسية الناس عندما يكونون متأكدين من خسارتهم في الانتخابات.

٢- اختيار لون خاص يجري اختياره فقط ليتفاعل معه الإعلام الغربي واستخدم موسوي الأخضر كلون لحملة الانتخابية وما يزال أنصاره يرتدون هذا اللون على أربطة الرسغ ومناديل الرأس.

٣- الإعلان عن أنه كان هناك غش مسبق قبل الانتخابات وتكرار ذلك بلا توقف بعد الانتخابات والتساهل في نشر المبالغات عن ذلك من جانب الإعلام الغربي، خاصة في الولايات المتحدة.

٤- كتابة رسائل إلى المسؤولين في الحكومات، والادعاء بحدوث تزوير في الانتخابات.

ومن المثير للاهتمام أنه في جميع هذه المشاريع الملونة - على سبيل المثال في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان - فإن الحركات المدعومة من الغرب كانت تحذر من الاحتيال قبل الانتخابات عن طريق الكتابة إلى الحكومات القائمة. وفي إيران، كتبت مثل هذه الرسائل فعلا إلى المرشد الأعلى، كما ينقل فيسك ذلك في مقاله.

ويطلق على جين شارب «ميكافيللي اللاعنف» و«الأب الروحي لثورات ألوان قوس قزح» أو «الثورات الملونة».

يبلغ شارب ٨٣ سنة ويقال إنه أحد أبرز عملاء المخابرات المركزية الأمريكية، تلقى تعليمه في جامعة أوهايو حيث مسقط رأسه وعمل لفترات متقطعة كأستاذ للعلوم السياسية بجامعة هارفارد وماساتشوستس قبل أن يصبح كبير الباحثين «حاليا» في معهد إلبرت أينشتاين الذي أسسه عام ١٩٨٣، لدعم حركات تغيير الأنظمة في العالم من خلال ما يسمى بـ «استراتيجيات التغيير السلمي» وهذا المعهد وثيق الصلة بالمخابرات المركزية الأمريكية ويتلقى تمويلات من مؤسسات الملياردير اليهودي الصهيوني جورج سوروس وأيضا من الوقف الديمقراطي «ناشونال انداومننت».

وفي ٢١ فبراير ٢٠١١ قدمته هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» على أنه الرجل الذي يرجع إليه الفضل في إسقاط نظام الرئيس المصري حسني مبارك.

من أشهر كتاباته «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» وهذا الكتاب كان وراء الثورات الملونة في أوروبا الشرقية، واستخدمته حركة «أوتبور» في صربيا وحركة «كمارا» في جورجيا وحركة «بورا» في أوكرانيا وحركة «كيلكل» في قرغيزستان وكانت أساسا لجميع أعمال العصيان المدني في لاتفيا وليتوانيا واستونيا وأخيرا حركة ٦ إبريل في مصر.

ورغم كل هذا يعتبر جين شارب مفكرا في المقام الأول وليس ثوريا فأفكاره وكتبه التي تستلهم تجربة غاندي في الهند ومارتن لوثر كينج في أمريكا هي الأسس التي قامت

عليها الثورات الملونة، وهي المواد الأساسية التي يدرسها طلاب أكاديمية التغيير التي تأسست في لندن عام ٢٠٠٦ وقامت بفتح فرع لها في قطر والنمسا.

أفكار جين شارب كانت حبيسة كتبه إلى أن جاء تلميذه دكتور «بيتر أكرمان» المفضل الحقيقي لكل أفكار وأساليب جين شارب حول تكتيكات العصيان المدني.

وقد نال أكرمان درجة الدكتوراه برسالة بعنوان «كيف يمكن للشعوب المقموعة إزاحة القوى الشمولية بدون خيارات عسكرية».

لذا كانت دول أوروبا الشرقية هي الأرض الخصبة التي تم فيها تحويل أفكار وتكتيكات جين شارب إلى تجارب مرئية محسوسة أدت إلى تفكك دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث قامت:

- الثورة البرتقالية في أوكرانيا ٢٠٠٤

- ثورة الورد في جورجيا ٢٠٠٣

- ثورة التوليب في قيرغيزستان ٢٠٠٥

- ثورة الدنيم في روسيا البيضاء ٢٠٠٦

ويعتبر جين شارب الخبير الأول في فن الثورات السلمية وترجمت أعماله إلى أكثر من ٣٠ لغة. كتبه عبرت حدود الدول المتحصنة بالشرطة السرية حتى وصلت إلى أغلب بقاع الأرض.

كل من سلوبودان ميلوفيتش الصربي وفكتور يانوكوفج الأوكراني سقطا في غمرة ثورات جرفت شرق أوروبا، فصارت الحركات الديمقراطية من جراء تلك الثورات تقدم شكرها للكاتب (جين شارب) لكتاباته ومساهماته، لكنه بقي مع كل ذلك غير معروف للعالم.

رغما عن النجاح ورغما عن تأهله للحصول على جائزة نوبل في عام ٢٠٠٩ لم يزل (جين شارب) يواجه دوما صعوبات مالية واتهامات كبيرة تتهمه بأنه تابع لمنظمة ال (سي سي ا) (وكالة المخابرات الأمريكية). يعيش جين شارب في الطابق الثاني من بيته،

بينما الطابق الأرضي هو معهد ألبرت أينشتاين الذي أنشأه ويديره بحماس،يساعده في ذلك مديرة أعماله السيدة جميلة راغب!

يقول كاتب المقالة : في عام ٢٠٠٩ بدأت بتصوير فيلم وثائقي حول تأثير أعمال جين شارب وبدأت التصوير من فوق سقف بيته ثم تواصل التصوير ليصل إلى أربع قارات وأخيرا إلى ساحة التحرير في القاهرة حين قضيت الليل جنبا إلى جنب مع المتظاهرين المصريين الذين كانوا يقرأون أعمال جين شارب على أضواء مصابيح الجيب (التي تشتغل بالبطارية) تحت ظلال الدبابات.

جين شارب ليس (تشي جيفارا) لكنه ربما يحمل تأثيرا أكبر من أي منظر سياسي في جيلنا. رسالته الأولى هي تلخيص في أن قوة الطاغية (الدكتاتور) تأتي من ولاء وطاعة الناس له، ولكن هؤلاء الناس بإمكانهم تجميد أو سحب موافقتهم له وسنرى كيف أن النظام سينهار وفقا لذلك.

لعدة عقود زمنية، الناس الذين يعيشون تحت سيطرة أنظمة صارمة ومجحفة قاموا بزيارات إلى السيد جين شارب يسألونه النصيحة. كتاباته ساعدت ملايين من الناس حول العالم في الحصول على الحرية بطريقة اللاعنف. يقول جين شارب (ما أن تختار العنف في مقارعة الظالم فإنك اخترت أن تحارب عدوك بأقوى سلاح يملكه (وهو العنف بطبيعة الحال)، لكنك يجب أن تكون أذكى من ذلك (أي أذكى من أن تختار العنف في مقارعة الظالم)).

ثم يستأنف قائلا (الناس قد يتعجبون عند القدوم هنا، لأني لا أقول لهم كيف عليهم أن يعملوا! هم عليهم أن يدركوا كيفية عمل طريقة الصراع غير العنيف، وبمجرد توصلهم لتلك الحقيقة فإنه يمكنهم بعد ذلك ان يوظفوا ذلك لأنفسهم).

انتشار الحريق:

لفهم عملية حصول انتشار الحريق، قام جين شارب في كتابه بشرح قائمة من ١٩٨ نقطة حول (السلاح اللاعنيف)، بدأها بكيفية استخدام الألوان والأصباغ وشعارات

لجنازير وهمية ومقاطعات صممت لتعادل أسلحة عسكرية، فهي تقنيات جمعت من دراسات حول كيفية مقارعة الأنظمة المستبدة في التاريخ.

يقول جين شارب : «هذه الأسلحة اللاعنيفة مهمة للغاية لأنها تعطي للناس بديلا عن الأسلحة العنيفة»، ثم يقول «وإذا لم يستطع الناس الحصول على الأسلحة البديلة (وهي الأسلحة اللاعنيفة مثل الأصباغ والشعارات وغيرها) وإذا لم يدركوا أهمية هذه البدائل، فإنهم سيعودون إلى العنف والحرب في كل مرة».

في إيران عام ٢٠٠٩ وعند محاكمات المتظاهرين في المحاكم الإيرانية، كانت بعض التهم تقول إنهم كانوا يستعملون أكثر من ١٠٠ طريقة من طرق جين شارب التي كتبها في كتابه وهي ١٩٨ طريقة.

أكثر كتبه شهرة وترجمة هو كتابه (من الدكتاتورية الى الديمقراطية) وقد كتب الكتاب لحركة بورما الديمقراطية عام ١٩٩٣ بعد سجن اونج سان سو كي (وهي معارضة في بورما).

ولأن جين شارب ليس له تخصص في معرفة البلد فقد كتب دليلا عاما لقلب الأنظمة الدكتاتورية. وهذا التعميم في الكتابة جعل من كتابه صالحا لأي نظام وأي بلد وسهل الترجمة في كافة أرجاء العالم وإن صح التعبير مجازيا فإن الكتاب انتشر كانتشار النار في الهشيم. فمن بورما إلى تايلاند إلى اندونيسيا حيث كانت الأنظمة الدكتاتورية العسكرية تحكم. نجاح كتابه كان في إسقاط ميلوفيتش في صربيا عام ٢٠٠٠ ثم انتشر في أوروبا الشرقية وجنوب أمريكا ثم إلى الشرق الأوسط.

وعند وصول الكتاب إلى روسيا قامت أجهزة المخابرات بالإغارة على محلات الطباعة والمكاتب وبعض محلات الكتب احترقت تماما وقيدت السبب ضد مجهول.

الإيرانيون أصابهم القلق فقاموا بتقديم فيلم على التلفزيون عرضوا فيه بأن المدعو جين شارب يعمل من البيت الأبيض الأمريكي.

الرئيس الفنزويلي خافيز في خطابه الأسبوعي على التلفزيون قال فيه بأن جين شارب يمثل خطرا للأمن الفنزويلي.

بعد الادعاءات في تزوير عمليات التصويت في الانتخابات في دولة الغابون، قامت الناشطة كلوريا ميكا بالسفر الى بوسطن لملاقاة (جين شارب) وقالت الناشطة إنها شعرت بأنها ستقابل الرجل الأول في المقاومة اللاعنفية في العالم.

وقالت إن القضية مهمة للغاية لأن كثيرا من الغابونيين (سكان الغابون) يتكلمون عن بدائل عنيفة ومواجهات مسلحة. إنهم يقولون لنذهب ونقتل بعض الناس فقلت لهم والكلام للناشطة : تريثوا فهناك خيار آخر!

الصربيون الذين استعملوا كتاب جين شارب كقاعدة نظرية لكفاحهم، شكلوا منظمة تسمى منظمة اللاعنف، وكانت كتب جين شارب هناك. عندما قابلت ساردك الصربي وهو رئيس منظمة اللاعنف قال لي: ليس هناك أهمية فيمن تكون أسود، أبيض، مسلما، مسيحيا، مثلي الجنس، كتابات ألا عنف لشارب أي أنسان قادر على تنفيذها.

شارب من مواليد اوهايو عام ١٩٢٨، أودع السجن لتسعة أشهر عام ١٩٥٣ لتظاهره ضد حرب كوريا وضد استغلال طاقات الشباب في تلك الحرب. العالم الشهير البرت أينشتاين كتب مقدمة لكتابه الاول وهو كتاب (ثلاث حالات في التاريخ) وهو عن غاندي واستخدامه لسلاح القوة الروحية. طبع الكتاب عام ١٩٦٠.

كتب كذلك في جامعة أوكسفورد حول النشاط السلمي (اللاعنف). حاليا هو بروفيسور في العلوم السياسية بجامعة ماسيتشوتس. وله دراسات في جامعة هارفارد كذلك.

أنشأ معهد البرت أنشتاين عام ١٩٨٣، وهي منظمة تدعو لاستخدام اللاعنف في الصراعات حول العالم.

من كتابات جين شارب، خطوات مهمة في طريق الثورة :

- كون مخطط (استراتيجية) لكسب الحرية وكون رؤية واضحة حول المجتمع الذي

تبتغيه.

- اقض على الخوف بالاشتراك في المقاومة
 - استعمل ألواناً وشعارات لإظهار التضامن في المواجهات
 - تعلم من التاريخ، تعلم من نجاح الثورات اللاعنفية في التاريخ
 - استعمل أسلحة غير عنيفة
 - عرف وتعلم ماهي أعمدة النظام الدكتاتوري ثم طور خطة للإطاحة بهذه الأعمدة.
 - استفد من عمليات العنف ومن الوحشية التي يقوم بها النظام لكسب وتجنيد أعضاء لحركتك.
 - اسع لإخراج الذين يؤمنون بالعنف من حركتك
- ويقول شارب شارحا لأعمدة الحكم الدكتاتوري وكيفية تقويضها ويضرب مثلا على النظام المصري : (إذا كان بإمكاننا بناء علاقة مع الجيش وهو عمود مهم من أعمدة نظام مبارك، ثم نجعلهم (الجيش) إلى جانبنا، فإننا بالتأكيد سنعلم أن النظام سينهار بسرعة).
- ولطالما كانت هناك علامة استفهام كبيرة حول شارب وما إذا كان فليسوفاً ثوريا أم عميلاً استخباراتياً؟ علامة استفهام يحار معها المرء وإن كانت التجارب السابقة مع البراجماتية الأمريكية تعلمنا أن المسافة بين النخبة والانتلجنسيا الأمريكية وبين دوائر الاستخبارات ضيقة للغاية.
- ففي ١٩٢٨ ولد : جين شارب في أسرة رجل دين مسيحي وفي جامعات أوهايو مكنه تفوقه العلمي من الحصول على الدرجات العلمية البكالوريوس والماجستير في النظرية السياسية، ولاحقاً الدكتوراه من جامعة أوكسفورد في التخصص ذاته.
- عرفت الكثير من كبريات الجامعات الأمريكية البروفيسور شارب كأستاذ ومحاضر،

ومنها جامعة هارفارد العريقة وفيها احتل مركز باحث في الشؤون الدولية لمدة ثلاثين عاما، غير أن توجهه الفكري تمحور منذ وقت مبكر حول سياسات الحراك السلمي في وجه الديكتاتوريات السياسية والأنظمة القمعية، وقد أنشأ لذلك أو يمكنك القول إن البعض الآخر ساعده على إنشاء معهده الخاص، «مؤسسة ألبرت اينشتاين»، والتي هدفها الرئيسي كما يتضح حصريا في كتابه الأشهر الذي سيحقق لاحقا انتشارا غير مسبوق حول العالم، «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية»، يتمثل في الآتي :

* الدفاع عن الحريات والمؤسسات الديمقراطية

* معارضة الاضطهاد والديكتاتورية والقتل الجماعي

* تقليص الاعتماد على العنف كأداة سياسية

والمقطوع به أن الكتاب المشار إليه يعد «دستور الثورات والانقلابات الناعمة» حول العالم، لا في مصر فقط. ولعل هذا ما يجعل المرء يربط في غير ظن أثيم، بين ما ورد فيه وما نصح به، حتى على صعيد الشعارات، وما تردد في الميادين المصرية تحديدا وفي الساعات الأولى من الحركة من صيحات وهتافات.... سلمية.. سلمية... ولاحقا سيثبت بما لا يدع مجالا للشك، كيف أن بعض الفصائل التي قادت ذاك الحراك السياسي، تلقت تدريبات بعينها في صربيا، حيث كانت فلسفة جين شارب قد بلورت منظمات بعينها للتصدير الثوري إن جاز التعبير.

كيف لشارب ومؤسسته تحقيق هذه الرسالة؟ وهل هي خالصة لوجه الديمقراطية أم أنها وكالة أصغر لذراع أكبر من ذراعين أمريكيين، قال عنها ذات مرة رجل الهند العظيم «جواهر لال نهرو» إننا محاصرون في منافسة بين قوتين أمريكيتين، واحدة شريرة غامضة تستعمل للتطويع والإخضاع وهي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والثانية براءة وخداعة تستعمل للغواية والإغراء وهي هوليوود، ومشكلتنا أنه إذا فازت الأولى أصبحت حريتنا مهددة، وإذا ربحت الثانية أضحت ثقافتنا مهددة؟

هناك ثلاثة أساليب تتبعها منظمة «ألبرت اينشتاين» لتحقيق أغراضها حول العالم وهي :

* تشجيع الأبحاث والدراسات السياسية حول أساليب العمل اللا عنيف واستعمالاتها في الماضي في نزاعات مختلفة.

* طرح نتائج البحوث أمام الرأي العام من خلال المنشورات والمؤتمرات ووسائل الإعلام.

* التشاور مع المجموعات المتنازعة حول الإمكانية الاستراتيجية للعمل اللا عنيف. هل الطهرانية الإيديولوجية هي التي قادت ولا تزال جين شارب للعمل على تأسيس مؤسسته من أجل البحث عن أكثر السبل نجاعة في تفكيك الأنظمة الديكتاتورية بحسب الرؤية الأمريكية ولاشك وبأقل الخسائر في المعاناة والأرواح؟ أم هي العقلية المخبرانية الأمريكية لاسيما وأن التأسيسي عام ١٩٨٣ يعني في ذروة الحرب الباردة بين القطبين السوفيتي والأمريكي؟

حكما إن البحث طويل وغامض ومثير، للوصول إلى جواب ولعل ما يتوافر لنا من معلومات حتى الساعة، يشير إلى أن الرجل حتى وإن بدا مفكرا قادرا على بلورة ١٩٨ فكرة مفيدة لمواجهة الديكتاتوريين من دون إراقة دماء، مؤمنا بأن «سلطة الشعب أكبر من كونها كتلا شعبية تخرج للشوارع وأن عليهم أن يتعلموا كيف يفعلون ذلك»، فإن آخرين قد قدر لهم ولاشك تحقيق أعلى درجات الاستفادة الميدانية من هذه الأطروحات البيورتيانية إن جاز الوصف.

هناك من يتحدث عن الدعم المالي الذي تلقته ولا تزال مؤسسته من «مؤسسة الولايات المتحدة من أجل السلام» ومن «الوقف الديمقراطي الأمريكي» ومن شبكة التدخل الأمريكية حول العالم المعروفة «بالاستاي بيهاندا» والتي ألحقت منظمته بها بفضل الجنرال في الجيش الأمريكي «إدوارد ب. اتكيسون»، وكلها أدوات ظاهرية

للاستخبارات الأمريكية الخفية، جعلت إمكانية تحويل أفكار شارب إلى نماذج على أرض الواقع، حقيقة عملانية كما يقال استراتيجيا.

ولعل أفضل من تعرض بالنقد والتحليل لرؤى وطروحات جين شارب، كان الكاتب والصحافي الفرنسي الشهير «ثيري ميسان»، رئيس ومؤسس شبكة «ريزوفولتير» الفرنسية، وعنده أن المسار العلمي لـ «جين شارب» تميز بدراسته خلال سنوات الخمسينيات لنظرية العصيان المدني لصاحبها «هنري ثورو» و«المهاتما غاندي»، فالطاعة والعصيان في منظور الشخصيتين، تلك هما مسألتان أخلاقيتان ديانيتان، قبل أن تكونا سياسيتين، كما تعارضان قانونا فوقانيا لنظام مدني، غير أن تجسيد قناعاتها كانت له تبعات سياسية، بحيث أن ما كانا يعتبرانه غاية في حد ذاته، يمكن فهمه على أنه وسيلة فقط لذلك يمكن إذن اعتبار العصيان المدني تقنية في العمل السياسي لا بل العسكري.

يلفت ميسان أيضا إلى أن الاستخبارات المركزية الأمريكية عندما أدركت الثقل الفكري الذي يمثله جين شارب، أرسلت مسرعة إليه أخصائيا في العمليات السرية الكولونيل «روبرت هيلفي» الذي كان يشغل حينها منصب عميد كلية تكوين الملحقين العسكريين الأمريكيين في سفارات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ومن هنا كانت البدايات.

لعب شارب دورا بالغ الأهمية في عدد من الدول حول العالم، ففي عام ١٩٩٢ سافر إلى تايلاند وهناك قابل البورميين نسبة إلى بورما الديمقراطيين المنفيين هناك واستطاع بمساعدة هيلفي أن يتسلل عبر الحدود إلى داخل بورما ليحاضر أمام مجموعات العصابات داخل السجن.

ومن المثير جدا أن يتحقق الباحث في أوراق جيم شارب كيف أنه وجد مساعده «بريس جونكيز» في العاصمة الصينية بكين في يونيو حزيران ١٩٨٩ أسبوعين قبل وقوع أحداث «تيين آن من» وإن لم يطل بهما المقام حيث طردتهما السلطات الصينية بعد أيام قليلة من وصولهما.

والحديث في واقع الأمر طويل ومتصل عن الأدوار التي لعبها شارب ومؤسسته من العراق إلى ليتوانيا، مرورا بفنزويلا وأوكرانيا، وكل منها في حاجة إلى قراءات مطولة بحد ذاتها... لكن ماذا عن مصر تحديدا وتخصيصا؟

في ٢١ فبراير ٢٠١١ قدمت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، تقريرا جادا وصفت فيه «جين شارب» بأنه الرجل الذي يرجع إليه الفضل في إسقاط الرئيس المصري حسني مبارك... فهل كان شارب بالفعل كذلك؟

تلقت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية إلى أن جين شارب يتسم بالخشيل الشديد ويحرص على ألا ينسب إليه أي فضل كما أنه مفكر أكثر منه رجل ثوري، رغم مشاركته عندما كان شابا في اعتصامات، وقضائه تسعة أشهر في أحد السجون الأمريكية في دانبري بولاية كونتيكت كأحد المعارضين الشرفاء خلال الحرب الكورية.

لكن شارب ينفي مع ذلك قيامه بإجراء أي اتصالات بالمتظاهرين المصريين، رغم علمه مؤخرا بان جماعة الإخوان المسلمين في مصر قد قامت بنشر كتابه «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» على موقعها الإلكتروني.

ويضيف في تصريح واضح لا لبث فيه : «أنا أنظر إلى الثورة التي أطاحت بمبارك على أنها دليل على التشجيع ولذا فإن المصريين هم من قاموا بذلك... ولست أنا»... هل هذه هي الحقيقة بالمطلق أم أنها وجه واحد فقط من وجوها؟

الجواب يعود بنا إلى ما هو أبعد من القاهرة في البداية ويأخذنا من جديد إلى أوروبا الساحة الخلفية للأعمال الاستخبارية الأمريكية، وبدون تطويل ممل أو اختصار مغل فإن جماعة «اوتوبور» أي الحركة الصربية المعارضة التي طردت الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش والتي آمنت بفكر شارب قد أضحت بمثابة مركز الجذب لكافة الجماعات الإيديولوجية المعارضة للأنظمة الحاكمة حول العالم، شرقا وغربا بل باتت مركزا للتدريب الخفي والعلني في آن.

إضافة إلى ذلك فقد نشأت جماعة صربية أخرى عرفت باسم منظمة «كانفاس»

والتي هي اختصار للاسم الأصلي «مركز المقاومة السلمي العالمي» والذي أسسه وموله المليونير «بيتر اكرمان» .. من هذا الأخير؟

هو تلميذ مخلص لجين شارب، ويقول البعض إنه طبعة كربونية من الملياردير اليهودي جورج سورس، وإن اختلف عنه ظاهريا، وسورس هو الرجل الناشر للفوضى في آسيا وشرقها نهاية التسعينيات، ومخلب القطب للقوى المالية العالمية الخفية، واکرمان معروف بعلاقاته المتعددة بمراكز دراسات وأبحاث ومؤسسات حقوقية ومنظمات مجتمع مدني، عليها غبار كثير لارتباطها بأذرع استخباراتية حول العالم.

والخطر بالفعل في المشهد هو ما أكده «سي. بوبوفيتش» مدير «كانفاس» في بلجراد في تشرين الثاني نوفمبر من العام ٢٠١٠ أي قبل ثورة يناير بأقل من شهرين وهو أنهم عملوا مع المصريين، وان هذا التعاون هو ثمرة جهود جين شارب» الفكرية، وأفكاره المتعلقة بالنضال السلمي ويضيف «بوبوفيتش»، لا يهم من أنت أسود، أبيض، مسلم، مسيحي، شاذ، مستقيم، أو أقلية مقهورة، يمكنك استخدامها لو درستها أية فئة تستطيع النجاح.

هل عرف اكرمان طريقه إلى القاهرة؟ يبدو أن ذلك قد حدث بالفعل في غفلة من القائمين على الأمر رغم تاريخه المشبوه، وقد أدار بالفعل منذ عدة سنوات ورشة نظمها «المركز الدولي أو العالمي للمقاومة السلمية» في القاهرة، وقد صرح لاحقا بعض الذين شاركوا في تلك الورشة بأنهم أضحوا من الناشطين في الثورتين اللتين شهدتهما كل من تونس ومصر، وأنهم قاموا بترجمة مقتطفات من كتابات شارب إلى اللغة العربية، وأنهم تمسكوا برسالته التي تتحدث عن «مهاجمة نقاط ضعف الحكام المستبدين».

هل كان ذلك تخطيط مسبق أم التقاء إرادات غاضبة؟ الجواب ربما عند «أحمد ماهر» أحد أشهر رموز حركة ٦ ابريل المصرية الرائدة في مجال ثورة ٢٥ يناير، والذي يرى أنه «في أعقاب محاولة فاشلة عام ٢٠٠٥ طرح قادتها أفكارا مجنونة لإسقاط الحكومة، عثرنا على شارب وكتبه أثناء دراستنا لحركة أوتوبور الصربية» ... هل توقف المشهد عند القراءة فقط؟

لا يبدو أن ذلك كذلك، لاسيما وأن عناصر كثر من جماعة ٦ أبريل نفسها لا تنكر أنها تلقت تدريبات في صربيا، وأن بعضهم الآخر حضر مؤتمرا في نيويورك في ديسمبر ٢٠٠٨ مع نشطاء آخرين رعتهم الحكومة الأمريكية لإحداث تغيير شامل في الشرق الأوسط، وقد سبقه تصريح للرئيس الأمريكي حول دور الشباب الثائر في إحداث تغيير من أسفل إلى أعلى، وفي أغسطس ٢٠١٠ اصدر اوباما توجيه استراتيجي إلى كافة إدارات الدولة بالاستعداد لـ «الفوضى» القادمة شرق أوسطيا الأمر الذي أشار إليه الكاتب الأمريكي المتنفذ في الواشنطن بوست الأمريكية «دافيد اغناتيوس» ما دعا إلى الربط بين كافة حلقات المشهد السابقة.

والمشهد لا يتوقف عند اللقاءات وورش العمل فقط، بل ربما يتجاوزها إلى مقاربات شديدة الشبه تبدو أحيانا متطابقة فعلى سبيل المثال شعار جماعة اوتوبور الصربية «قبضة اليد» في الإشارات واللوحات والقمصان التي يحملها المعارضون، هي نفسها التي ظهرت عند جماعات بعينها في ميدان التحرير، بل أكثر من ذلك يذهب البعض إلى أن محاصرة مراكز الدولة ومؤسساتها الفاعلة لاسيما عبر فكرة الدروع البشرية هي من خلاصة أفكار كتاب ثورة جين شارب... هل يمكن للرجل بعد ذلك أن يكون حقا بمنأى عن المشهد المصري؟

في كتابه الأحدث «الانقلاب المضاد» نجد أن شارب يتماس من جديد مع أحداث بر مصر المحروسة عبر اعترافه بأن الكنانة معرضة لانقلاب يستغل مشاعر الظلم ويرسم من جديد «خريطة طريق» للمصريين وكيف لهم أن يهزموا الثورة المضادة.. كيف ذلك؟

يرى شارب بداية الأمر أن الفترات الانتقالية التي تتبع انهيار الديكتاتورية هي مهمة للغاية وخطيرة جدا، ذلك أن الهياكل الديمقراطية الجديدة، أو حتى إجراءات مبادئها قد لا تكون تأسست بعد بشكل واضح وقد تكون ضعيفة لهذا يجب اخذ الحذر الشديد في التعامل السياسي.

والمثير في صفحات كتاب «جين شارب» الجديد عن الانقلاب المضاد الدقة شبه المتناهية في توصيف المشهد المصري على الخصوص بعد عام من ثورة ٢٥ يناير وتغير النظام السياسي المصري الحاكم، إذ يشرح الأسباب التي تدفع في طريق الانقلاب حال توافرها، لا في مصر فقط بل في أي مجتمع يعيش نفس الظروف التحريرية الثورية، ومن أهمها في تقديره حالة عدم الاستقرار الاجتماعي، وتفاقم المشكلات الاقتصادية، ونشوء الصراعات السياسية الحادة أو العنف الداخلي واستفحاله وصولاً إلى تفشي الاغتيالات، والتي قد تدفع الشعب لقبول حكومة قوية تعد باستعادة النظام وإنهاء الأزمة.

على أنه في ذات الوقت يلفت إلى أن هذه الظروف ليست دافعا مطلقا لحدوث الانقلابات، لاسيما إذا تأكد الانقلابيون الجدد من معارضة قطاعات أمنية مهمة ذات سلطة مثل الجيش أو الشرطة أو حتى الحكومة لهذه الخطوة.

هل «جين شارب» ومؤسسته «ألبرت أينشتاين» شبح خفي لا يصد ولا يرد، ومخططاته قابلة للتنفيذ بالمطلق ولا يأتيها الإخفاق من خلفها ولا من بين أيديها؟

التجربة والحكم يدلان على أنه إذا لم تتوافر الإرادة الشعبية أولا، تلك الرفضة من الداخل للتسلط والهيمنة والاستبداد، لن يكون لرؤى وأفكار شارب ولا للأذرع الخفية المستترة وراء مؤسسته جدوى في إحداث انقلابات أو قيام ثورات، بل الغالب هو الإصابة بإخفاقات تاريخية تصب في خانة الأخطاء الجوهرية الكارثية للاستخبارات الأمريكية.

ولعل ما جرى في فنزويلا عام ٢٠٠٢ خير دليل على ذلك، إذ انه بعد فشل العملية الانقلابية التي خططت لها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للإطاحة بالرئيس الفنزويلي المشاغب في نظر واشنطن «هوجو تشافيز» حدث أن استنجدت وزارة الخارجية الأمريكية ومن جديد ب «مؤسسة» ألبرت اينشتاين لإعادة إشعال الموقف في الداخل عبر إطلاق التظاهرات ورفع الشعارات والتشكيك في نتائج الاستفتاء، من أجل إلغاء فوز تشافيز، وقد نجح شارب ومؤسسته وأتباعه في دفع البرجوازية الفنزويلية في

النزول بالفعل للشارع، لكن الغالبية العظمى والغالبية من البرولتياريا هناك استطاعت تسيد المشهد، ولم يبق أمام المراقبين الدوليين في مواجهة الإرادة الشعبية الهادرة سوى الاعتراف بنصر تشافيز المشروع.

كذلك فشل جين شارب في بيلاروسيا وزيمبابوي بسبب إخفاقه في حشد الأعداد الكافية من المتظاهرين المعارضين للنظام القائم في كلا البلدين.

ومن قبل كان قرار طرده من الصين، بل إن الاستخبارات السرية الروسية قد تكفلت بالقضاء على كتابه الشهير في مهده، ولم يقدر له الخروج من المطابع والوصول إلى المكتبات، والقليل القليل الذي وصل التهمته النيران في سلسلة من الحرائق الغامضة.

أما الإيرانيون فقد بلغ قلقهم حد إنتاج فيلم دعائي عن جين شارب يصوره يتآمر ويخطط لقلب نظام الحكم في إيران من البيت الأبيض.

الكثير من التحليلات تشير إلى أنه كما كان أداة تقسيم يوغسلافيا إلى ثلاث دول، فربما يسعى ومن وراءه إلى إحداث نفس التأثير، والوصول إلى ذات النتائج في عدد من دول العالم العربي، وأحاديث التقسيم قائمة ولاشك.

بل إن الأبعد من ذلك هو الحديث الجاري الآن عن خطط قادمة لتطويق نهضة روسيا السياسية والعسكرية، ووقف النمو الصيني الماضي في طريق مزاحمة القطبية الأمريكية المنفردة، وهي خطط تمضي بالتوازي مع الانتشار الأمريكي الجديد في آسيا الشرقية ومنطقة المحيط الهادي.

ويبقى القول، إنه يمكنك أن تظن في الرجل ما تظن، لكن مجرد حضوره يكشف عن نقطة ثراء لدى الغرب، تتمثل في وجود الرجال المفكرين القادرين على تأسيس وتأصيل المرجعيات الفكرية، وبغض النظر عن قدر له لاحقا لَيِّ ذراعها لتحقيق مصالحه الاستراتيجية.

ويمكنك أيضا أن توجه لجين شارب الاتهامات، وتكيل له الصفات السلبية، لكنك لا تختلف مع مقولته «أن الشعب إذا ما استطاع أن يفهم ما تتطلبه حرية فسيتمكن من

رسم خريطة مسار عمله الذي سيفضي به إلى الحرية المنشودة».

يرى جين شارب أن العنف قد ترافق - تاريخيا - مع نشأة مجتمع البشر وهو جزء طبيعي من الحياة، وساهم فعليا في صياغة تاريخهم على سطح الأرض، وساهم في تشكيل وعيهم، إذا لا نستطيع أبدا نسيان التطور الطبيعي وعملية النشوء والارتقاء لكل الكائنات الحية والقاعدة الذهبية في التطور هي البقاء للأقوى والأصلح، مع ما رافق ذلك من قتال بغرض الأكل أو الدفاع عن الذات أو التزاوج، ومع البشر اتخذ العنف مسارات أكثر اختلافا، وتطور مع تفارقهم عن بقية الأحياء، ومثله مثل اللغة وبقية الأدوات الانسانية تطور مرارا وتكرارا وأعيدت صياغته عبر اكتشاف واستخدام المعادن والبارود وكان لكل قفزة علمية جذور خفية تتعلق بالسلاح منذ حجر الصوان إلى ثورة المعلومات. ومما لا شك فيه بأن أعدادا هائلة من الجنس البشري فقدت حيواتها تحت رايات مختلفة، وباسم عقائد مختلفة لتبرر اقتتالها والدم المسال بينها، وكان الموت دائما هو المنتصر الأول والأخير في نزاعات البشر المسلحة، والتي لم تتوقف على الصراع بين القوميات والدول والاحتلال الخارجي والأديان، بل تعداها إلى صراع البشر ضمن طبقاتهم في الدولة الواحدة بغرض السيطرة أحيانا ورفض الاستغلال أحيانا.

ويؤمن شارب بأن العنف كان هو الحل للصراعات بين البشر، إلا أن حلا بشريا آخر ممكن وهو الكفاح السلمي غير المسلح، وهو أقل تكلفة من حيث عدد الضحايا، ويؤسس لحالة جديدة في الوعي والإدراك، ويشجع مزيدا من الناس على الدخول إلى العمل في الفضاء العام، ويزيد اللحمة بين أبناء المجتمع والتضامن بينهم، ويعيد إحياء المجتمعات المدنية التي تكون قد تعرضت إلى تعرية شديدة من قبل الدول ذات الحكم الشمولي من خلال أجهزتها الأمنية والعسكرية، وقد تم تجريبه واختباره على مدى عقود من الزمن وخاصة في القرن الماضي، وكان في كثير من الأحيان إذا تمت إدارته ضمن استراتيجية مناسبة، أكثر فعالية وأضمن نتائج من خوض الصراع نفسه باستخدام العنف. رغم أنه قد أثبت التاريخ وجود تجارب لاعنفية فاشلة أيضا، والغرض الآن

من الحديث هو أن العنف واللاعنف شكلان يقوم بهما البشر لإدارة الصراع بينهم، وتختلف عوامل لجوء البشر إلى أحدهما، ولكن القاعدة الذهبية تقول هنا بعدم خلط مناطق الحراك السلمي اللاعنفي مع مناطق نفوذ السلاح والعنف في نفس الصراع لأن ذلك يؤدي إلى وأد الحراك السلمي وتخويف الناس.

ويرى شارب إن سياسة اللاعنف هي خيار استراتيجي تتخذه مجموعات من الناس في مسعى منها:

١- لتغيير أوضاع ما كقوانين تعتبر ظالمة أو جائرة تمنعهم من تحقيق تغيير يحسن حياتهم.

٢- لمنع تغيير ما يمس بيئتها الطبيعية كاستملاك الشركات العملاقة لمواقعها ومصادر رزقها.

٣- لتغيير أنظمة ديكتاتورية عبر الإجبار. وما يجمع بين ما سبق هو الطابع القدرى الذي لا يرد لقدرة وسلطة القوانين والشركات والأنظمة الديكتاتورية في البلدان غير الديمقراطية، وحتى في الدول ذات أنظمة الحكم الديمقراطية فإنه كثيرا ما يكون للشركات الكبرى سلطة تقترب في نفوذها في بعض المناحي مع أوضاع مماثلة في الدول ذات أنظمة الحكم القمعية، التوليتارية أو الدينية. وغالبا ما يتم التفكير بالحل العنفي خاصة عند الناس الذين لا تتوفر في ظروفهم إمكانيات تغيير سريعة ملموسة إذ أن هناك اعتقاداً مغلوطيناً بأن العنف والسلاح قد يحسمان المعارك بسرعة أكبر، ويترتب غالبا على العنف من قبل الناس ضد السلطات عنف مركب شديد من قبل الديكتاتورية، إذ أن الصراع المسلح هو مجالها الحيوي حيث تستطيع البطش والقمع بطريقة آلية تنتمي إلى أصل تكوينها وبنيتها. وفي حال تم استخدام السلاح من قبل الناس فغالبا ما يكون رد فعل السلطات دمويا شديدا القمع، مما يؤسس لردات فعل عنفية بالمقابل، يترتب عليها عسكرة المجتمع أو قيام كتل هامة فيه بالتسلح،

والقتال في سبيل أهدافها، لكن ما يحدث غالبا هو سقوط المجتمع في دوامة العنف وقيام الفصائل المسلحة حينها بصياغة ايدولوجيا تبيح لها استخدام العنف وتشعره وغالبا ما قامت هذه الفصائل عند وصولها إلى السلطة في حال نجاحها بممارسة دور مماثل للسلطة الديكتاتورية السابقة تحت سطوة سلاحها وشرعيتها الثورية أو الدينية.

جين شارب الذي يعتبر أحد أهم دارسي ومنظري سياسة اللاعنف، يعتبر بأن إدارة الصراع يجب أن تتم وفق مبدأ المصارعة اليابانية (جيوجتسو) والتي تقوم على إحداث خلل في التوازن بين استخدام العنف من قبل السلطات واللاعنف من قبل المحتجين، أي وضع الخصم في موضع يفتقر إلى التناسق والانسجام، يضعف قدرته ويزيد قدرة المحتجين. الغرض الأساسي لسياسة المصارعة اليابانية هو زيادة عزلة الخصم عن ثلاث مجموعات أساسية:

١ - أعضاء جماعة الخصم نفسه.

٢ - المواطنين الذين يؤثر عليهم الوضع.

٣ - الأطراف المتورطة في النزاع بشكل غير مباشر.

ويكون هدف الحملات التي يقودها المحتجون هو هذه الجماعات بالضبط وذلك لزيادة المعارضة الداخلية في معسكر الخصم، وتحويل الأطراف السابقة إلى صف المحتجين.

ويؤمن بأنه غالبا ما يكون هناك ضرورة لتقويض قوة الخصم وخاصة إذا كان الخصم هو سلطة شديدة العنف ذات طابع فاشي في التحريض والهدف من التقويض هو تفكيك النظام من خلال تقويض مصادر قوته وهي:

١ - شرعيته.

٢ - المصادر البشرية؛ وهم الأشخاص والمجموعات المؤثرة بالسلطة المتعاونة معها.

٣- المهارات والمعرفة: التي يحتاجها النظام ويقدمها المتعاونون.

٤- العوامل غير الملموسة: العوامل النفسية والفكرية التي قد تشتمل على المتعاونين.

٥- المصادر المادية: الممتلكات والمصادر الطبيعية والمالية والنظام الاقتصادي ووسائل الاتصال والمواصلات.

٦- العقوبات التي يهدد النظام باستخدامها لضمان خضوع الناس وتعاونهم.

ومن ثمَّ يرى شارب أن الخضوع والتعاون هما الأمران الأكثر أهمية لاستمرار أي سلطة في العالم بما فيها السلطات الديكتاتورية شديدة القمع. إذا لا يستطيع أي نظام الاستمرار دون قبول الجماهير له. ويجب على أعمال اللاعنف توجيه ضرباتها إلى هذه المصادر وبالتالي إضعاف قوة الخصم أو قطع مصادر القوة بالكامل عنه، فيلزم لذلك رفض الجماهير شرعية الحكام وطاعتهم عن طريق الإضرابات الشاملة التي تشل الاقتصاد وعدم التعاون الإداري الذي يعيق العمليات الحكومية، وفي حال تمرد الشرطة والجيش على الخصم فإنه يفقده القدرة على ممارسة القمع بحق المحتجين من أجل الحفاظ على نظام الحكم. ويجب أن نتذكر بأن قوة الخصم تضعف وتنهار عندما يفقد مصادر قوته ويسقط بالتالي بسبب الضعف السياسي.

ويحدد شارب أربع آليات للتغيير في موقف الخصم والتي تدفعه إما إلى تقديم تنازلات طوعية نتيجة استخدام أساليب اللاعنف (تحول) أو نجد أن سحب التعاون الاقتصادي والسياسي يجبر الخصم على تقديم تنازلات (تأقلم) وإذا كان سحب التعاون والتحدي قوين جدا وتحت قيادة بارعة وتستنفد مصادر الخصم فلا يبقى أمامه إلا خيار الاستسلام (الإجبار باللاعنف) وعندما يتم سحب التعاون والتحدي كبير جدا ويتم عزل مصادر قوة الخصم بحيث يسقط النظام (تفكك)

إذا يكون إسقاط النظام عبر مهاجمة وعزل مصادر قوته وسحب التعاون والتحدي تحت قيادة بارعة تضع خططا استراتيجية ذات مراحل تكتيكية، ففي المحصلة يكون استخدام اللاعنف استراتيجية لإدارة الصراع.

ويرى شارب أن سياسة اللاعنف لا تعني بأن يكون معتنقيها نباتيين، أو بوذيين أو مسيحيين طهرانيين، إن سياسة اللاعنف هي أسلوب إدارة للصراع، وهي تحتاج للقوة في الممارسة والنفوذ، وغالبا ما كان متبعو سياسات اللاعنف يأخذون به لإيمانهم بقدرته على تحقيق أهداف معينة بنسب نجاح عالية، وطبعاً يتعلق هذا بطبيعة الصراع، وطبيعة الخصم وخاصة إذا كان هو جهاز الدولة المسيطر عليه من قبل طغمة عسكرية معادية لمصالح الأغلبية من الشعب.

ويقول : إن الاستخدام الأفضل للمصادر والإمكانيات المتوفرة يزيد فرص تحقيق الأهداف المطلوبة، مما يعني وجود خطة استراتيجية مصممة لنقل الوضع من الحالة الراهنة إلى مستقبل قريب تتحقق فيه الأهداف المرجوة. أي تخطيط سير العمل الذي ينقلنا إلى الوضع المطلوب. وإن التشديد الدائم على الغايات النبيلة أو الأهداف والمبادئ والتمسك بها لا يمكن أن يحققها بدون تخطيط، أي أننا إذا أفرطنا في الحديث عن سلمية الثورة السورية وعن ضرورة انتصارها لكونها تمثل خير الشعب السوري ضد شر السلطة المحض وعن كوننا منتصرين لأن التاريخ لا بد أن يقف في صف الحق والعدل والجمال، وغير ذلك من الانشائيات الجميلة صادقة النوايا لا يجعلنا منتصرين إطلاقاً.

وغالبا ما يرسم المشرفون على الحركات الاجتماعية والسياسية تخطيطاً تكتيكياً محدوداً على المدى القصير، كأن تكون الثورة قائمة بمجملها على فعل التظاهر وحده، رغم زخمه وتحديه الاعجازي لآلة القمع الأمنية، أو أن يتم الإعلان عن عصيان وإضرابات دون القيام بدراسة جدواها وتأثيرها على مصادر قوة السلطة، ويقع السياسيون غالباً في مطب عدم رسم استراتيجية طويلة الأمد، وبالتالي تقع الحركة في فخ الاستجابة المتماثلة المتكررة لأفعال السلطة مما يلغي أهمية المفاجئات، أو عدم استكشاف استراتيجيات بديلة.

فمثلاً نرى الناس تهتف في الشوارع : الموت ولا المذلة، وهم شديداً الإيمان بعدالة قضيتهم لدرجة الموت من أجلها في طهرانية وشجاعة تنحني لها الهامات والتاريخ،

لكن غياب وضوح الاستراتيجية قد يضيع هذه التضحيات، أو أنها قد لا تخدم مصالح القضية بشكل جيد.

يقول شارب بأن غياب الصياغة لخطة العمل الاستراتيجية الدقيقة يؤدي إلى:

- ١- انحراف الطاقة نحو قضايا ثانوية واستخدامها بطرق غير فعالة، كأن نكون في مطلب جوهرى أساسى كتفكيك الدولة الأمنية ليصبح الطلب بعدها بالخطر الجوى مثلا وننسى معتقلينا ولياليهم الطويلة أمام وهم الحماية الدولية.
- ٢- عدم استغلال الفرص التي تؤدي إلى تقدم في القضية.
- ٣- تحدد مبادرة الخصم خط سير الأحداث: وتفقد الحركة المبادرات وتصبح منفعة وردود فعلها مبنية على العاطفة، مما يجعل الانزلاق إلى ردود الفعل الثأرية أمرا بديها يمكن السلطة من استثماره عكسيا وهكذا.
- ٤- يزيد ضعف المحتجين بتفريق قضيتهم إلى قضايا فرعية وتؤثر بشكل مصيري على العمل لتحقيق الأهداف. ٥- تضعف فرص نجاح الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف.

وبالمقابل فإن حركة الناس والاحتجاج العشوائية عندما تتخذ اتجاهها سائدا ضمن خطة استراتيجية واضحة تركز على زيادة الأزمة التي تخلقها نقاط ضعف السلطة، وتقليص حجم الأضرار والخسائر، تزداد فرص نجاح العمل باستخدام سياسة اللاعنف.

ويقول شارب إن صياغة استراتيجية حكيمة تتطلب فهما عميقا لطبيعة السلطة السورية وتسلطها على المجتمع، ومعرفة دقيقة بطبيعة الاختلاف بين سوريا الأسد وسوريا البلد الحر الديمقراطي المرغوب بالوصول إليه، تقييم العوائق التي تقف دون الوصول الى التحرر من سلطة الديكتاتورية، كالتركيبة الطائفية في سوريا ومحاولات السلطة حرف المعركة بينها وبين الشعب، من خلال تمشيد الأقليات الاثنية والطائفية

الروسي في مجلس الأمن، ودخول موسم الانتخابات الفرنسية والأمريكية يضعف دعمهما مقابل كون الورقة السورية هي النقطة الأبرز في برنامج بوتين الانتخابي، في حين يمكن دعم المعارضة الروسية عبر تزويدها بوثائق تدين الدعم الروسي للنظام السوري، وتجبره حتى في سياق الانتخابات على تغيير مواقفه.

كما يجب دراسة جميع إمكانيات التحرك الداخلية بما فيه وضع الجيش الحر وتسليحه ودعمه وحصر السلاح بيده فقط مع القطع بضمان عدم تراوج مناطق نفوذ السلاح مع المناطق التي تنجح فيها المقاومة اللاعنفية. والحد قدر الإمكان من دوره لصالح الفعل اللاعنفية حيث يمكن والاعتماد على قوة ردع سلاحه لعصابات الشبيحة أكثر من إدخاله في معارك قاسية وظالمة وشديدة العنف عليه وعلى عناصره، مع إيجاد بدائل حقيقية للعسكر المنشقين عن سلطة الاستبداد والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم وتوفير الحماية اللازمة لهم ولعائلاتهم. ويجب التركيز دائما على جميع إمكانات المقاومة اللاعنفية والتشجيع على المبادرة والاستفادة من طبيعة الشعب السوري الخلاقة التي صمدت عشرة أشهر تحت النار لحد الآن وما زالت تغني وتجد مجالا للفرح بين تشييع شهيد وشهيد.

ويكون ذلك بدراسة إضرابات تعد خصيصا ضد التجار الداعمين للنظام، وزيادة وتيرة العصيانات، ورفض التجنيد الإجباري، ورفض دفع الفواتير، وغيرها ضمن خط واضح يضمن تلاشي وتآكل السلطة رويدا رويدا مع تخفيض الحد الأدنى من الضحايا واجبار السلطة على تعديل سلوكها.

ويؤكد شارب على أهمية الاستفادة قدر الممكن من مجريات العمل الحالية، ووضع خطة شاملة للعمل تقرر الخطط الصغيرة (التكتيكية) والطرق المحددة للعمل من أجل تحقيق تفكيك النظام الأمني والابقاء على مؤسسات الدولة.

ويرى شارب أن للتخطيط والعمل الاستراتيجيان مستويات متعددة، حيث يكون للاستراتيجية العظمى (والتي هي المفهوم الشامل الذي يعمل على تنسيق وتوجيه جميع

المصادر الملائمة والمتوافرة) أعلى مستوى حيث تتبعها التكتيكات والأساليب للوصول الى اسقاط النظام. تضع الاستراتيجية العظمى للإطار الأساسي لاختيار استراتيجيات محددة للمقاومة، ويشتمل هذا المستوى من التخطيط على توزيع المهام العامة على مجموعات محددة وتوزيع المصادر عليها، وتتم دائما في هذا الإطار المراجعات النقدية حول علاقة وجدوى طرق المقاومة لتحقيق الأهداف الموضوعية.

ويجب الأخذ بالاعتبار عدم وجود استراتيجية منفردة لاستخدام المقاومة أو الكفاح اللاعنفيين تتلاءم مع جميع الاوضاع، حيث أن تقنية أعمال اللاعنفي تمكن من تطوير أنواع مختلفة من الاستراتيجيات للتعامل مع أنواع مختلفة من حالات الصراع، بالإضافة أن النضال اللاعنفي قد يحتاج أحيانا إلى الجمع في استراتيجية عظمى مع استخدام وسائل عمل أخرى.

ويكون المحذور الأساسي هو عدم الجمع بين العنف واللاعنف، فهما كالنار والماء عنصران متنافران، ويؤدي الخلط بينهما إلى نتائج مدمرة غالبا للنضال اللاعنفي.

القاعدة الأساسية في التخطيط الاستراتيجي هي: خطط استراتيجيتك كما لو كنت وحدك. أي كي يكون النجاح في الصراع ممكنا بالاعتماد على نفسك فقط. فالانتصار يأتي فقط في مجال الكفاح اللاعنفي من خلال المجموعات الناشطة فيه فقط، رغم أن وجود أطراف أخرى هو أمر مساعد، لكن يجب أن يكون التخطيط مقتصر على النجاح في حال مساهمة المجموعات المقاومة الداخلية فقط، عندها يكون أي دعم من أطراف أخرى هو أمر إيجابي لكن ضمان النجاح بالاعتماد على النفس هو أمر مفروغ منه. وتكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي في النضال اللاعنفي في أنه مفتاح تحويل الحركات الاجتماعية والسياسية إلى مستوى فعالية أعلى، وهو لا يضمن النجاح لكنه يعزز فرصه.

خطوات التخطيط الاستراتيجي للكفاح اللاعنفي ضد الأنظمة الديكتاتورية: هو تقنية مبنية على تطبيق اجتماعي واقتصادي وسياسي للعناد البشري الأساسي والإصرار والقدرة على المعارضة ورفض التعاون والتحدي والإعاقة، بما معناه رفض الناس للقيام

بالمطلوب منهم والقيام باليمنوع عليهم، لا يحتاج الكفاح اللاعنفي ومخططيه إلى إعادة تدوير الدائرة بقدر فهم هذه التقنية وتقاسم المعرفة واستخدام التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. ونبدأ بعناصر التخطيط الاستراتيجي وتشمل:

*** فحص القضايا الموضوعة على المحك كما يراها الطرفان؛ أي أنها ثورة كرامة من أجل التحرر من الاستبداد وتفكيك الدولة الأمنية كما يراها المنتفضون، أو مؤامرة تستهدف إسقاط الدور المانع للنظام الدوري ومواقفه القومية كما تراها السلطة.**

*** تحضير تحليل للأنظمة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المجتمع أو البلد بالإضافة الى توزيع السكان؛ يتضمن ذلك توزيع الطوائف والإثنيات والقوميات ومناطق تركزها والتواجد الحزبي وكتل الأحزاب ومناطق نفوذها وامتداداتها، والتيارات الإسلامية الموجودة، والوضع الاقتصادي للتجمعات البشرية ومحاولة الربط بين الوضع الاقتصادي- الاجتماعي للسكان مع تلاوينهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية إن وجدت.**

*** تحضير تقدير استراتيجي أي تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة لدى طرفي الصراع، وهذا يشمل معرفة مصادر قوة طرفي الصراع والمؤسسات التي تمثل ركائز الدعم، وتحليل المصادر المتوفرة لكل طرف واختبار درجات اعتماد كل طرف على الآخر للوصول إلى احتياجات معينة وقوة الصراع النسبية للطرفين.**

*** معرفة واستهداف أو إزالة أي مصدر من مصادر قوة الخصم. أي أن تصمم الحملات اللاعنفية لسبب مصادر القوة لدى الخصم، كأن توجه الى الجيش أو جمهور السلطة الداعم لها والمتخوف من التغيير طبعاً مع اعتبار الداعمين لأسباب مصلحة كالتجار وغيرهم.**

*** معرفة واختبار أي دور محتمل وأي آراء لفريق ثالث في الصراع، وهذا**

يشمل الناس الذين لا يكرسون أنفسهم للنضال. أو الذين لا يرون في ما يحدث شأنًا من شؤونهم لأنه لا يعبر عنهم، والمتدينين من الأقليات الطائفية والذين قد تكون ردود فعلهم شديدة السلبية بسبب من تحريض السلطة لهم.

*** معرفة العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر على مجرى العمل مثل العوامل الجغرافية والجوية والمناخية والبنية التحتية.** مثل الحدود المفتوحة مع لبنان والعراق صعبة الضبط من ناحية السلاح. ودخول الشتاء حاليًا بما يسببه من تراجع في الحركة بسبب البرد، بالإضافة إلى وضع اللاجئين في المخيمات، وكذلك أهمية المعرفة الدقيقة بخرائط المناطق وطرق الربط بينها في حال إغلاق السلطات لها، وكيفية تأمين الاتصالات والكهرباء والغذاء ووسائل الإمدادات المحتملة في حال المحاصرة.

*** معرفة الأنواع الأخرى من الضغوط التي قد تؤدي إلى تحقيق أهداف المقاومة.**

*** اختبار العناصر الواردة أعلاه لمعرفة إذا كانت الظروف الموجودة مع أو ضد مصلحة القيام بحملة نضال لا عنيف ضمن إطار زمني معين، وأي من هذه الظروف تعتبر ثابتة وأيها متغير، وأيها يمكن التأثير عليه بشكل مباشر بأعمال المقاومين أو خصومهم.**

*** تطوير استراتيجية عظمى للصراع ككل، وتعريف مفاهيم النضال بمفاهيم واضحة ومحددة، وعمل حساب كيفية عمل النضال اللاعنيف من أجل تحقيق هذا الهدف، وهذا هو المفهوم الرئيسي العريض طويل الأمد لسير النضال وتنسيق وتوجيه جميع المصادر المتوفرة والملائمة التي تمتلكها مجموعة النضال.**

هل يمكن تحقيق الهدف الرئيسي للصراع في حملة شاملة منفردة؟ أو عدة مراحل؟ كأن يتم بالبداية تحديد هدف واحد مثل إجبار السلطة باللاعنف على التعديل من سلوكها الأمني، ومنعها من استخدام العنف والقمع مع المتظاهرين، ومحاكمة المسؤولين عن

أعمال العنف، وتكون الحملة الثانية وربما الثالثة باتجاه تفكيك السلطة الأمنية ووضع قانون انتخاب جديد يراعي سوريا كدائرة واحدة ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة ضمن رقابة دولية على سير الانتخابات وإقامة دولة القانون عبر فرض تصور واضح حول استقلالية السلطات الثلاث، وضبط السلطة التنفيذية عبر دستور يحد من صلاحياتها وعقد اجتماعي جديد يضع أسسا جديدة بين الحاكم والمحكوم. ويكون ذلك على قاعدة خذ وطالب.

*** الحملات فردية :** لتحقيق مزيد من الأهداف المحدودة خلال فترة النضال كإخراج المعتقلين، وتشجيع الناس وتمكينهم من الدخول إلى الحيز العام بحيث تحتفظ بطابع المبادرة الفردية التي قتلها النظام السابق.

اختيار تكتيك معين قصير المدى وأساليب عمل فردية تعمل على تطبيق الاستراتيجية المختارة، على أن يتم ذلك بحذر وفقط ضمن استراتيجية معينة يعد تطوير الاستراتيجية العظمى، وتشمل الأساليب اما الاحتجاج أو الإقناع أو اللاتعاون، أو التدخل، وبعضها يعمل أفضل من غيرها وفق ظروف معينة. يجب اذا أن يكون لهذه الأعمال اعتماد كبير على الاستراتيجية العظمى والهدف الكلي، من حيث التقدير الاستراتيجي وهدف الحملة الفردية.

التأكد من أن الخطة الاستراتيجية المتبنّاة تنسجم من حيث هدفها وأنواع الضغوط المفروضة من قبلها على السلطة وتكتيكها وأساليبها المختارة.

*** النضال المفتوح:** وتعني التركيز على نقاط قوة المقاومين في مواجهة نقاط ضعف الخصم، كالسلمية واللاعنف في مواجهة آلة القمع الدموية، وذلك وفق الاستراتيجية العظمى والاستراتيجية والأساليب المنتقاة خصوصا في تقييد وقطع مصادر قوة الخصم.

ضمان التطبيق المنضبط للخطة الاستراتيجية، دون اللجوء إلى العنف الذي يضعف المقاومة.

ضمان أن نشاطات النضال تساعد في تقوية وتعزيز موقع المحتجين والمقاومين.
ضمان وصول المقاومة إلى المصادر الحرجة للسلطة، كالقوى الأمنية وقيادات الجيش،
والتشويش على البروباجاندا الإعلامية الفاشية له. والضغط على داعميه الإعلاميين في
الخارج وإحراجهم بجرائمه ضد الإنسانية.
خلق حالة عدم توازن لدى الخصم والمحافظة على استمرارها، كاستمرار الانشاقات
العسكرية والتوقف المتزايد لأعداد الممولين له والداعمين الماديين وإحراجه من خلال
فضحه والكشف المستمر للقوة المفرطة التي يستخدمها ضد أبناء شعبه.
تحدي قمع الخصم بالإصرار على السلمية واللاعنف بأشكاله وآلياته كشكل الصراع
الأفضل.
الفعل بدلا من ردات الفعل والحفاظ على المبادرة والزخم، يجب توجيه النضال وفق
شروط المحتجين في الشوارع وليس وفق شروط السلطة.
إعادة تقييم مستمرة لسير النضال وفق الخطة الاستراتيجية.
المرحلة الخامسة: الانتصار والإعداد لحملة جديدة مستقبلية.

الفصل السادس

خطة الشيطان .. المرشد والواعظ والممول

استراتيجيات وخطط الفوضى الخلاقة والدمار الخلاق والثورات الملونة لم تكن لتنجح دون أن يكون وراءها رؤوس مدبرة، وهنا تبرز أدوار برنارد لويس وناتان شارنسكي وجورج سوروس كأكثر من ساهموا فيها.

وسنجد أولاً المفكر الأمريكي برنارد لويس أكاديمي توهم أعماله بأنها دراسات منهجية موضوعية بريئة من التعصب، لكنها في الواقع توشك أن تكون دعاية ضد موضوع تخصصه أي ضد العرب المسلمين، الموضوع الذي أوقف حياته وجهده عليه. هذه هي حقيقة توجه المستشرق اليهودي برنارد لويس وعدائه الشديد لكل ما هو عربي وإسلامي.

لكن المفزع حقاً أن أفكار هذا الرجل تجاوزت دفات كتبه وبحوثه التي تقطر حقداً على العالم الإسلامي لتتغلغل في صميم السياسة الأمريكية وتصبح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق.

وما حدث في العراق وتفيتها إلى أجزاء يقتسمها السنة والشيعة والأكراد، وما حدث في السودان من تقسيمه إلى دولتين واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب، إلا جزء من استراتيجية رسمها لويس منذ سنوات لإفقاد العالم الإسلامي هويته وقدرته على الصمود والبقاء.

وفي عام ١٩٨٠م والحرب العراقية الإيرانية مستعرة قال مستشار الأمن القومي الأمريكي «بريجنسكي»: «إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن -١٩٨٠- هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود «سايكس-بيكو». (اتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦ وفيها تم اقتسام ما تبقي من المشرق العربي عقب الحرب العالمية الأولى بين إنجلترا وفرنسا والذي أعقبها وعد بلفور ١٩١٧ لليهود في فلسطين).

وعقب إطلاق كيسنجر لهذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية «البنجاجون» بدأ المؤرخ الصهيوني الأمريكي «برنارد لويس» بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعا كلا على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي.. إلخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت بوحى من مضمون تصريح «بريجنسكي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «جيمي كارتر».

وفي عام ١٩٨٣، وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع الدكتور برنارد لويس، وبذلك تمّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الاستراتيجية لسنوات مقبلة.

وقد يتساءل البعض: ما الدافع الذي يحرك «لويس» لمثل هذه المخططات التدميرية أو التي يمكن أن نطلق عليها «التآمرية» البغيضة.

الإجابة تأتي على لسان لويس ذاته في مقابلة أجرتها معه وكالة الإعلام الأمريكية في مايو ٢٠٠٥، حيث قال الآتي بالنص: «إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تُركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمّر الحضارات، وتقوّض المجتمعات، ولذلك فإن الحلّ السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة؛ لتجنب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطنهم أو التأثير بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن

يكون شعار أمريكا في ذلك، إما أن نضعهم تحت سيادتنا، أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقدم أمريكا بالضغط على قيادتهم الإسلامية - دون مجاملة ولا لين ولا هوادة - ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ولذلك يجب تضيق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها».

وفي مقال له، يشرح «لويس» أسباب كراهية العرب والمسلمين لأمريكا، فيعزو لها لحسد العرب والمسلمين، وأحياناً الأوربيين لقوة أمريكا ولجاهها. وهذا الشعور بالحسد والحقد - بحسب وصفه - يضاعفه لدى المسلمين الشعور بعمق مأساتهم، فلقرون طويلة كان الإسلام هو أعظم الحضارات على وجه الأرض - كان هو الأغنى، والأقوى، والأكثر إبداعاً في أي حقل مهم من حقول النشاط الإنساني.

وكانت الجيوش الإسلامية والمعلمون والتجار يتقدمون صوب كل جبهة في آسيا وإفريقيا، وفي أوروبا، حاملين معهم - كما رأوا - الحضارة والدين للبرابرة الكفار المقيمين خارج الحدود الإسلامية.

ثم تغير كل شيء، وبدلاً من غزوهم للمسيحيين والهيمنة عليهم، غزتهم القوى المسيحية وهيمنت عليهم. وشعور الإحباط والغضب الذي نجم عن ذلك، تجاه ما رأوا أنه قلب للناموس الطبيعي والإلهي، تنامي عبر قرون عديدة، حتى بلغ الذروة في أيامنا هذه.

وقد عمل «لويس» على تأصيل هذه الأفكار حتى صارت عند الغربيين من المسلّمات التي لا تقبل الجدل والنقاش وأصبحت مبرراً لكثير من العداء غير المبرر تجاه العرب والمسلمين في الكثير من البقاع وصل إلى حد الإبادة والقتل والاعتداء على المقدسات، وليست حوادث حرق المصاحف إلا واحدة من حلقات اعتداءات المؤمنين بأفكار وأطروحات برنارد لويس.

ويؤكد هذا ما نشرته صحيفه «وول ستريت جورنال» في موضوع لها عن لويس حيث كتبت تقول: «إن برنارد لويس» ٩٠ عامًا «المؤرخ البارز للشرق الأوسط قد وفّر الكثير من الذخيرة الإيدلوجية لإدارة بوش في قضايا الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب، حتي إنه يُعتبر بحقّ منظرًا لسياسة التدخل والهيمنة الأمريكية في المنطقة».

وقالت نفس الصحيفة إن لويس قدّم تأييدًا واضحًا للحملة الصليبية الفاشلة، وأوضح أن الحملات الصليبية على بشاعتها كانت رغم ذلك ردًا مفهوما على الهجوم الإسلامي خلال القرون السابقة، وأنه من السخف الاعتذار عنها.

ورغم أن مصطلح «صدام الحضارات» يرتبط بالمفكر المحافظ «صموئيل هنتينجتون» فإن «لويس» هو من قدّم التعبير أولاً إلى الخطاب العام، ففي كتاب «هنتينجتون» الصادر في ١٩٩٦ م يشير المؤلف إلى فقرة رئيسية في مقالة كتبها «لويس» عام ١٩٩٠ م بعنوان جذور الغضب الإسلامي، قال فيها: «هذا ليس أقل من صراع بين الحضارات، ربما تكون غير منطقية، لكنها بالتأكيد رد فعل تاريخي منافس قديم لتراثنا اليهودي والمسيحي، وحاضرنا العلماني، والتوسع العالمي لكليهما».

وقد طوّر «لويس» روابطه الوثيقة بالمعسكر السياسي للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث ظل لويس طوال سنوات «رجل الشؤون العامة»، كما كان مستشارًا لإدارتي بوش الأب والابن.

وفي الأول من مايو عام ٢٠٠٦، ألقى «ديك تشيني» نائب الرئيس «بوش الابن» خطابًا يكرّم فيه «لويس» في مجلس الشؤون العالمية في فيلادلفيا؛ حيث ذكر «تشيني» أن لويس قد جاء إلى واشنطن ليكون مستشارًا لوزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط.

لويس الأستاذ المتقاعد بجامعة «برنستون» ألف ٢٠ كتابًا عن الشرق الأوسط من بينها «العرب في التاريخ» و«الصدام بين الإسلام والحداثة في الشرق الأوسط الحديث» و«أزمة الإسلام» و«حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس».

ولم يقف دور برنارد لويس عند استنفار القيادة في القارتين الأمريكية والأوروبية،

وإنما تعدّاه إلى القيام بدور العراب الصهيوني الذي صاغ للمحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش الابن استراتيجيتهم في العداء الشديد للإسلام والمسلمين، وقد شارك لويس في وضع استراتيجية الغزو الأمريكي للعراق، حيث ذكرت الصحيفة الأمريكية أن «لويس» كان مع الرئيس بوش الابن ونائبه تشيني، خلال اختفاء الاثنين علي إثر حادثة ارتطام الطائرات بالمركز الاقتصادي العالمي، وخلال هذه الاجتماعات ابتدع لويس للغزو مبرراته وأهدافه التي ضمّنها في مقولات «صراع الحضارات» و«الإرهاب الإسلامي».

لقد لعب برنارد لويس دوراً محورياً في تحويل السياسة الأمريكية من النهج الدبلوماسي إلى نهج عدواني غليظ ومتعجرف، وفي تبرير سياسة ازدواج المعايير، التي تمادى فيها بوش ومعاونوه بعد ذلك، في إقناع إدارة بوش والرأي العام الأمريكي بأن سبب كراهية العرب لأمريكا ليس موقفها المساند ظلماً لإسرائيل، وإنما هو شعور المسلمين بالحق على الحضارة الغربية، ممثلة الآن في أمريكا لأنها هزمتهم وأشعرتهم بالمهانة بعد أن كانوا سادة العالم، مشعلاً بذلك فتنة صراع الحضارات ومحوّلاً بذلك عداء أمريكا من بعض المتطرفين إلى عداء شامل للعرب والمسلمين.

ويمكن القول إن الدور الذي أخذه هذا الرجل على عاتقه، ونذر نفسه له، يتمثل في تبني مشروع ظاهره علمي، بيد أنه في جوهره سياسي محض، وهو تقديم صورة الإسلام إلى الغرب كما تعكسها مرآة لويس، بحيث يرسخ في أذهان قارئيه صورة سلبية للإسلام تخدم توجهه الصهيوني، فهو لا ينسى مطلقاً أنه يهودي، وقد كرمته جامعات إسرائيل على جهوده المخلصة فمنحته درجتين من بين درجات الدكتوراه الفخرية الثماني التي حصل عليها.

ولم تكن أفكار برنارد لويس إلا عصارة سنوات تلون خلالها بأكثر من صبغة لكن ثمة عوامل وقفت خلف هذا المفكر المغرض يمكن استيضاحها بالنظر إلى تاريخ حياته.

فقد وُلد برنارد لويس في لندن بتاريخ ٣١ مايو ١٩١٦ وتلقى تعليمه الأول في كلية

ولسون والمدرسة المهنية حيث أكمل دراسته الثانوية، وحصل على الليسانس في التاريخ مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة لندن عام ١٩٣٦ حيث درس التاريخ عموماً، ثم انتقل إلى باريس وبدأ بدراسة اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية، وحصل على دبلوم الدراسات السامية ١٩٣٧، وتعلم في هذه السنة على ماسنيون وغيره من المستشرقين الفرنسيين ولعل هذه المدة هي التي وجهت اهتمامه إلى دراسة الفرق الإسلامية حيث حصل على الدكتوراه حول الإسماعيلية من جامعة لندن عام ١٩٣٩.

وبدأ لويس حياته مدرساً بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، ولم يمض وقت طویل حتى وقعت الحرب العالمية الثانية فاستدعي لأداء الخدمة العسكرية في الجيش البريطاني ١٩٤٠ - ١٩٤١ م. ومن عام ١٩٤١ م ارتبط بوزارة الخارجية البريطانية حتى عام ١٩٤٥ م، حيث عاد بعدها إلى مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية لتدريس التاريخ الإسلامي، وأصبح أستاذاً لتاريخ الشرق الأدنى - الشرق الأوسط عام ١٩٤٩ م، وكان عمره آنذاك واحداً وثلاثين عاماً.

وبعد ثماني سنوات من التدريس عُيّن رئيساً لقسم التاريخ ابتداءً من ١ تشرين الأول ١٩٥٧ وكان يرأس القسم حتى غادر لندن نهائياً للعمل في جامعة برنستون في الولايات المتحدة الأمريكية أستاذاً للتاريخ الإسلامي في قسم دراسات الشرق الأدنى ابتداءً من سبتمبر ١٩٧٤، وأصبح مواطناً أمريكياً بعد حصوله على الجنسية الأمريكية عام ١٩٨٢ م. وبعد وصوله سن التقاعد عام ١٩٨٦ م عين مديراً لمعهد انبرج للدراسات اليهودية ودراسات الشرق الأدنى وهو معهد يهودي مخصص لدراسات ما بعد الدكتوراه في مدينة فيلادلفيا الأمريكية، وعمل لويس خلال توليه منصب الأستاذية في جامعة لندن أستاذاً زائراً للعديد من الجامعات الأوروبية - الأمريكية.

ولا تذكر المراجع شيئاً عن يهوديته التي لا تكاد تعرف إلا من خلال عمق ارتباطه بالحركة الصهيونية والذي ظهر واضحاً بعد حرب ١٩٦٧ حيث كتب عدة بحوث ومقالات عن علاقة اليهود بالإسلام والمسلمين في مراحل التاريخ الإسلامي المختلفة

ولعل أبرز ما دل على انتباهه للصهيونية دفاعه العنيف ضد قرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٦ باعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية وقد أصدر بعد ذلك كتاب «الساميون - العداة للسامية» عام ١٩٨٦ ليجت بذكور العداة العربى الإسلامى للسامية فيزعم أن الأقليات اليهودية عوملت معاملة سيئة وإن لم تصل إلى درجة معاداة السامية التي عرفتها المجتمعات الغربية. ومن الواضح اهتمام إسرائيل به من خلال منحه درجة الدكتوراه الفخرية.

واحتفل به مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بندوة دامت يومين عند بلوغه الثمانين، وقد أوصى بأن تعطى مكتبته الخاصة لمركز موشيه ديان بعد وفاته ويقضى لويس شهرين سنوياً في تل أبيب.

ونلاحظ مما سبق تأثر لويس بمدرستي الاستشراق البريطانية - الأمريكي تأثره بالعديد من مفكريهما ومنهم أستاذة هاملتون جب الذي أشرف على الدكتوراه وراجع العديد من كتب لويس، وجب هذا معروف بكراهيته للإسلام ومن كتبه «وجهة الإسلام» و«الاتجاهات الحديثة في الإسلام».

ويمثل برنارد لويس الآن-مرشد عام الصقور في السياسة الأمريكية- وفق تعبير أوليفر مايلز المستعرب البريطاني في الملحق الأسبوعي لصحيفة الجارديان البريطانية.

كما حقق كتابي لويس: «أين يكمن الخطأ»، و«أزمة الإسلام» أعلى المبيعات في أمريكا، واستغل هو حال الرعب والصدمة السائدة في أمريكا في ذلك الوقت، وأخذ يقدم نصائحه وآراءه التي شكلت الأرضية الفكرية لصقور السياسة الأمريكية ونظرتهم إلى العرب والمسلمين.

ونأتي إلى ناتان شارانسكي.. تركيبة نادرة قلما تجتمع في شخصية واحدة، فأصوله روسية، تجسس لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، وهاجر إلى إسرائيل وعين وزيراً في حكومتها في ٣ مارس عام ٢٠٠٣ بلا حقيبة، مسؤولاً عن شؤون القدس والاجتماعية وشؤون الشتات.

وتجربى أفكاره في السياسة الأمريكية الخارجية وبخاصة في الشرق الأوسط مجري الدم

في العروق، دون موارد أو تكتم، فالكثيرون يعتبرونه منظر الديمقراطية الأمريكية. وذات يوم وجه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الابن) حديثه للعاملين معه في البيت الأبيض قائلا: «إذا أردتم الاطلاع على مفهومي للسياسة الخارجية فاقروا كتاب ناتان شارانسكي فإنه سيساعدكم على فهم الكثير من القرارات التي اتخذت والتي قد تتخذ».

هكذا عبر جورج بوش الابن عن إعجابه بكتاب «قضية الديمقراطية» للمنشق السوفيتي السابق ووزير شؤون يهود الشتات الإسرائيلي ناتان شارانسكي الذي استقال من حكومة شارون عام ٢٠٠٥ احتجاجا على قرار الخروج من غزة، ليتخذ الرئيس الأميركي من هذا الكتاب منهاج عمل ويوصي كل مستشاريه وأصدقائه ومن حوله بقراءته، حتى إن شارانسكي نفسه فوجئ عندما دخل مكتب كونداليزا رايس ووجد كتابه على طاولتها فقالت له: «قد تتساءل لماذا أقرأ هذا الكتاب؟ لقد قضى الرئيس إجازة الأسبوع في قراءته، ويجب عليّ أن أعرف كيف يفكر الرئيس»!

ومن هذا الكتاب ربما استوحت وزيرة الخارجية الأميركية إجابتها عندما سئلت عن الفوضى التي قد تحدثها تدخلات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط فقالت: «إن الوضع الحالي ليس مستقرًا، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة ربما تنتج في النهاية وضعًا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليًا»! يقسم ناتان شارانسكي العالم المعاصر الى نوعين: «مجتمعات الخوف» التي يختفي فيها مفهوم المواطنة، ففي تلك المجتمعات لا يمكن للفرد التعبير عن وجهات نظره بحرية بدون المخاطرة بالحاق الضرر بذاته.

ومن ناحية أخرى هناك «المجتمعات الحرة» لا يتمتع فيها الفرد بحرية التعبير عن وجهة نظره ولكن أيضا يملك الحق في اختيار الحكومة عبر انتخابات ديمقراطية.

ويوضح شارانسكي أن «مجتمعات الخوف»، تعتمد على العنف للحفاظ على سلامها الداخلي وتستخدم الحرب أو التهديد بها، والعديد من أشكال الإرهاب كوسيلة في السياسة الخارجية.

وثنمن الاستقرار داخل النظم غير الديمقراطية كما يوضح هو الإرهاب خارجها.
ويعتقد شارانسكي بإمكانية وضرورة هزيمة «مجتمعات الخوف» إذا ما كان على
«المجتمعات الحرة» الحياة بسلام وأمن.

وحينما نفحص في فكر شارانسكي نجد أنه دائماً ما يحذر من فكرة التعايش مع
الأنظمة الديكتاتورية بدعوى أن الإطاحة بها قد تؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار،
حيث يرى أن هذه السياسة تؤدي فقط إلى إطالة عمر هذه الأنظمة والسماح لها بمواصلة
قمع شعوبها، موضحاً أن الضغوط على هذه الدول لاحترام حقوق الإنسان سيكون
المدخل الرئيسي لإضعافها وانهيارها.

لكنّ نظرية الديمقراطية هذه التي يتحدث عنها شارانسكي تنكسر عندما يقول إنه في
مجتمعات الخوف لا يمكن الاعتماد على نتائج الانتخابات فقط أو حتى الآراء التي يعبر
عنها المواطنون لوسائل الإعلام الغربية، حيث إن الأنظمة تتحكم في مصائر الشعوب،
سواء من النواحي الاقتصادية أو السياسية، لذلك يرى أن الحل هو أن يتدخل المجتمع
الدولي من أجل إقامة المؤسسات الديمقراطية أولاً وترسيخ مبادئ الحرية ثم إقامة
الانتخابات.

وبمزيد من البحث حول تاريخ وشخصية ناتان شارانسكي تتكشف الحقائق شيئاً
فشيئاً فهو الجاسوس الروسي، الذي ربح الملايين مقابل نشاطاته القذرة في المساهمة
في انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي تضليل العديدين من اليهود الروس، الذين هاجروا
إلى إسرائيل، وعانوا، ويعانون أوضاعاً بائسة. وقد هاجر هو نفسه إلى إسرائيل،
ويقود التطرف، فقد استقال من حكومة شارون احتجاجاً على مشروع فك الارتباط
(الانسحاب من غزة).

مقولة بوش التي سبق الإشارة إليها في السطور السابقة تؤكد أن شارانسكي هو
واعظ رئيسي للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وهو أمر لا يثير الاستغراب، فهو
ليس أفضل، ولا أسوأ من واعظين عديدين محيطين بالبيت الأبيض، ويثون سموهم

في فكر الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتبنى وجهات نظرهم، ولكنه يثير التساؤل، إلى أي مدى الصهيونية المتطرفة متغلغلة في الإدارة الأمريكية؟

المهم أن الوعظ يتألف من عدة نقاط، نوجزها فيما يلي لمعرفة أبعاد المخططات الأمريكية الإسرائيلية المبيتة للمنطقة.

النقطة الأولى تتعلق بكون العالم العربي ليس كياناً سياسياً واحداً، ويطرح الواعظون (شارانسكي وغيره)، أنه في ١٩٩١ اشتركت دول عربية مع الإدارة الأمريكية في الحرب ضد العراق، أي شارك العرب في الحرب ضد العرب. ولذا يرى الواعظون أن تتعامل الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط مع كل دولة على حدة.

والنقطة الثانية تتعلق بكون العالم العربي أو الشرق الأوسط، مؤلفاً من ركام طائفي - عرقي غير قابل للتعايش معاً في دول قومية تجمع عدداً من الطوائف والأعراق.

والنقطة الثالثة هي أن الإسلام مضاد للديمقراطية، ويقوم على الأوتوقراطية (شكل من أشكال الحكم، تكون فيه السلطة السياسية بيد شخص واحد بالتعيين لا بالانتخاب) وإذلال المرأة.

والنقطة الرابعة تتعلق بكون الديمقراطية في الشرق الأوسط ضرورية لإقامة السلام مع إسرائيل، وبالطبع هذه الديمقراطية غير ممكنة مع هيمنة الإسلام، فلا بد من فرض الديمقراطية بالقوة.

والسؤال هنا: هل يدرك الليبراليون العرب على اختلافهم الفرق بين الديمقراطية كضرورة إنسانية للمجتمعات، لضمان الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطنين، ولفتح آفاق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والحضاري عموماً، للمجتمع، والديمقراطية كضرورة أمريكية لإقامة السلام مع إسرائيل؟

ويصب «شارانسكي» اهتمامه الخبيث على الوطن العربي بشكل خاص وعموم الدول الإسلامية، وذلك بافتراضه مقولة «إن العرب والمسلمين ليسوا مهئين للديمقراطية، الأمر الذي يستوجب نقلهم إلى الديمقراطية» !!، ولكن الديمقراطية كما نعرفها هي

منهج حياة اجتماعية، وليس عملية سياسية انتخابية يترع بعد إجراءات الرؤساء والنواب على قمة مؤسسات الدولة الرئاسية والنيابية، وينتهي كل شيء حسبما هو جاري العمل في الولايات المتحدة، التي يحتكر فيها حزبان رئيسان السيطرة على مجتمع تعدادة تقريباً (٣٥٠) مليون نسمة، وهما لا يمتلكان القاعدة الشعبية التي تؤهلها قيادة المجتمع الأمريكي، ولا تدعان أي من مكونات المجتمع الأمريكي القيام بتشكيل حزب المجتمع الأمريكي.. وليس من المنطق الديمقراطي أن يحتكر حزبان رئيسان في الولايات المتحدة السلطة السياسية في البلاد، وتسمح الولايات المتحدة في ظل الاحتلال الأمريكي بتشكيل أكثر من ١٦٨ حزباً في العراق؟! ما الهدف من ذلك؟ هل هو الديمقراطية؟ وإذا يزعم شارانسكي لسان حال أمريكا أن العرب والمسلمين غير مؤهلين للديمقراطية، فكيف تسمح سلطات الاحتلال الأمريكية بأن يتأسس في العراق هذا العدد غير الطبيعي من الأحزاب غير المؤهلة وغير المستوفية لشروط العمل السياسي؟ ألم تكن من أجل الفوضى والتخريب الداخلي وتمزيق الشعب العراقي؟!

ولأن النظر في التاريخ الشخصي للمفكرين يمثل ثروة هائلة للوقوف على الأبعاد الفكرية لهم سوف نتجول في حياة شارانسكي لنقف من خلالها على توجهات الرجل ودوافعه الفكرية.

اعتقل شارانسكي عام ١٩٧٧ في موسكو بتهمة خيانة الوطن والدعاية المناهضة للسوفيت.

وقالت التحقيقات إن شارانسكي قام بجمع قوائم بأشخاص حظر عليهم مغادرة الاتحاد السوفيتي بهدف الحفاظ على أسرار الدولة والتي تضمنت معطيات عن ١٣٠٠ شخص في حوزتهم أسرار ومعلومات عن ٢٠٠ مشروع سري سوفيتي في شتى أنحاء الاتحاد السوفيتي وعن المسؤولين في تلك المشاريع وسلمها إلى الغرب.

وأكد التحقيق أن شارانسكي سلم هذه القوائم إلى روبرت توت عميل الاستخبارات العسكرية الأمريكية الذي كان يعمل آنذاك صحفياً في موسكو.

وقد نشر «توت» مقالا تحت عنوان «الاتحاد السوفيتي يكشف بطريقة غير مباشرة عن أسرار بحوثه السرية».

واتهم شارانسكي بالإضافة إلى التجسس والخيانة في مساعدة دولة أجنبية على ممارستها للنشاط المعادي الموجه ضد الاتحاد السوفيتي وفي تزويد الغرب بمواد تشوه عمدا الصورة الحقيقية للحياة في الاتحاد السوفيتي وفي توجيه دعوات إلى حكومات بعض الدول لتضغط على الاتحاد السوفيتي وتحثه على تغيير سياسته الداخلية والخارجية، وذلك بحجة الحرص على حقوق الإنسان.. ووصفت مثل هذه الأعمال أيضا بدعاية مناهضة للسوفيت. وقد حكم على شارانسكي عام ١٩٧٨ بالسجن لمدة ١٣ عاماً.

وتم تبادله عام ١٩٨٦ على جسر واقع على الحدود بين برلين الغربية وبرلين الشرقية بعميل سوفيتي كان معتقلا لدى الغرب، وذلك باتفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بعد مظاهرات احتجاج كبيرة جرت في دول غربية عديدة وطلبات تقدم بها كبار الساسة الأوروبيين والأمريكيين.

ويقول شارانسكي عن فترة الاعتقال وإطلاق سراحه: إن الفضل الحقيقي في إعطاء الدفعة النهائية لإطلاق سراحه جاء علي يد الرئيس الأسبق رونالد ريجان أثناء اجتماع قمة له مع جورباتشوف في جنيف عام ١٩٨٥ وذلك عندما أشار إلى زوجتي أفيتال التي كانت من بين متظاهرين أمام مقر اللقاء وقال «يمكنكم أن تصرخوا على القول بأن شارانسكي جاسوس أمريكي ولكن شعبي يصدق هذه المرأة. ومادام بقي وآخرون من السجناء السياسيين رهن الاعتقال فلن نستطيع بناء علاقة من الثقة بيننا».

وبعد هذا اللقاء جري نقله على الفور من مقر اعتقاله من المستشفى وهناك تمت رعايته بشكل غير مسبوق «وتمت معاملتي وكأنني بقرة يقومون بتسمينها قبل بيعها».

وبرغم أنه تم الإفراج عن شارانسكي في إطار صفقة لتبادل الجواسيس بين البلدين فإنه يقول إن ريجان أصر علي أن يتم إطلاق سراحه بشكل منفرد قبل ثلاثين دقيقة من الآخرين لكي يؤكد أنه لم يكن جاسوسا.

ومن موسكو جري نقل شارانسكي إلى ألمانيا الشرقية حيث عبر الجسر إلى ألمانيا الغربية أو كما يقول «من عالم العبودية إلى عالم الحرية» وحيث توحد مع زوجته أفيتال. وأضاف: «وفي المساء وجدت نفسي أسبح فوق بحر من الأكتاف عند الحائط الغربي في القدس (المحتلة)».

بعد خروجه من السجن كرس مجهوده من أجل «معركة تحرير اليهود السوفيت» والتي بدأت مرحلتها الثانية بعد سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ وتدفق مليون يهودي على فلسطين خلال الأعوام العشرة التالية الذي قال أنه عدد يماثل هجرة خمسين مليون شخص إلى الولايات المتحدة مع الوضع في الاعتبار النسبة إلى إجمالي السكان.

وبعد فترة طويلة من رفض انضمام شارانسكي إلى أي أحزاب سياسية قرر أن ينشئ حزبه الخاص عام ١٩٩٥ (إسرائيل بعاليا) وذلك بغرض أساسي هو إدماج هذا العدد الضخم الكبير من المستعمرين في مجتمعهم الجديد. وفي أول انتخابات خاضها حزبه عام ١٩٩٦ حصل علي سبعة مقاعد.

ويقول شارانسكي إن العودة إلى جذوري اليهودية منحني القوة للمحاربة من أجل حقوقي وكذلك من أجل حقوق الآخرين (ما عدا الفلسطينيين بالطبع).

ففي عشرات اللقاءات التي أجراها ناتان شارانسكي مع وسائل الإعلام الأمريكية منذ أن أشاد الرئيس جورج بوش بكتابه «دفاعا عن الديمقراطية» يتناسي تماما أنه ممثل لسلطة احتلال لشعب كامل هو صاحب الحق الحقيقي في أرضه ويتحدث كأنه مبعوث العناية الإلهية الداعي إلى نشر الحرية في العالم بصفتها الحل والسبيل الوحيد لترسيخ السلام والأمن.

كما يتجاهل شارانسكي حقيقة أنه كان دائما من بين وزراء قلائل في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عارضوا كل اتفاقيات السلام التي وقعتها مع الفلسطينيين بدءا من «واي ريفر» في ظل حكومة رئيس الوزراء بينامين نيتانياهو ونهاية بخطة فض الاشتباك من غزة التي طرحها آريل شارون. فحتى خطة شارون يرى فيها شارانسكي مكافأة لما

يسميه الإرهاب ويؤكد أنها لن تؤدي إلى سلام حقيقي لأنه لم يتم ربطها بالإصلاحات الفلسطينية.

إن الحديث عن شارانسكي يقودنا بالطبع للحديث عن الفوضى الخلاقة وكيف أن الشرق الأوسط يجب أن تعمه الفوضى ليتحول طائعا أو مكرها إلى الديمقراطية التي صممها شارانسكي وفصلتها الإدارة الأمريكية على مقياس إسرائيل فقط.

والآن ننتقل إلى جورج سوروس وقموبله الفوضى والدمار الخلاق. كتب المحلل السياسي «توني كارتالوتشي» تقريرا يؤكد فيه أن الربيع العربي وما شهدته من ثورات أسقطت الأنظمة المستبدة في المنطقة العربية ولا يزال يواصل حتى الآن صيحاته التغييرية، كل هذا مجرد خدعة من الألف إلى الياء.

وأكد «كارتالوتشي» الباحث في مؤسسة «جلوبال ريسيرش» أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الأساسي لثورات الربيع العربي، حيث تمولها ماليا بشكل خفي، ولكن بدأت مؤخرا تتضح لمساتها الخبيثة، وفقا للتقرير.

وأضاف الكاتب أن الرئيس التونسي منصف المرزوقي، والذي أتت به الثورة التونسية، أمضى عقدين من عمره في المنفى في فرنسا، وهو أيضا مؤسس ورئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان، وهي المؤسسة التي تتعاون مع منظمة NED الأمريكية في مجال الديمقراطية والتي اهتمت بنشطاء حقوق الإنسان في المنفى، فضلا عن جهوده في جمعية «أسلحة الدمار الشامل» WMD برعاية NED وجمعية «سوروس»، المملوكة للملياردير الأمريكي ذي الأصول الصهيونية «جورج سوروس»، وهيئة المعونة الأمريكية.

واتهم الكاتب المرزوقي بالتعاون مع الولايات المتحدة التي خططت وهندست الانقلابات العربية على الحكام، جنبا إلى جنب مع نظيره الليبي عبد الرحيم الكيب، اللذين عملا رسميا في معهد البترول، برعاية شركة البترول البريطانية (BP)، وشركة شل وتوتال الفرنسية، وشركة نفط اليابان، وأبوظبي الوطنية للنفط، تلك التحالفات التي تعاونت لإسقاط الأنظمة العربية إما عسكريا أو بالفتنة الداخلية على يد عملائها.

وأكد الكاتب أن وكلاء التحالف الغربي المخطط ضد المنطقة في مصر هما محمد البرادعي وممدوح حمزة اللذان يتنافسان على السلطة ظاهريا، في الوقت الذي تتسلل فيه أصابع الناتو لدفع تركيا لضرب سوريا.

وأضاف الكاتب في سياق تدليله على ان الربيع العربي «وهم» أن وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) تعمل في جميع أنحاء أوروبا الشرقية، وفي مختلف أنحاء آسيا، والآن في المنطقة العربية في إطار ما يسمى بـ «الربيع العربي».

وأكد على أن حركة ٦ أبريل تلقت دعمها من نفس الجهة الاستخباراتية، كما تلقت التدريبات إلى جوار مجموعات من لبنان واليمن وتونس وليبيا في صربيا على إذاعة الإضطرابات وتهيج الجموع، مؤكدا ان الربيع العربي ليس عفويا او صدفة تاريخية. وأضاف أن وكالة الأنباء الفرنسية رصدت ما انفقته الحكومة الامريكية على تطوير التقنيات الجديدة لمساعدة النشطاء وحماية أنفسهم من الاعتقال والملاحقة القضائية من جانب الحكومات الاستبدادية والمقدرة ماليا بـ ٥٠ مليون دولار في العامين الماضيين فقط.

واضاف التقرير أن النشطاء والبالغ عددهم ٥ آلاف ناشط عربي تلقوا تدريباتهم في مناطق مختلفة بالعالم، كما عقدت لهم جلسة استمرت نحو ستة أسابيع ليجتمع النشطاء من تونس ومصر وسوريا ولبنان والذين عادوا إلى بلدانهم بعد ذلك بهدف تدريب زملائهم هناك.

وأكد أن ما يحدث في روسيا مؤخرا هو استكمال للسيناريو الأمريكي الذي أراد أن يطيح بكل قوى وأنظمة الشرق بما فيها منافسها الشرقي القديم روسيا، ولعل الهدف القادم هو الصين، ذلك التين الذي يرعب الغرب اكثر من روسيا، كل ذلك بهدف السيطرة على العالم، الذي بدأ مؤخرا في الإفلات من الخيوط الأمريكية، فرصدت شباكها للإيقاع به في فخ أكبر هو الربيع العربي المصطنع، وفقا للكاتب.

ويتهم الكثيرون حول العالم جورج سوروس بدعم الثورات الملونة وهو رجل أعمال

أمريكي من أصل يهودي، ورجل البورصة الأمريكي الذي يعتلي مرتبة متقدمة في قائمة أغنى رجل في العالم وتزيد ثروته عن تسعة مليارات دولار.

وظهر اسم سوروس أيضا في دعم ما أطلق عليه «الثورة البرتقالية» في أوكرانيا، التي نجحت في تنصيب «فيكتور يوشنكو»، الحائز على لقب «إصلاحي» وفق التعريف الأمريكي، وكان ضمن أعضاء المجلس الاستشاري لمنظمة «المركز الدولي للدراسات السياسية» الممولة من قبل الحكومة الأمريكية عبر «مبادرة التعاون بين بولندا وأمريكا وأوكرانيا» وهي مؤسسة تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية، وتشرف عليها مؤسسة «فريدوم هاوس»، التي تقدم المنح للنشطاء.

واتهم الرئيس الجورجي المخلوع إدوارد شيفارنادزه رجل الأعمال الأمريكي ورئيس مؤسسة (المجتمع المفتوح) جورج سوروس بتقديم دعم مالي للجهات المناوئة له التي أجبرته على التنحي من منصبه.

وقال شيفرنادزه في لقاء مع التلفزيون الروسي إن مخطط إقالته أعد له وعمل على تنفيذه بعناية فائقة سوروس نفسه.

وأضاف أن سوروس أعد خطة شاملة لإجراء انتخابات مبكرة ودعم فوز أشخاص جدد سواء في منصب الرئاسة أو البرلمان وأنه لم ييخل بالمال اللازم لتنفيذ مشروعه الذي وصفه بأنه شبيه بالسيناريو اليوغوسلافي.

وكانت قوى المعارضة الجورجية قد أجبرت شيفاردنادزه تحت ضغط جماهيري وصفته بثورة الورود أو الثورة المخملية على التخلي عن منصبه وتقديم استقالته.

وقد جاء في كتاب صادر عام ٢٠٠٢ مؤلفه الملياردير البريطاني جورج سوروس ممول الثورات الملونة التي كانت ترعاها الولايات المتحدة بهدف تغيير الأنظمة من الداخل وفرض أنظمة موالية للغرب تعمل على الريموت كونترول الأمريكي: «لا يمكن فرض الديمقراطية والمجتمع المفتوح إلا من الخارج لأن مبدأ السيادة يشكل عائقاً أمام التدخل الخارجي.. والواقع يصعب التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة.. ولكن

من الضروري الوقوف على أصل المشكلة وضمن هذا السياق فقد شكلت الأموال ومنذ وقت طويل التي يضخها جورج سوروس عبر مؤسسته المعروفة تحت اسم معهد التحالف الديمقراطي لمشروع المجتمع المفتوح ويشار إليه اختصاراً opi أداة من أجل نزع السيادة عن الدول وذلك عبر ملء صناديق المؤسسات التي تدعي السعي إلى واحة الحرية والديمقراطية، وهذا ما جرى وبات مفضوحاً في الثورة البرتقالية في أوكرانيا وثورة الزهور في جورجيا.

وفي هذا المقال الذي تسلط فيه الأضواء على تحقيق تمهيدي حول سيطرة جورج سوروس والأقلية المالية البريطانية على السياسة الوطنية الجورجية، وقد تضمن هذا التقرير معلومات مثيرة للدهشة حول ارتباط شخصيات جورجية في مناصب رفيعة المستوى بالعمل مباشرة مع جورج سوروس.

ويبدأ التحقيق بالحديث عن رئيس الوزراء الجورجي فلاديمير لادو غير غينيدز والذي كان وقبل انخراطه في الحكومة الجورجية يعمل في المصرف الانكليزي وقد منحته بريطانيا جنسيتها وهو الذي ولد عام ١٩٧٩ في العاصمة الجورجية تبليسي وتلقى تدريباته في مدرسة ميدلبوري في ولاية فيرمونت الأميركية وعمل في لندن من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٣ في المصرف الانكلو- هولندي ABM-Amro وعقب ثورة الزهور عام ٢٠٠٣ في جورجيا تسلم إدارة البنك الجورجي الذي أعيد تنظيمه الرئيس ساكاشفيلي ومالوش براون من خلال برنامج إعادة البناء الذي رعاه سوروس خلال لقاء جمعهم في مدينة دافوس، وقد اعتبر غير غينيدز رجل الساعة حيث استطاع أن يأتي بفريق إداري من مصرف ABN AMRO وخبراء بريطانيين آخرين وقد عينه الرئيس ساكاشفيلي في منصب رئيس الوزراء عام ٢٠٠٧.

فيما عمل رئيس مجلس الأمن القومي الجورجي الكسندر كاخالومايا من عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ مديراً تنفيذياً لمؤسسة المجتمع المفتوح الجورجي العائد لجورج سوروس، وكان يدير المخصصات من المنح وإدارة ميزانيته السنوية المقدرة ٢,٥ مليون دولار، وفي نفس

الوقت كان لومايا المدير الاقليمي لمعهد opi عن جميع دول الاتحاد السوفيتي الأسبق، كما وساعد في إقامة «تحالفات المنظمات غير الحكومية في المنطقة الهادفة إلى تحريك النشاطات الإصلاحية وكذلك ساعد في إقامة الاتحاد الدولي للتحالف» للمجتمعات المدنية التي تسعى إلى الإصلاحات الديمقراطية على الصعيد العالمي وبعدها شغل منصب وزير التربية والعلوم، عينه ساكاشيفيلي رئيساً لمجلس الأمن القومي الجورجي.

وفي منصب «وزير إعادة الاندماج» وهو اسم أطلق على وزارة تعنى بحل مشكلة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، عين ساكاشيفيلي الوزير تيمور ياكوبا شفيلي وهو معروف بأنه من اللوبي المؤيد لأميركا وكذلك لإسرائيل في تبليسي ويعمل معاوناً لمدير بنك الأفكار الجورجي الذي يطلق عليه اسم المؤسسة الجورجية للدراسات الاستراتيجية والدولية» والذي تموله الإدارة الأميركية بشكل خاص، وكذلك لمؤسسة المجتمع المفتوح التابعة لجورج سوروس وكوكا كولا ورائد كوريوريشن.

وفي مقال كتبه آري اغوزي بعنوان «الحرب في جورجيا الأصابع الإسرائيلي»، أكد فيه أن الوزير ياكوبا شفيلي صرح في خضم الأزمة الروسية الجورجية الأخيرة قائلاً «على الإسرائيليين الفخر على تدريبهم وتربيتهم للجنود الجورجيين ونحن نخوض الآن حرباً ضد روسيا الكبرى.. وأملنا هو تلقي مساعدة من البيت الأبيض لأن جورجيا لا يسعها الخروج من الأزمة بمفردها.. ومن المهم أن يعرف العالم أجمع أن ما يجري في جورجيا الآن سيؤثر على النظام العالمي وهذه ليست قضية جورجية محضة، إنها قضية تخص العالم أجمع.

أما المسؤول عن اللجنة البرلمانية للاندماج الأوروبي ديفيد دارشيا شفيلي والذي كان المدير التنفيذي الأسبق لمؤسسة المجتمع المفتوح ويعود تاريخ عمله مع مؤسسات جورج سوروس إلى العام ١٩٩٢، ولا سيما مع «معهد القوقاز للسلام والديمقراطية والتنمية» ومن ثم تلقى تدريباته في واشنطن ضمن إطار منح فولبرايت وكذلك تلقى دعماً من المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، وهو الآن يعمل على التنسيق بين

المؤسسات البرلمانية في جورجيا من أجل انخراطها في الاتحاد الأوروبي، وفي تموز من عام ٢٠٠٧ نظم دراشيا شفيلي ندوة لصالح «مشروع مارشال الألماني للولايات المتحدة وكانت الندوة تحت عنوان إصلاح قطاع الأمن والعلاقات بين المجتمع المدني والدفاع قبل وبعد الثورات وتجدر الإشارة هنا أن المدير التنفيذي لهذا المركز عبر الأطلسي من الولايات المتحدة إلى بروكسل هو رونالد د. اسموس وهو مسؤول رفيع المستوى في مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة، كما وأنه الشخص الذي نظم مؤتمراً أتاح للجنرالات الخمسة تقديم تقريرهم المتعلق بالإصلاحات في حلف الناتو، كما أنه مقرب من الشخصية الليبرالية الإمبريالية البريطاني روبرت كوبر وهو من كبار المشجعين لعودة فرنسا إلى القيادة المشتركة لحلف الناتو، كذلك يتعاون مع مجلس العلاقات الخارجية الأوروبية وهو بنك أفكار يديره مستشار طوني بلير مارك ليونار ويموله جورج سوروس.

جورج سوروس رجل أعمال يهودي أمريكي من مواليد عام ١٩٣٠.. يعرف عنه بأنه رجل البورصة الأمريكي من أصل مجري الأول، وهو يعتلي حالياً المرتبة ٨٠ في قائمة أغنى رجل في العالم، حيث تزيد ثروته عن ٨,٥ مليار دولار... يطلق عليه أرباب البورصة العالمية لقب «عبقري المضاربة» بعد أن استطاع أن يتحول من مجرد صراف للعمليات في بلده الأصلي المجر إلى أحد أثرياء العالم.

وقد ورد في كتاب «عيوب الرأسمالية الكونية» لجورج سوروس، الصادر عام ٢٠٠٢، ويتناول قضايا العولمة: «لا يمكن فرض الديمقراطية والمجتمع المفتوح إلا من الخارج، لأن مبدأ السيادة يقف عثرة أمام التدخل الخارجي.. صحيح أنه يصعب التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان ذات سيادة، لكن الاعتراف بالمشكلة أمر هام».

ومنذ وقت طويل جداً، أصبح نشاط جورج سوروس وماله أدوات لتفكيك السيادة القومية للدول، عبر ملء صناديق المنظمات الخيرية أو منظمات حقوق الإنسان.

أثناء التحقيق الجزائي الأول الذي أجري معه بصدد التلاعب بأسعار الأسهم

في البورصة في العام ١٩٧٩، أطلق جورج سوروس صندوق المجتمعات المفتوحة، المكرس لـ «فتح مجتمعات مغلقة».

ينشط سوروس اليوم في ٢٩ بلداً، وهو يؤكد بأن «الدول لها مصالح، لكن ليس لها مبادئ». ويشرح بأن مجتمعاتاً مفتوحاً نموذجياً يلغي المصالح القومية النوعية، في حين تأخذ بنيةً سياسيةً وماليةً دوليةً على عاتقها مسؤولية الدفاع عن خير البشر.

ولتحقيق هذا الهدف، يزود سوروس منظماته الخيرية بسيولات مالية، لكي تشتري لاحقاً قطاعات كبيرة من السكان، تنفلت بدورها لإسقاط أية حكومة تحاول الحفاظ على «مجتمع مغلق».

فإذا أرادت أمة التحكم بمواردها الطبيعية، تكون مجتمعاتاً مغلقاً. وإذا رغبت أمة في تطوير اقتصادها وقوة عملها بمساعدة رسوم جمركية وقواعد، تكون مجتمعاتاً مغلقاً. كل أمة ترفض العولمة (أي إمبريالية التبادل الحر) مدانة بالصفات نفسها، وستكون عرضة لهجمات منظمات سوروس ومنظمتها السرية.

بين المنظمات الاستخبارية من النمط البريطاني الخاضعة لإشراف سوروس، نجد معهد المجتمع المفتوح و«هيومان رايتس ووتش» ومؤسسة «سوروس» والمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية.

في العام ٢٠٠٢، اعترف سوروس بأنه حوّل أكثر من ١, ٢ مليار دولار في خمس سنوات إلى هذه المؤسسات الخيرية.

وكتب في هذا الصدد: «إنها تعمل مع الحكومة حين تستطيع ذلك وتعمل بصورة مستقلة عن الحكومة حين لا تستطيع، أحياناً تكون في المعارضة. حين تتمكن المؤسسات من التعاون مع الحكومة، يمكنها أن تكون أكثر فعالية؛ وحين لا تتمكن من ذلك، يصبح عملها أكثر ضرورةً وتقديراً، لأنها تقدم مصدر تمويل بديلاً للمجتمع المدني. كقاعدة عامة، كلما كانت الحكومة أسوأ كلما كانت المؤسسة بوضع أفضل لأنها تتمتع بانخراط المجتمع المدني ودعمه».

في ذلك العام، أطلق جورج سوروس والليبرالي الإمبريالي طوني بلير المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية (EITI) بهدف إقامة معيار دولي تعلن وفقه الأمم الغنية بالنفط أو الغاز الطبيعي أو المعادن الاستراتيجية ريع شركاتها العامة.

تستطيع EITI تفحص ريع الصناعات الاستراتيجية على هذا النحو. يجري وضع كل ما يعتبره هؤلاء السادة سلوك «مجتمع مغلق» أمام محكمة التظاهرات المنظمة أو الممولة، أو إذا كان هذا السلوك يمثل تهديداً خطيراً للمصالح الإمبريالية، يمكن تحريك الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية لفرض عقوبات. تدعى سيرورة إخضاع بلد ذي سيادة إلى معيار السلوك الدولي الثابت بـ «الشفافية». أما العلاقة الثابتة بين هذه البلدان الخاضعة، فتدعى بالإمبراطورية.

قام طوني بلير بصياغة رؤيته لهذا النمط من المؤسسات في خطاب ألقاه أمام القمة العالمية للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٥: «بمناسبة هذه القمة، ولأول مرة، نتفق على أنه ليس من حق الدول أن تفعل ما تريده داخل حدودها، بل إن لدينا باسم الإنسانية واجباً مشتركاً، يتمثل في حماية الشعوب التي ترفض حكوماتها حمايتها».

تربص EITI منذ الآن لقائمة من ٢٣ بلداً مستباحاً لنهب الكومنولث، يقع معظمها في إفريقيا، لكن بعضها يقع في حدود الصين وروسيا.

غير أن العديد من الأشخاص من ذوي النوايا الحسنة، في الولايات المتحدة وخارجها، يدعمون جورج سوروس «لدفاعه عن حقوق الإنسان»، ويستلهمون الدعوة لوضع حد لـ «الأنظمة السلطوية» ولزيادة الشفافية الديمقراطية.

لقد حذر ليندون لاروش في توقعه الاقتصادي للعام ١٩٨٣ من رفض الاتحاد السوفييتي لمبادرة الدفاع الاستراتيجية (IDS) التي تبناها الرئيس ريغان، و«صعوبات اقتصاد الكومينكون التي ستؤدي إلى انهيار النظام في غضون خمسة أعوام».

في العام ١٩٨٨، ألقى ليندون لاروش خطاباً في فندق كيمبنسكي في برلين، أطلق فيه تحذيراً مماثلاً: «يعلم جميع أولئك الذين ينتمون إلى حلقة ما يدعى بالرجال السياسيين

العالمين بأنّ العالم قد دخل نهاية عصر ما بعد الحرب .. ما ستفعله الحكومات في السنتين القادمتين هو الذي سيقدر مصير الإنسانية كلها لمدة قرن من الزمن، إن لم يكن أكثر. (...)
لقد آن الأوان لاتخاذ قرار جريء بصدد السياسة الأمريكية تجاه أوروبا الوسطى». في ذلك الحين، كانت حركة لاروش تستميل أفراداً ينتمون إلى دوائر أوراسية نافذة حول مشروع المثلث الإنتاجي، ثم لاحقاً مشروع الجسر الأرضي الأوراسي، الهادف لتحويل المنطقة إلى مجتمع من الدول الأمم المزدهرة.
على العكس من ذلك، رأت الحكومة البريطانية في الأزمة في ألمانيا والاتحاد السوفيتي منعطفاً ربما يكون مدمراً لنظامها.

في هذا الوقت، أطلق جورج سوروس مؤسساته في أرجاء أوروبا الشرقية كافة. في بولونيا، تعتبر مؤسسة شتيفان باتوري المختبر الطليعي لنموذج «العلاج بالصدمة» الذي أقامه جيفري ساخس، بالترافق مع التقشف النقدي والنيوليبرالية النهائية.
حول هذا البرنامج البولوني، صرح سوروس قائلاً: «لقد أعطى صندوق النقد الدولي موافقته وجرى تطبيق البرنامج اعتباراً من الأول من كانون الثاني ١٩٩٠. كان ذلك أمراً قاسياً على السكان، لكنّ الناس كانوا مستعدين للمعاناة بهدف الحصول على تغير حقيقي. (...) تقلّص التضخم، لكنّ الحكم لم يصدر بعد لأنّ التكييف الهيكلي تأخر. انخفض الإنتاج بنسبة ٣٠ بالمائة، لكنّ العمالة انخفضت بنسبة ٣ بالمائة فقط. هذا يعني أنّ إدارة شركات الدولة قد استغلت الهدنة في مجال المطالبة برفع الأجور لتحسين هوامش الفائدة والإبقاء على عمالة العمال. هنالك تحالفٌ غير مقدس بين الإدارة والعمالين بأجر، سيكون تحطيمه صعباً».

بعبارات أخرى، كانت هنالك ضرورةٌ لتقشف نقدي جدير بيلمار شاخت، لعمل عبوديّ وتفكيك المكتسبات الاجتماعية.

سوف يستخدم هذا النموذج عينه لإيصال روسيا إلى الخراب؛ هناك، سوف يدعم سوروس خطة شاتالين لتفكيك الاقتصاد العسكري الصناعي السوفيتي وفرض

«النظام في الميزانية». وقد ترجم برنامج سوروس هذا إلى كارثة: خصخصة الصناعة الحكومية، عقود مربية للمخزونات العسكرية السوفيتية، تهريب المواد الأولية والأسلحة والمخدرات. في غضون خمس سنوات، انتقل عددٌ مقلقٌ من العمال من الاقتصاد الإنتاجي إلى نشاط إجرامي وشهدت روسيا أكبر توسع لتهريب المخدرات واستهلاكها في المنطقة.

في السنوات التالية لتحلل الاتحاد السوفيتي، أقام سوروس منظمات في ٢٣ بلداً. ولدى بدء الحرب في البلقان في العام ١٩٩١، صرف ملايين الدولارات في المنطقة، وخصص ١٥ مليوناً منها للانقلاب السياسي في كرواتيا وحدها.

في كانون الأول من العام ١٩٩٦، أشار الرئيس الكرواتي «فرانجو تودجمان» إلى نفوذه قائلاً: «بمساعدة سوروس، تغلغلت المنظمات تماماً في المجتمع. لقد ضموا إلى برنامجهم ٢٩٠ مؤسسة مختلفة، وكذلك مئات الأشخاص. عبر الدعم المالي، اجتذبوا أعضاء من كل الأعمار والطبقات، من طلاب الثانويات إلى الصحفيين والأساتذة والأكاديميين، من مختلف الأوساط، الثقافة والاقتصاد والعلوم والصحة والقانون والأدب. إنهم يقولون صراحةً بأنّ واجبهم يتمثل في تغيير بنى الملكية والحكم عبر التبرعات لخلق الشروط الملائمة لتغيير السلطة والوضع الحاليين في كرواتيا، لممارسة تحكم في كل دوائر الحياة، يعتزمون تركيز طاقتهم ونفوذهم على وسائل الإعلام وعالم الثقافة».

في الحقبة نفسها، أسس سوروس صندوق العلوم الدولي لمنح مساعدات كبيرة للعلماء الروس. كان الروس، المفقرّون حينذاك، يحاولون كسب قوتهم ووصل سوروس وبصحبة المشاريع والمال. وقد أسرّ عددٌ كبيرٌ منهم بأنهم «لا يشعرون بالارتياح»، لكنهم كانوا يحتاجون إلى المال للبقاء على قيد الحياة. وعلى الرغم من دفع الأجور، لم تكن استثمارات الصندوق في مجال الأبحاث والتنمية كافيةً إطلاقاً للسماح بقيام أبحاث أساسية حقيقية.

في ذلك الحين، كانت مصادر استخباراتية أمريكية مقتنعة بأنّ سوروس لا يريد إلا استغلال معارفهم. في البداية، كان صندوق العلوم الدولي يقدم معونات هامة، لكنه

قلص بعدئذ التمويل تقليصاً مستمراً، ما دفع العلماء الشباب إلى مغادرة بلدهم وحرّموا بذلك روسيا من أكثر مواردها حيوية.

في العام ٢٠٠٣، أعلن سوروس سحب دعمه لروسيا ليركز جهوده على الولايات المتحدة، قائلاً بأنه «قلقٌ بسبب مشكلات العولمة»، ومنذ الحادي عشر من سبتمبر، «قلقٌ للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في العالم».

يوم الثاني عشر من حزيران في العام نفسه، أطلق معهد المجتمع المفتوح مبادرةً لمنح ٨٠٠ مليون دولار على مدى عشر سنوات «للدفع الديمقراطية والإصلاح التقدمي في الولايات المتحدة قدماً». وجرى تمويل دراسات منها ما يتعلق بالطريقة التي يمكن استخدام مؤسسات كالاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة من أجل «التأثير على السلوك غير الليبرالي أو تقليصه»، وكذلك للحفاظ على الاستقرار والنظام بعد انهيار «نظام تسلطي». يفترض أن تثير الهجمات التي أطلقتها فرق سوروس في بلدان الشرق الشكوك لدى الأمريكيين الذين يواصلون دعم مشاريعه.

على العكس من الصورة البطولية الزائفة لسوبرمان التمويل، لم يعمل جورج سوروس يوماً وحده في عملياته، لعلمه بأن مصلحته الأولى تمثلت على الدوام في سحب أوراقه من اللعب في مواجهة رعاته.

قبل عقد من إطلاق صندوق المجتمع المفتوح، غادر سوروس منصبه في شركة أرنهولد وس. بلخرودر التي قدمت له الأموال الأولية لتأسيس صندوق كوانتوم NV، وهو صندوقٌ لما وراء البحار أدار في العام ٢٠٠١ مبلغاً يتراوح بين ١١ و ١٤ مليار دولار.

يقدم كلٌّ من صندوق كوانتوم وإدارة صندوق سوروس مصادر تمويل للمشاريع الدولية المذكورة أعلاه. وقد اختار سوروس تأسيس صناديقه الخاصة به في جزر الأنتيل الهولندية، وهي محميةٌ هولندية، واستبعاد كل الأمريكيين من مجلس إدارة الصندوق واستثماراته، وذلك للإفلات من أنظار السلطات الأمريكية ومن الأنظمة والضرائب

الأمريكية. وهو في الآن ذاته يطالب بالشفافية لدى الآخرين بطبيعة الحال. لقد بذل سوروس كل جهده للتحايل على القوانين الأمريكية إلى حدّ أنه لم يعد عضواً في مجلس صندوقه، بل يعمل رسمياً «مستشاراً في مجال الاستثمارات» عبر إدارة صندوق سوروس في نيويورك. في المقابل، يحفل المستثمرون ومجلس صندوق كوانتوم بالمولين البريطانيين والإيطاليين والسويسريين، وتحتل الملكة إليزابيث الثانية موقعاً خاصاً على قائمة زبائنه.

كما أنّ ريتشارد كاتز عضو في مجلس إدارة مصرف NM روتشيلد سانز في لندن ويدير الفرع الإيطالي لشركة روتشيلد. ونيلز أوتوب مدير سانت جيمس بالاس، وهي مجموعة استثمارية لندنية وشريك هام للورد روتشيلد. أتى جورج كارلفايس من مصرف بانكا بريفاتا السويسري الذي يملكه إدموند روتشيلد. وفق مختلف المقابلات والمنشورات، ساهم كارلفايس هو أيضاً في تقديم رأس مال لإطلاق صندوق كوانتوم.

تورط إدجار ديبكشيتو، وهو ممول سويسري وأحد أعضاء مجلس صندوق كوانتوم، في أواخر الثمانينيات في هجوم على منظمة ليندون لاروش الأوروبية، حين كان ينقل المال عبر معهد جيو بول السويسري العائد للوران مورافيك، وهذا الأخير عضو حالياً في معهد هدرسون المحافظ الجديد.

أما دينكشيتو، فهو رئيس الاتحاد المصرفي الخاص، الذي ولد من اندماج مع مصرف تنمية التجارة العائد لإدموند سافرا، الذي ذكر اسمه مرات عديدة في قضية إيران غيت.

وفق موظفي استخباراتيين قدماء يعرفون قضية سوروس معرفة جيدة، جمع صندوق كوانتوم مليارات الدولارات من «مستثمرين صامتين» من أمثال رجل الأعمال المشبوه مارك ريتش وعملاء للموساد مثل شاول إيزرنبرغ ورافي إيتان.

أثناء تفكك الاتحاد السوفييتي، لعب مارك ريتش دوراً هاماً في تهريب المواد الأولية.

فقد أقنع القادة الفاسدين واليائسين الروس والسوفييت ببخس سعر ثروات البلاد في الأسواق العالمية، ثم جرى استثمار الأموال في حسابات ما وراء البحار. تطارد المحاكم الأمريكية ريتش منذ العام ١٩٨٤، وهو ينظم النهب من مكاتبه في لندن، ويساعد المافيا الروسية التي يتواصل معها على بيع خيرات مكرسة في الحالة الطبيعية للاستهلاك الداخلي الروسي.

ريتش لاجئ في لندن منذ ١٧ عاماً بعد اتهامه بالتهرب الضريبي والتعامل مع العدو (إيران). وهو ينال الحماية على أعلى المستويات، ومحاميه هو لويس ليبى، الذي أصبح بعد ذلك رئيس مكتب نائب الرئيس ديك تشيني. في العام ٢٠٠١، في السنوات الأخيرة من ولاية بيل كلينتون كرئيس، أقنع آل غور الرئيس بمنح مارك ريتش عفواً. وقد اعترف لويس ليبى لاحقاً في شهادة أدلى بها أمام الكونغرس بأنه نال العفو بالتعاون مع جاك كين، رئيس مكتب آل غور الأسبق.

وقد كشفت تسريبات استخباراتية عن وقوف الملياردير الأميركي جورج سوروس وراء عمليات الإطاحة بقيادة الأنظمة العربية، وأوضحت التسريبات أن سوروس استطاع من خلال منظمته «مجموعة الأزمات» - CRISIS GROUP، إدراج جماعة الإخوان المسلمين المصرية في اللعبة السياسية عن طريق محمد البرادعي.

القاهرة: الرغبة في الإطاحة بنظام مبارك وغيره من الأنظمة العربية بدأت منذ عام ٢٠٠٨، وقاد تلك الحملة بحسب تسريبات استخباراتية عبرية وغربية، نقلتها صحيفة هآرتس الاسرائيلية، رجل الأعمال الأميركي الملياردير «جورج سوروس».

فالرجل بما يتمتع به من نفوذ سياسي واقتصادي واسع في الولايات المتحدة، تمكن من الضغط على الرئيس باراك أوباما وربما على الديمقراطيين في الكونغرس، لتفعيل مهمة المنظمة الدولية التي يقودها، للإطاحة بنظام مبارك وغيره من الأنظمة العربية في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقاً لتلك التسريبات، فإنه رغم بدء نشاط منظمة رجل الاعمال، الذي دار الحديث عنه في عام ٢٠٠٨، إلا أن وقت تفعيل أهدافها بدأ منذ اليوم الأول الذي تسلم فيه الديمقراطيون سدة الحكم في البيت الأبيض بقيادة أوباما، ولأسباب معينة طالبت المنظمة التي تطلق على نفسها اسم «CRISIS GROUP» بإدراج جماعة الإخوان المسلمين داخل المنظومة السياسية المصرية، ولم تكن مطالبة المنظمة مقتصرة على البيت الأبيض فقط، وإنما وصل صوتها إلى النظام المصري السابق عام ٢٠٠٩، إلا أنها لم تجد مجيباً.

ووفقاً لما جاء في بيان الرد المصري على منظمة «CRISIS GROUP» في حينه «تُعرف جماعة الإخوان المسلمين المصرية بمواقفها المتشددة، الراضة لمشاركة العنصر النسائي والأقباط في الحياة السياسية، كما ترفض الجماعة اتفاق السلام المبرم بين مصر وإسرائيل».

وعلى الرغم من الموقف المصري، الذي يعبر عن وجهة النظام آنذاك، إلا أن المنظمة الدولية ذيلت خطابها بالدعوة إلى إلغاء قانون الطوارئ، وكررت دعوتها الى دمج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية المصرية «فوراً».

وبالعودة إلى فايسبوك وتويتر ونوافذ التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، تؤكد التسريبات الاستخباراتية أن تلك النوافذ أصبحت الآلية الجديدة التي اعتمدت عليها منظمة «CRISIS GROUP» وقائدها الملياردير جورج سوروس، ففي الوقت الذي قاد فيه الأخير من خلال نشاطه المتشعب في أوروبا عمليات الانقلاب والتمرد الشعبي على بعض الأنظمة الأوروبية، لم يتراجع عن تفعيل الهدف نفسه في الدول العربية، إذ تشير معطيات الملف المهني للملياردير إلى وقوفه وراء أول ثورة لدحر الأنظمة الشمولية في أوروبا خلال ثمانينيات القرن الماضي.

على سبيل المثال، بدأ سوروس في تأييد التنظيمات المجرية وشخصيات أخرى في هذا البلد، ومساعدتهم في شراء منظومات متطورة للتصوير، لنقل اعتراضات تلك

التنظيمات ونشر مبادئها وأهدافها في أوروبا والعالم الخارجي، وفي المجر عيّن سوروس «ايشتوان فيشراهي» ليكون ممثلاً عنه في البلاد، وكان يعلم أن فيشراهي هو أحد قادة التمرد الشعبي المجري عام ١٩٥٦، والوحيد الذي نجا من عمليات الإعدام، التي نصبها النظام المجري ضد أقطاب التمرد والمحرزين عليه.

كما كان سوروس يعلم أن فيشراهي كان مقاتلاً شرساً في التنظيمات الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية، مما حدا بالروس إلى مكافأته وإنقاذه من قبضة المجرين، وفي أعقاب سقوط النظام الشيوعي أصبح فيشراهي رئيساً للحزب الليبرالي في المجر، من خلال تلك المعطيات كانت الآلية الرئيسة التي اعتمد عليها الملياردير في دحر الأنظمة الشمولية خلال ثمانينيات القرن الماضي هي الأقمار الصناعية وشبكات الكوابل التلفزيونية، إضافة الى تجنيده شبكة CNN التي يقوم عليها يهود الولايات المتحدة لتفعيل أجهزته. أما اليوم فتغيرت الآلية لتنتقل إلى فايسبوك وتويتر التي أشعلت بدايات ثوري الإطاحة بالنظام المصري وقبله التونسي.

ويؤمن الكثيرون حول العالم بأن استراتيجية الثورات الملونة وحرب اللاعنف أو الكفاح السلمى.. كلها مفاهيم متفاوتة لمضامين متقاربة تجارب دول أخرى وبعد ذلك سنعلل لماذا اخترنا تجارب تلك الدول بالذات وبالتحديد هناك مجموعة من المؤسسات الصهيونية التي تؤثر وتتحكم وتسيطر في الاقتصاد والسياسة العالمية وعلى رأسها مؤسسة إدارة الأزمات العالمية International crises croup بقيادة ملياردير يهودى صهيونى متعصب شديد الكراهية للإسلام اسمه جورج سوروس بالتعاون مع بيت الوقف الديموقراطى الأمريكى مع المخابرات الأمريكية وبعض المؤسسات الداعمة الأخرى أسسوا مجموعة من المؤسسات تتولى عملية التغيير في العالم نحو ما يسمى بالنظام العالمى الجديد.

من تلك المؤسسات مؤسسة جيل جديد new generation أو generation next ومؤسسة موفمنتس أو Alliance of youth movements ائتلاف الحركات الشبابية العالمى وموفمنتس منظمة تدعم الناشطين تقنياً وفنياً حول العالم وتختار الناشطين

لتستقطبهم للعمل بها وموفمتس أي حركات منظمة هدفها تكوين حركات تغيير أنظمة الدول.

هذا فيديو توضيحي عن نشاط المنظمة

<http://www.youtube.com/watch?v=xRBaKvxSXvw>

و مؤسسات حقوق الإنسان وعلى رأسها فريدوم هاوس وهيومن وتش وهيومن رايتس والنيد الأمريكى وفريدريشناومان إلخ.

لكن كيف سيحدث هذا التغير وما هى الديموقراطية المنشودة. التمويل متوفر قامت به مؤسسات عديدة على رأسها مؤسسة إدارة الأزمات العالمية بالملياردير جورج سورس والشركات التى يملكها يهود.

وفر رونالد لويس المشروع ورونالد لويس كاتب ومستشار يهودى شديد الكراهية للإسلام والمسلمين قام بتشوية صورة الإسلام واستعداء الغرب ضد الإسلام والعرب من ما يزيد على ٦٠ عاما قام بتأليف أكثر من عشرين مؤلفا ضد الإسلام والمسلمين ركز فيها على أن العرب والمسلمين قوم بدائيون جهلاء لا يمكن تمدنهم وتحضرهم لذلك عليهم إبادةهم كالهنود الحمر والاستيلاء على ثرواتهم بطريق مباشر أو غير مباشر يعنى بالتواجد على الأرض أو بالاحتلال الفكرى والمدنى لما يتبقى منهم

و قام بعمل مشروع ضخمة لإضعاف وتصفية الدول وذلك بتقسيم وبلقنة الدول على أسس عرقية وطائفية عن طريق نشر الفتن والفرقة بين الفرق والفئات المختلفة.

و حارب من أجله لسنوات عديدة وعمل مستشاراً للأمن القومى الأمريكى وعمل كمستشار للشؤون العربية وشؤون الشرق الأوسط واعتمد المشروع فى الكونجرس الأمريكى عام ١٩٨٢ بأغلبية ساحقة وأخذ الإعداد لهذا المشروع منذ ذلك الحين بسياسات مختلفة وطرق مختلفة واقترح لذلك اقتراحات عديدة على رأسها أنه لا مانع أن يكون شعارنا عند تنفيذ ذلك المخطط هو التحول الديموقراطى للشعوب وأنا ندرجهم على الديموقراطية.

الفصل السابع

الفوضى والدمار الاخلاق والشرق الأوسط الكبير

في عام ١٩٨٣، وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع على مشروع صاغه المستشرق البريطاني الأصل، اليهودي الديانة، الصهيوني الانتفاء، الأمريكي الجنسية برنارد لويس.

هذا المشروع، والذي أطلق عليه اسم «حدود الدم» ويهدف إلى تقسيم وتفتيت دول الشرق الأوسط على أساس ديني ومذهبي وطائفي.

وفي عام ٢٠٠٥، أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بحديث صحفي مع جريدة الواشنطن بوست الأمريكية.

في هذا اللقاء أذاعت كونداليزا رايس رسماً نيه الاداره الأمريكية نشر الديمقراطية في العالم العربي والتدخل لحقوق المرأة وغيرها لتشكيل ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد والغريب.

والمدعش أن الوزيرة الأمريكية استخدمت أحد نصوص الماسونية وبمعنى أدق استخدمت أحد نصوص بروتوكولات حكماء صهيون (٢٤ بروتوكولاً) لتشرح للعالم كيفية انتقال الدول العربية والإسلامية من العهد الديكتاتوري إلى العصر الديمقراطي.. كونداليزا رايس أعلنت أن أمريكا ستلجأ إلى نشر الفوضى الخلاقة في منطقته الشرق الأوسط لنشر الديمقراطية والحرية في هذه الدول.

الفوضى الخلاقة هو مصطلح في الماسونية، ويُقصد به إحداث حالة اجتماعية واقتصادية مريحة بعد إحداث فوضى مقصودة.

ولكن قبل أن نتطرق إلى إمكانية وجود علاقة بين مفهوم الفوضى الخلاقة وثورات الربيع العربي ننقل هنا بعض ما جاء في نصوص بروتوكولات حكماء صهيون.

«نحن اليهود لسنا إلا سادة العالم ومفسديه، ومحركي الفتن فيه وجلاديه».. هكذا يقول الدكتور أوسكار ليفي (١٨٦٧-١٩٤٦) في مقدمه كتابه لبروتوكولات صهيون.

وفي البروتوكول الرابع: «كل جمهورية تمر خلال مراحل متنوعة: أولاها فترة الأيام الأولى لثورة العميان التي تكتسح وتخرب ذات اليمين وذات الشمال. والثانية هي حكم

الغوغاء الذي يؤدي الى الفوضى ويسبب الاستبداد. إن هذا الاستبداد من الناحية الرسمية غير شرعي، فهو لذلك غير مسؤول».

وفي «البروتوكول الخامس عشر» سنعمل كل ما في وسعنا في منع المؤمرات التي تدبر ضدنا حين نحصل نهائياً على السلطة، متوسلين إليها بعدد من الانقلابات السياسية المفاجئة التي سننظمها بحيث تحدث في وقت واحد في جميع الأقطار، وسنقبض على السلطة بسرعة عند إعلان حكوماتها رسمياً انها عاجزة عن حكم الشعوب، وقد تنفضي فتره طويله من الزمن قبل أن يتحقق هذا، وربما تمتد هذه الفتره قرناً بلا رحمة في كل من يشهر أسلحه ضد استقرار سلطتنا».

وفي البروتوكول الأول : ورد في نص البروتوكول الأول ما يلي: «كذلك كنا قديماً أول من صاح في الناس «الحرية والمساواة والإخاء» كلمات ما انفكت ترددها منذ ذلك الحين ببيغاوات جاهلة متجمهرة من كل مكان حول هذه الشعائر، وقد حرمت بتردها العالم من نجاحه، وحرمت الفرد من حريته الشخصية الحقيقية التي كانت من قبل في حى يحفظها من أن يخنقها السفلة».

وفي مقال له على صفحات مجلة «الشؤون الخارجية» الأمريكية في عددها لشهر يونيو ٢٠٠٤، أكد جوزيف ناي نائب وزير الدفاع الامريكي الأسبق: إن القوة الناعمة هي الوسيلة المناسبة لتحقيق المصالح الأمريكية بدلاً من صدام الحضارات.

وفي نفس التوقيت تقريباً قال «ديفيد وارمرز» المستشار والمسؤول عن قسم الشرق الأوسط في فريق ديك تشيني، النائب السابق للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش : «من ضمن خططنا في المنطقة لا بد أن ننتبه للإعلام... الإعلاميون العرب كلهم أعداء وكلهم ضد السامية وكلهم يمكن أن يشكلوا معسكر الخصم... لا بد أن نجد إسطبلاً من الإعلاميين العرب يشبه سفينة نوح، الأحصنة في هذا الاسطبل، أما الحمير فهم من يصدقوننا بأننا نريد الديمقراطية، أما حظيرة الخنازير الذين يقتاتون على فضلاتنا فمهمتهم كلما أعددنا مؤامرة أن يقولوا أين هي المؤامرة!

في أوائل القرن الواحد والعشرين شهدت العديد من الدول ما عُرف بالموجة الرابعة

للديمقراطية، والتي سميت بالثورات الملونة أو الثورات الانتخابية، وقد ضمت هذه الموجة عدداً من دول أوروبا الشرقية، وهي سلوفاكيا، وكرواتيا، وصربيا، وجورجيا، وأوكرانيا.

وشهد العالم العديد من الثورات في المنطقة العربية التي جاءت بشكل أساسي تطالب بالديمقراطية والقضاء علي النظم المستبدة، وهو ما أطلقت عليه العديد من الكتابات الغربية بربيع الديمقراطية العربي أو الربيع العربي أو الموجة الخامسة للتحويل الديمقراطي.

وقد احتار المحللون في تفسير ظاهرة الربيع العربي، ولم يستطع أكثرهم خبرة أن يفسرها على ضوء الخصائص المميزة للثورات كما عرفتھا البشرية عبر تاريخھا، وخصوصا التاريخ الحديث.

فالمعهود أن الثورات تتوفر فيها أولا أيديولوجيا معينة تتولد عن مرجعية فكرية وفلسفية معينة، وتتبنھا جهة معينة قد تكون هيئة، وقد تكون شخصية كاريزمية. والثورات العربية التي حدثت ولا زالت تحدث في الوطن العربي لم تنتج عن أيديولوجيا معينة، بل وجهتها حالات فساد سياسي عنه تفرعت أنواع الفساد المختلفة في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية.

ولم تتبن جهة أو شخصية كاريزمية مناهضة لحالات الفساد في الوطن العربي، بل كان الإعلام العنكبوتي الذي سهل التواصل بين شباب الشعوب العربية هو الشخصية الكاريزمية المعنوية التي قادت الثورات العربية ضد الفساد.

وهناك جهات تشكك في هذه الشخصية المعنوية منذ أن فجر موقع ويكليكس قنابله المدمرة التي كشفت عن شبكة الفساد العالمية، والتي تورطت فيها الأنظمة العربية بشكل مكشوف.

ويذهب البعض إلى أن محرك الثورات العربية هو ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي خطط له الغرب بدقة، وبدأ تنفيذه.

وإذا كانت الثورة الكاملة هي التي تقضي علي مؤسسات الدولة القديمة، وتفككها تماماً وتعمل علي إعادة تأسيسها علي أسس «ثورية جديدة»، وذلك بدءاً من القضاء، ومروراً بأجهزة الأمن، انتهاءً بالجيش، إلا أن التحول الديمقراطي يُعد عملية يتم من خلالها تحول الأنظمة السلطوية إلي الديمقراطية.

ولا يعني سقوط النظم السلطوية الوصول إلي الديمقراطية، فالكثير من دول العالم أطاحت بنظم سلطوية، لكنها انحدرت إلي الحرب الأهلية، أو انضمت إلي خانة الدول المنهارة، أو استبدلت بديكتاتوريات أخرى.

فلقد مرت العديد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا وحتى العالم العربي بمراحل مبكرة من التحول الديمقراطي، لكن الكثير من حكوماتها فشلت في تحقيق الديمقراطية.

ويمكن القول إن أكبر الاشكاليات التي تواجه العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطي هو تحديد المسار، بمعنى آخر، مدي التوافق حول المسار الذي سيتم اتباع خطواته بعد الثورة. ومن ثم العلاقة بين الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية.

فلا شك أن عملية التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة تواجه العديد من التحديات، فالثورة التي بدأت في الشوارع، لم تصل إلي المؤسسات.

والمعروف أن الديمقراطية بدون مؤسسات تتحول إلي فوضى. وقد حذر كثيرون من الباحثين من تداعيات هذه المشكلة التي سبق وأن تجرعت منها أوكرانيا، التي على الرغم من نجاح ثورتها إلا أنها لم تصل بثورتها إلي المؤسسات الحكومية. (الثورة وإشكاليات التحول الديمقراطي - رضوى عمار).

وهنا يتبنى الكثيرون في الشرق والغرب ومنهم أمريكيون نظرية المؤامرة فيما يتعلق بقيام ثورات الربيع العربي من خلال تطبيق الفوضى الخلاقة والدمار الخلاق وتحويل عملية استعادة الديمقراطية إلي ثورات ملونة بمعنى تحريك الشارع العربي لكي تحدث تلك الفوضى الخلاقة، وما يتبعها من دمار خلاق.

وفي إطار هذه المؤامرة، استطاع الأمريكيون في الأعوام القليلة الماضية أن يجعلوا من منظمات المجتمع المدني حصان طروادة، لدخول الشرق الأوسط الجديد، فدعمت المنظمات وبقوة غير معهودة، وبالأخص المنظمات الداعية إلى الحريات الفردية. فتفاعلت المنظمات وأغلب أعضائها بصورة عفوية في الشرق الأوسط، وبدأت تدعم وتكشف من نشاطاتها الحقوقيين، حتى أصبحت تتدخل في أبسط القضايا، وإصدارات المحاكم القضائية في دول الشرق، فتارةً تهدد الدولة ومسؤوليها برفع تقارير لمنظماتها، كمنظمة العفو الدولية مثلاً، لتتخذ الإجراءات اللازمة وما يتبعها من مذكرات على المسؤولين، ما لم تنقض قرار محاكمها، ضد نشاطاتها وتحكم ببراءتهم بما تراه المنظمة وحسب معاييرها حقوقاً شرعية لنشاطاتها، ولهذا ظهرت لنا تلك التصريحات النارية من قبل هؤلاء المدعومين من تلك المنظمات على نقد أنظمة بلدانهم، دون أن يتم التضييق عليهم قبل الاعتداء أو اعتقالهم!

وفي إطار المؤامرة، كانت خطة إحلال الفوضى الخلاقة تقتضي منح المجتمع جرعة هائلة من الحرية لم يتعاطها من قبل على مر حياته، تصاحبها فوضى هائلة. ويعني ذلك إغراق الدولة في حالة من الفوضى بحيث يتم تدمير أو تقليل سلطة القانون التي تربط المجتمع الواحد في الدولة، وتخلق هذه الفوضى حالة جديدة من النظام وتفرض أمراً واقعاً يكون هدفه الرئيسي عادة إسقاط النظام السابق». فالمجتمعات التي عاشت فترات طويلة تحت الحكم الشمولي، بالحزب الواحد، أو بالجماعة الدينية الواحدة، ولم تمارس حرية النقد والتظاهر ضد النظام بسبب التحريم، تصبح في حقيقتها أشبه بماء جارٍ جمعه وكبلته جدران السدود، فما أن يزداد ثوران وضغط الماء على الجدران سرعان ما يحطمها، ليصبح سيلاً جارفاً يدمر ويقتلع كل شيء في طريقه.

فأنظمة حكم ما يعرف بالربيع العربي اعتادت على قمع مواطنيها وهي تحت مظلة الغرب، وإذا بالحال يتغير لترتفع أصوات وحريات مواطنيها، وتحت نفس المظلة.

والحرية لا وجود لها دون ضرورة تدفعها وتواجهها، والحرية لا تستقيم إلا بوجود سلطة تنظمها، وإلا تحولت إلى فوضى. وهنا مربط الفرس لمؤامرة الفوضى الخلاقة، وما يتبعها من دمار خلاق، وهو منح الأفراد جرعة هائلة وفجائية من الحرية، لتصطدم مع السلطة المنظمة لها، دون الدخول في تدرج محسوب ومدرّوس من الحريات.

لقد استطاع الغرب اللعب بالحرية على الحبلين بين أفراد شعب الشرق الأوسط، وحكامه. فما أن بدأت تظهر بوادر التحرر الشعبي في أحداث تونس، صمت الغرب فترة طويلة قبل أن يعلق على أحداثها، ولم يكن صمتهم اعتباطاً وإنما لغرض في نفس يعقوب، حيث كان صمتهم هو الضوء الأخضر لزين العابدين لقمع الاحتجاجات، ليقع في فخ مدرّوس، فالطبيعة الاجتماعية للمجتمعات المعبّأة بروح التمرد وكسر حاجز الخوف من بعد النقد على الإقطاعي، سرعان ما تتأجج وتشتعل نارها كلما حاول إخمادها بالقوة المفرطة، وهذا ما حدث تاريخياً في الثورة الفرنسية حينما بدأ أولاً مفكرو عصر التنوير بالانتقاد اللاذع والجريء على الحكم الملكي المطلق، فبعد تجرؤهم تجرأ الشعب كله على حكم الملك لويس السادس عشر كلما حاول قمعهم، وكذلك حدث في تاريخ الاستقلال الأمريكي حيث بدأ أولاً بنقد علني أمام التصرفات البريطانية، ومن بعدها ثار الجميع وتجراً من بعد محاولة قمعهم، وكذلك المشهد مشابه لثورات أوروبا الشرقية للخروج من مظلة الاتحاد السوفيتي. ولقد تعلم الغرب من درسه السابق في إيران، حيث أخطأ ومنذ اللحظة الأولى بدعمه العلني للتحرك الإيراني المطالب بالإصلاح، ولهذا استطاعت الحكومة الإيرانية من قمع المظاهرات وإقناع الشعب الإيراني بعمالة الإصلاحيين للغرب لزعة الاستقرار، بدليل الموقف الداعم من قبل الشيطان الأكبر.

وهنا كان الصمت العلني المدرّوس في أحداث تونس في لحظتها الأولى، لأن الوعي الجمعي للشارع العربي في حالة ريبة وشك من الغرب ومواقفه لو قام بدعم المحتجين منذ الوهلة الأولى، ولا استطاع بن علي إقناع الكثير من رعيته بالمؤامرة الغربية على تونس،

وما هؤلاء إلا عملاء للغرب - كما حدث في إيران -، ولهذا انتظر الغرب نداء الاستغاثة ينطلق عفويًا من المحتجين والعرب ككل، لتغير صورتهم الشيطانية في الوعي العربي إلى المخلص المخلص لحقوق الإنسان العربي وحرية، فكان الضغط السياسي والتجميد الاقتصادي والتهديد الشديد ضد بن علي، حتى هرب ولفظته برفض إيوائه على أراضيها.

وتكرر المشهد نفسه في أحداث مصر، مع أن الغرب كان قادرا على حث الجيش المصري والتونسي والضغط عليه لأجل قمع المظاهرين لبقاء حلفائهم على الكراسي، ولكن مخطط الفوضى الخلاقة يرى بخلاف ذلك.

وهذا ما حدث في ليبيا ولكن بصورة دموية أكبر من القذافي، حتى رأينا العلم الفرنسي يرفع بجوار علم الثوار الليبيين، ويهتفون لأجلها!

لقد استطاع الغرب اللعب بطُعم الحرية على الجبهتين، فبصمتهم في اللحظات الأولى هو الضوء الأخضر للحكام بقمع الاحتجاجات ليقعوا في مستنقع العنف والعنف المضاد واستعار لهيبه مع رعيته. وكذلك التلويح بها أمام الشعب الجائع للحريات، ليخرج ويتمرد بجنون فيقع في فخ الفوضى.

الحرية سلاح ذو حدين، فالحرية تتميز بين ثلاث مستويات: الاستقلالية الكاملة، والاستقلالية المقننة التي تعني القبول الطوعي بضوابط معينة متفق عليها، وأخيرا الفوضى العارمة، بمعنى غياب أي نظام شرعي أو طبيعي.

وهذه هي الحرية التي يُخطط لها أن تسود في منطقة الشرق الأوسط، والكل يعلم في حالة حدوث الحرية الداعية للفوضى ستفجر في المنطقة وتتصاعد الأصوليات المختلفة، الدينية منها والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعرقية، ومن خلالها ستتصاعد الممارسات التعصبية والإرهابية والإقصائية التي لا تعترف إلا بالتصنيفية الجسدية للآخر.

وفي شهر فبراير ٢٠١١ وفي خضم الثورات العربية التي بدأت بتونس، وانتقلت

- آنذاك - إلى مصر، خرج المحلل الأمريكي الشهير وليام إنغدال ليقدم تفسيراً توقف عنده العالم طويلاً لحركات الاحتجاج التي تجتاح دولاً عربية، واصطلح على تسميتها بثورات الربيع العربي.

تفسير ما يحدث كان صادماً للبعض، ومتوقفاً من البعض، وشديد القسوة بالنسبة للبعض الآخر.

قال إنغدال إن ما يحدث ليس سوى تطبيق حرفي لنظرية تم طهيها على نار هادئة في الغرب، وهي نظرية «التدمير الخلاق».

وقال: فن تنظيم الثورات العربية أمريكي الأسلوب غايته التدمير الخلاق في الشرق الأوسط، وأن هناك نماذج واقعية يمكن القياس عليها.

وربما لو جاء هذا الكلام من محلل عادي أو معروف لما توقف عنده العالم، ولكنه جاء على لسان محلل أمريكي للتطورات الاقتصادية والسياسية في العالم، تُنشر مقالاته في العديد من الصحف والمجلات والمواقع العالمية المعروفة، وتلهث وراء استشاراته حكومات كثيرة، كما أن له كتباً عديدة من ضمنها كتاب شهير بعنوان السيطرة كاملة الطيف: الديمقراطية الشمولية في النظام العالمي الجديد.

وكانت العشرون سنة السابقة قد شهدت عدة ثورات، من بينها ثلاث ثورات مهمة: هي على التوالي الثورة الصربية والثورة الجورجية والثورة الأوكرانية أو ما يسمى بالثورات الملونة.

جميع هذه الثورات كانت مدنية سلمية ابتعدت عن العنف، حيث تم استخدام المظاهرات والإضرابات ضد حكومات وصفت بالفساد والدكتاتورية، وقد نجحت كل هذه الثورات بإحداث مسيرات عارمة في الشوارع في أعقاب انتخابات وصفت بغير العادلة، أو طلب انتخابات حرة ونزيهة، وبالمطالبة باستقالة أو إطاحة القادة الدكتاتوريين.

وذهب إنغدال إلى القول بأنه «لا يختلف اثنان على أن الشعوب العربية قد قامت

بثوراتها بدافع من الوطنية، ورغبة صادقة في التحرر من قيود الدكتاتورية، وتطلعاً نحو الحرية والديمقراطية، كما أنني لست بصدد الدفاع عن القادة من الدكتاتوريين العرب ممن حرموا شعوبهم فرص النمو والتطور والحياة الحرة الكريمة».

وأضاف إنغدال : «إلا أن واقع الأمور يقرر أن الثورات مثلها مثل الحروب لا بد لها من قيادة وتنظيم وخطوط إمداد وتدريب ودعم مادي ومعارك نفسية وإعلامية، مما لا يمكن معه - كما يرى الكثيرون - الافتراض بسذاجة أن هذه الثورات ونتائجها جاءت عفوية أو بعزيمة التنظيم».

وواصل إنغدال أحاديثه وتفسيراته لما يجري في الشرق الأوسط أو المنطقة العربية على وجه الخصوص، فيما وصف بأنه ثورة في مجال التحليل السياسي للحركات الاحتجاجية في إعادة لتفسير دوافع قيام هذه الحركات، وكذلك الثورات والهبات الشعبية.

وقد دفع إنغدال العالم بتفسيراته إلى البحث عن جذور مخططات الغرب الأمريكي لتغيير خريطة العالم العربي، وفق نظرية التدمير الخلاق، أو الدمار الخلاق، التي لم تحظ منا بالاهتمام الواجب.. ولننظر ماذا قال إنغدال أيضاً.

يقول : «برغم رأي الأغلبية الذي يخالفه، يحتفظ وليام إنغدال برأيه بأنه ليس هناك شيء عفوي بالنسبة لحركات الاحتجاج الجماهيري في الدول العربية ويراها كإعادة للثورات الملونة التي نسقتها الولايات المتحدة لإحداث تغيير في النظام في ما كان يسمى سابقاً بدول الاتحاد السوفيتي. نفس السيناريوهات وتجميع الرموز : قادة المعارضة المحلية دربهم الصندوق الوطني للديموقراطية والمنظمات الأخرى التي تمولها الولايات المتحدة على فن تنظيم ثورات عفوية. الخطوط العريضة لاستراتيجية أمريكية سرية للمنطقة واضحة منذ بعض الوقت. لكن السؤال هو هل ستعمل؟».

ويمضي إنغدال فيقول : «في أعقاب التغيير السريع للنظام في تونس أتت حركة الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت يوم ٢٥ يناير ضد نظام حسني مبارك الراسخ في مصر. وخلافاً للانطباع الذي تم رسمه بعناية من أن إدارة أوباما تحاول الإبقاء على نظام

مبارك الحالي، تقوم واشنطن في الحقيقة بالتنسيق لتغيير النظام في مصر بالإضافة إلى تغيير أنظمة إقليمية أخرى من سوريا وحتى اليمن إلى الأردن وأبعد من ذلك بكثير في عملية يشير إليها البعض بـ «التدمير الخلاق».

ويؤكد إنغدال أن: «نموذج التغيير السري للأنظمة هذا تم تطويره بواسطة البنتاغون ووكالات المخابرات الأمريكية والعديد من مؤسسات الفكر مثل مؤسسة راند على مدى عقود بدءاً بزعة رئاسة ديغول في مايو ١٩٦٨ في فرنسا. وهذه هي المرة الأولى منذ تغييرات الأنظمة التي دعمتها الولايات المتحدة في أوروبا الشرقية قبل نحو عقدين تبدأ واشنطن بعمليات متزامنة في العديد من البلدان في المنطقة. إنها استراتيجية ولدت من يأس معين ولا تخلو من مخاطر كبيرة بالنسبة للبنتاغون وبالنسبة لأجندة وول ستريت طويلة المدى».

ويقول إنغدال: «راند مؤسسة بحثية تابعة للقوات الجوية الأمريكية تأسست عام ١٩٤٨م بعد الحرب العالمية الثانية وتُدعمها المؤسسة العسكرية الأمريكية وهي أكبر مركز للفكر الاستراتيجي - بمنظوره الغربي - في العالم والذي يروج لفكر المحافظين الجدد وهي أحد أهم مؤسسات الدراسات الاستراتيجية الموجهة والمؤثرة لصناعة القرار في الإدارة الأميركية؛ وقد بدأ نشاطها ضد الإسلام أو ما يسمى «بالحرب ضد الإرهاب» تحديداً عام ٢٠٠١م بعد أحداث ١١ سبتمبر».

ويسترسل إنغدال قائلاً: «أصدرت راند سلسلة من التقارير للحرب على الإسلام أخطرها ملخص تقرير وتوصيات تقدمت به للإدارة الأمريكية وما زالت الإدارة الحالية تسترشد به رغم الاختلاف مع سابقتها في تكتيك آلية التنفيذ فقط؛ وهو ينطوي على مؤشرات ذات دلالات واضحة وعلاقة مباشرة بما يجري في المنطقة العربية لمحاولات تنفيذ استراتيجية «الفوضى الخلاقة» لتقسيم شعوب المنطقة كما وضعت المنظمة مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير».

ويمضي إنغدال فيقول: «مؤسسة راند بالتعاون مع كارنيجي للسلام قاما بعمل

دراسة لمشروع الشرق الأوسط الكبير يمتد من المحيط للخليج ويشمل دول شرق آسيا متضمنة روسيا والصين».

ويوضح إنغدال : «هناك دراسة لرانند عام ٢٠٠٨ وضعت استراتيجية للتدخل في منطقة الشرق الأوسط عبر منظمات غير حكومية باسم نشر الديمقراطية كوسيلة للحرب على الإرهاب في المنطقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة».

ويقول : «قبل زيارة أوباما في ٢٠٠٩ للقاهرة قامت هيلاري كلينتون باستقبال مجموعات من شباب التغيير تابعين لبرنامج جيل جديد والتابع لمؤسسة فريدوم هاوس».

ويضيف إنغدال : «فريدوم هاوس والصندوق الوطني للديمقراطية هي أدوات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قاله جورج بوش الابن بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. مجلس إدارة الصندوق الوطني للديمقراطية يتضمن نائب وزير الدفاع السابق ورئيس وكالة المخابرات المركزية : فرانك كارلوتشي من مجموعة كارلايل والجنرال المتقاعد ويسلي كلارك من منظمة حلف شمال الأطلسي والمحافظين الجدد وزلماي خليل زاد الذي كان مهندس الغزو الأمريكي على أفغانستان في زمن جورج بوش وأصبح بعد ذلك سفير أفغانستان فضلا عن العراق المحتل.. عضو آخر في مجلس الأمناء هو فين وير شارك في ترأس قوة عمل رئيسية مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة تجاه التغيير في العالم العربي وكذلك وزيرة الخارجية الاميركية السابقة مادلين أولبرايت ومفكري مشروع القرن الأمريكي الجديد : ديك تشيني ودونالد رامسفيلد، اللذان دعا لتغيير النظام بالقوة في العراق عام ١٩٩٨».

ويوضح إنغدال : «تشمل الخطة الاستيلاء على بنوك المنطقة واقتصادها عن طريق إحلال ذلك ببنوك عالمية تتحكم فيها واشنطن مباشرة بالإضافة إلى السيطرة على بترول المنطقة وتأمين دولة إسرائيل من المناطق المحيطة بها وتشمل المنطقة من الصين حتى المغرب العربي. في ٢٠٠٤ لقي مشروع الشرق الأوسط الكبير رفضاً شديداً من أكبر

رئيسين في المنطقة العربية هما : رئيس مصر والمملكة العربية السعودية وأجبرا بوش على وضع ذلك المشروع جانبا.

ويقول إنغدال : «ما ستكون عليه النتائج بالنسبة لشعوب المنطقة وللعالم لا يزال غير واضح. ومع ذلك ففي حين أن النتيجة النهائية للاحتجاجات الجريئة في القاهرة وفي أنحاء مصر والعالم الإسلامي لا تزال غير واضحة إلا أن الخطوط العريضة للاستراتيجية الأمريكية السرية واضحة بالفعل».

ويقول إنغدال : «لا يمكن لأحد أن يشكك في أن المظالم الحقيقية هي التي حركت الملايين للخروج إلى الشوارع مخاطرة بحياتها. ولا يمكن لأحد أن يدافع عن الفظائع التي ارتكبتها نظام مبارك وتعذيبه وقمعه للمعارضة. ولا يستطيع أحد أن يشكك في الارتفاع الغير عادي لأسعار المواد الغذائية بسبب المضاربات في أسواق السلع في شيكاغو وول ستريت والتحول المجنون نحو زراعة الذرة من أجل الوقود في الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة وهو ما تسبب في ارتفاع أسعار الحبوب إلى أعلى مستوى لها. ومصر هي أكبر مستورد للقمح وكثير منه يأتي من الولايات المتحدة. عقود القمح الآجلة في شيكاغو ارتفعت بنسبة مذهلة (٧٤٪) فيما بين يونيو ونوفمبر ٢٠١٠ ما أدى إلى تضخم في أسعار الغذاء في مصر بنحو ٣٠٪ برغم الدعم الذي تقدمه الدولة».

ويضيف إنغدال : «لكن ما تم تجاهله بشكل واسع من جانب ال «سي. إن. إن» وال «بي. بي. سي» وتغطيات وسائل الإعلام الغربية الأخرى لأحداث مصر هو حقيقة أنه برغم كل تجاوزاته في الداخل إلا أن الرئيس المصري حسني مبارك يمثل عائقاً كبيراً في المنطقة أمام أجندة أمريكية أكبر».

ويوضح إنغدال : «ليس هناك أي مبالغة عند القول بأن العلاقات بين أوباما ومبارك كانت باردة كالثلج من البداية. مبارك كان يعارض بشدة سياسة أوباما بشأن إيران وطريقة التعامل مع برنامجها النووي وكذلك سياسات أوباما نحو دول الخليج العربي وسوريا ولبنان بالإضافة إلى الفلسطينيين. وكان شوكة كبيرة أمام أجندة واشنطن الأكبر

للمنطقة برمتها، مشروع واشنطن للشرق الأوسط الكبير، الذي أعطي في الآونة الأخيرة اسماً أكثر اعتدالاً «الشرق الأوسط الجديد».

ويضيف إنغدال : «ومثلما هو حقيقي أن هناك عوامل دفعت الملايين للخروج إلى الشوارع في أنحاء شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلا أن ما لا يمكن تجاهله هو حقيقة أن واشنطن هي التي تقرر التوقيت وفق ما تراه، في محاولة لصياغة النتيجة النهائية لتغيير شامل في النظام واضطرابات في أنحاء العالم الإسلامي. ففي اليوم الذي خرجت فيه المظاهرات الشعبية المنسقة جيداً تطالب بتنحي مبارك كان هناك أعضاء بارزون من قيادة الجيش المصري من بينهم رئيس هيئة الأركان، اللواء سامي حافظ عنان، كانوا كلهم في واشنطن كضيوف للبتاغون. وهذا عمل على تحييد مريح لقوة الجيش الحاسمة في إيقاف الاحتجاجات المناهضة لحسني مبارك من التزايد في الأيام الأولى الحاسمة».

ويؤكد إنغدال : «الاستراتيجية كانت موجودة في العديد من ملفات وزارة الخارجية والبتاغون على الأقل منذ عقد أو أكثر. بعد إعلان جورج دبليو بوش الحرب على الإرهاب عام ٢٠٠١ كان يطلق عليه مشروع الشرق الأوسط الكبير. وفي أيامنا هذه يعرف باسم أقل تهديداً، مشروع «الشرق الأوسط الجديد». إنها استراتيجية تحطيم دول المنطقة من المغرب وحتى أفغانستان، المنطقة التي عرفها صديق ديفيد روكفلر، صامويل هنتنغتون، في مقاله الشهير صراع الحضارات في مجلة فورين افيرز».

ويوضح إنغدال : «استراتيجية واشنطن في التدمير الخلاق لشرق أوسط كبير تثير ذعر في المنطقة ليس فقط في العالم الإسلامي بل في الصين وموسكو وشرق آسيا».

وعن الانتفاضة المصرية أو ثورة يناير يقول إنغدال : «سيناريو البنتاغون الحالي لمصر يبدو مثل رائعة المخرج الهوليوودي سيسيل بي ديميل، فقط هذا الشخص مع مجموعة من ملايين من الشباب الذين تم تدريبهم بدهاء عبر تويتر بشكل جيد وشبكات عناصر جماعة الإخوان المسلمين، تعمل مع جيش دربته الولايات المتحدة، دور البطولة للإنتاج الجديد في الوقت الراهن ليس سوى الفائز بجائزة نوبل والذي يبدو أنه قام على نحو

ملائم بسحب جميع خيوط المعارضة للنظام القديم إلى ما يبدو أنه انتقال سلس نحو مصر جديدة تحت ثورة ليبرالية ديموقراطية نصبت نفسها.

ويقول إنغدال : «بعض المعلومات الأساسية عن اللاعبين الفاعلين على أرض الواقع تعتبر مفيدة قبل النظر في خطة واشنطن الاستراتيجية طويلة المدى للعالم الإسلامي من شمال افريقيا وحتى الخليج العربي وصولاً إلى الشعوب الإسلامية في آسيا الوسطى على حدود الصين وروسيا. كفاية وحركة البنتاجون الغير عنيفة.

ويقول إنغدال : «كفاية تعني يكفي. الغريب أن المخططين في الصندوق الوطني للديموقراطية في واشنطن والمنظمات الغير حكومية ذات العلاقة بالثورة الملونة يبدو أنها تفضل أسماء إبداعية جذابة جديدة لثورة مصر الملونة. في ثورتهم الوردية في نوفمبر ٢٠٠٣ في جورجيا اختارت المنظمات الغير حكومية الممولة من الولايات المتحدة كلمة كمارال من أجل التعريف بحركة تغيير النظام الشبابية. كمارا في اللغة الجورجية تعني أيضاً يكفي ومثل كفاية كمارا في جورجيا أيضاً تم بناؤها بواسطة مدرين تمولهم واشنطن من الصندوق الوطني للديموقراطية NED ومجموعات أخرى مثل مجموعة الجنرال شارب التي سميت بشكل خاطئ معهد البيرت أينشتاين والتي تستخدم تعريف شارب «حرب اللاعنف» والعديد من شبكات الشباب في جورجيا مثل كفاية تم تدريبها بعناية كشبكة فضفاضة لا مركزية من الخلايا وتجنب عمداً أن تكون منظمة مركزية يمكن تحطيمها أو تؤدي إلى إيقاف الحركة. وتم تدريب الناشطين على تقنيات المقاومة الغير عنيفة في المنشآت الرياضية ما يجعلها تبدو غير ضارة. وأعطى الناشطون أيضاً تدريبات في التسويق السياسي والعلاقات الإعلامية وتعبئة وتجنيد المهارات.

ويقول إنغدال : «كفاية كجزء من حركة ٦ ابريل الغير متبلورة تم الاستفادة منها مبكراً على وسائل الإعلام الاجتماعية الجديدة والتكنولوجيا الرقمية كوسيلة رئيسية للتعبئة. بشكل خاص المدونات السياسية والأفلام القصيرة على اليوتيوب والصور

الفوتوغرافية الغير خاضعة للرقابة كان يتم نشرها بمهارة بالغة وبطريقة احترافية. وفي مسيرة تعود إلى ديسمبر ٢٠٠٩ أعلنت كفاية الدعم لترشيح محمد البرادعي في انتخابات الرئاسة المصرية عام ٢٠١١».

وكان وليام إنغدال قد ذكر في مقال نشره موقع «غلوبال ريسرتش» الكندي أن الهدف الرئيسي من مشروع الشرق الأوسط الجديد تأمين سيطرة أميركية مطلقة على أكبر حقول النفط في العالم للتحكم في السياسات المستقبلية لعدة دول وعلى رأسها الصين.

وشدد إنغدال على أن الحرب التي تشنها واشنطن بأداتها «الناتو» لم تكن يوماً لتحقيق الحرية والديمقراطية في ليبيا بل تهدف إلى الضغط على الصين اقتصادياً وخصوصاً بعد أن ضيقت الصين المساحة اقتصادياً بينها وبين الولايات المتحدة.

ولفت إنغدال إلى أن حرب «الناتو» على ليبيا لم تكن إلا لأجل النفط ومنع الصين من استيراده عبر الشرق الأوسط إضافة إلى إبعادها عن مصادر المواد الخام أي إن الحرب على ليبيا كان من أهدافها الضغط على الصين.

وأضاف إنغدال أن محاولات منع الصين من نفط ليبيا ظهرت جلياً في خطابات ما يسمى المعارضة الليبية التي تحدثت عن مشاكل قد تنتج مع شركات صينية وروسية نتيجة موقفها من حرب الناتو على ليبيا.

ولفت إلى أن انتشار الشركات الصينية المتخصصة بالطاقة والمواد الخام في إفريقيا يشكل إنذاراً خطيراً لواشنطن التي تحاول فرض سيطرتها على القارة السوداء منذ الحرب الباردة.

وقال إنغدال إن واشنطن غيرت من لهجتها تجاه الصين واصفة إياها بالدولة المعادية رغم أن الصين أكبر دائن للولايات المتحدة.

وأشار إنغدال إلى أن الولايات المتحدة ستستخدم آلة دعاية مضللة لتشويه صورة

الصين عبر شبكات سي إن إن وبى بي سي وصحيفتي نيويورك تايمز وغارديان في محاولة لمعاقبتها كونها أصبحت أكثر استقلالية وقوة خصوصا من الناحية الاقتصادية ما يثير حساسية الكثيرين في وول ستريت.

وذكر إنغدال أن تعزيز الصين لعلاقاتها مع الدول الإفريقية وخصوصا تشاد والسودان دفع الولايات المتحدة لتقسيم السودان.

وفي حديث لويليام إنغدال لصحيفة «الصباح» الأسبوعية التونسية

حول الأهداف الأمريكية من «الربيع العربي»، رفض المحلل والكاتب الأمريكي أن يتم تصنيفه من أنصار نظرية المؤامرة، بالرغم من أن كتاباته تزخر بأفكار يرى البعض أنها تستمد من هذه النظرية. فهو يعتبر حرب الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق تعلقة لفرض سيطرتها على الاقتصاد العالمي على امتداد العقود القادمة، إلى جانب آراء أخرى مثيرة للجدل، ولعل خبرته الاقتصادية قد جعلته يدرك خفايا سياسات الدول الكبرى التي تقوم في معظمها على حماية مصالحها الاقتصادية.

و يقدم إنغدال تصورا مخالفا للربيع العربي والتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حول هذه النقاط ومحاور أخرى من خلال الحوار التالي كما جاء في «الصباح»:

*** تقدم في كتاباتك أطروحة مختلفة لتفسير ما يسمى بـ «الربيع العربي» إذ تعتبره سيناريو من إخراج الولايات المتحدة، فما هو الهدف منه؟**

- إن ما يسمى بالربيع العربي مخطط وقع التحضير له منذ سنوات في مراكز بحث وتفكير عديدة في الولايات المتحدة ترتبط بوزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون ووزارة الخارجية.. والهدف منه هو خلق تغيير كبير في علاقات القوة على امتداد الهلال الإسلامي من أفغانستان وباكستان إلى شمال إفريقيا.. وأحد أبرز الأهداف التي يسعى هذا المخطط إلى تحقيقها هو تمكين حلف شمال الأطلسي من تعميق سيطرته العسكرية على احتياطات النفط في هذه المنطقة الحيوية إلى جانب السيطرة

على النمو المستقبلي للصين وروسيا وبلدان الاتحاد الأوروبي.. أما الهدف الثاني فيتمثل في خلق حرب في العالم الإسلامي كما أشار إلى ذلك هنري كاسنجر. وإذا ما اعتبرنا أنّ محور بيكين موسكو-طهران هو المثلث المعارض لاستراتيجية البنتاغون المهيمنة أو يمكن أن نطلق عليه كما يحلو للبعض تسميته خطة لإنشاء امبراطورية عالمية لأعمال النهب تقودها البورصة الأمريكية «وول ستريت» ومدينة لندن فإن الهدف هو محور المثلث تماما.. والحرب ضد سوريا هي جزء مفصلي في هذه الخطة.. وكما كتب المختص في العلوم السياسية البولندي الأمريكي زيغنيو بريجنسكي عام ١٩٩٧ «المنافس الوحيد الممكن لهيمنة القوة العظمى الوحيدة في العالم هو شكل من أشكال التعاون بين الدول في آسيا وأوروبا».

وهذا التعاون يبرز بالخصوص من خلال منظمة شانغهاي (منظمة شانغهاي للتعاون هي منظمة دولية تضم عدة دول في شرق آسيا أبرزها هي الصين وروسيا أسست عام ٢٠٠١ وتهدف إلى مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف، والحركات الانفصالية، والتصدي لتجارة الأسلحة والمخدرات. إلا أن الكثير من المحللين يراها كحلف عسكري جديد يهدف إلى مواجهة حلف الناتو.) أو يتخذ مظاهر أخرى كنتيجة مباشرة للحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق واليوم في سوريا..

وقد بدا الربيع العربي أولا في تونس ومصر لتمكين البنتاغون من استعادة سيطرته على كامل المنطقة.. وهو حقيقة مشروع خطير وضخم يمكن أن يؤدي إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة هذا إذا اعتبرنا أنّها لم تبدأ بعد..

*** تابعنا صراعات خفية وأخرى معلنة بين الولايات المتحدة وروسيا في سوريا، هل يفسر ذلك استمرار الأزمة هناك؟**

- إنّ سوريا تعد خطوة محورية في الأجندة الأمريكية لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير للسيطرة العسكرية على العالم الإسلامي من كابول إلى الرباط.. وبالنسبة إلى روسيا تعد سوريا المنفذ الوحيد المتبقى على البحر في المتوسط لكنها أيضا مفتاح

التصدي لتدمير النظام في إيران والذي من شأنه أن يضعف المحور الآسيوي الروسي المعارض الوحيد للعولمة والتي يصفها دفيد روكفيلير في مذكراته بـ «النظام العالمي الجديد»..

*** أحد أهم العوامل التي تبرر بها الولايات المتحدة حضورها في المنطقة هي مواجهة خطر الإرهاب، كيف ترى ذلك؟**

- إنّ منظمات على غرار القاعدة في المغرب الإسلامي يجب أن تعد إحدى الصناعات الأمريكية وفي بعض الأحيان فرنسا وبعض مصالح الاستخبارات الغربية لتلعب القاعدة دور الوكيل الذي ينفذ سرياً سياسة حلف شمال الأطلسي في إفريقيا. وسيطرة هؤلاء العملاء على شمال مالي منذ جانفي هو نتيجة مباشرة لرغبة البنتاغون في إنشاء محور مؤسسة عسكرية في مالي للسيطرة على هذه المنطقة بأكملها في أفريقيا والسيطرة على النشاط الاقتصادي الصيني في القارة. كما أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «CIA» والاستخبارات البريطانية «MI 6» قد عملت مع الإخوان المسلمين لعقود من الزمن.. والآن هم يحاولون الاستفادة من الإخوان لدعم سيطرة البنتاغون على المنطقة.

*** وفيما يخص تونس؟**

- المصالح الأمريكية الجديدة في تونس ليست لها علاقة تذكر بمساعدة التونسيين على تحقيق الأمن والرخاء الاجتماعي.. إنّ الأمر يتعلق بالخصوص بنهب الموارد التونسية والسيطرة على القوة العاملة في البلاد تحت غطاء دعم الاقتصاد.. إنّ ذلك مثير للقلق فيكفي أن نتذكر «المساعدة الاقتصادية» التي قدمها الرئيس بيل كلنتون لهايتي بعد الكارثة، حتى نتعرف أنّ الحقيقة تكمن في فتح هايتي لاستثمارات استعبادية لليد العاملة هناك أمام أصدقائه ومعارفه..

ويرى الكثيرون أن الربيع العربي الذي خطط له الكونجرس عام ٢٠٠٣ واكب عمليات السلب والنهب والفساد الذي استشرى في البلدان العربية ليكشف عن قناع

الغرب الحقيقي الذي لم ولن ينادي بالديمقراطية وحقوق الانسان المزعومة التي يتغنى بها.

وقد أشار إنغدال نفسه مؤلف كتاب «الهيمنة الكاملة والديمقراطية الاستبدادية في العالم الجديد» حيث قال إن التونسيين لم يحققوا شيئاً فالإقتصاد التونسي في أسوأ حالاته فقد تم اختيار تونس لتكون حجر الزاوية في لعبة الدومينو في استراتيجية زعزعة الاستقرار في المنطقة والمخطط له بعناية فائقة هذه الاستراتيجية كانت مقررة لأكثر من ١٠ سنوات في البنتاجون زمن إدارة بوش الابن لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد تلك الاستراتيجية التي لا يقصد بها جلب الاستقرار أو الديمقراطية للمنطقة ثم أشار الكاتب إلى أن الغضب المستمر رغم التغيير الذي حدث ويحدث مستمر وسيستمر لأن المنظمات الأجنبية الغير الحكومية التي يمولها الكونجرس كمنظمات حقوق الانسان المسيسة تعمل على تأجيج المتظاهرين وتخصيم الجيوش ضد هذه التظاهرات وضد تلك المنظمات الفكرة هي خلق أكبر قدر من الفوضى في المنطقة.

ويعتقد انجدال أن ذلك كله من أجل تجهيز دور أكبر لحلف شمال الأطلسي بشكل دائم في المنطقة أما عن ليبيا فقد أشار إلى أنهم يتطلعون إلى الاستقرار لكن هذا لن يتم وسيكون مصيره الجحيم الخالص لأن جماعات المعارضة قد أعطيت وعداً من الفرنسيين قبل الإطاحة بحكومة القذافي انها سوف تحصل على جزء من الثروة النفطية في الوقت الذي كان يتم فيه تسليحهم من الدول الغربية والآن يجري تحويل ليبيا لأداة مساعدة والدليل وجود حاملة طائرات ضخمة قبالة السواحل الليبية تابعة للناتو وذلك لاستخدام النفط الليبي كأداة تفاوض مع اليابان فقد وعدت هيلاري كلينتون اليابان بالنفط الليبي مقابل خفض كمية استهلاكها من النفط الإيراني وذلك من أجل الضغط الاقتصادي على إيران لذلك كله فإن اللعبة في ليبيا لعبة نفط لاعلاقة لها بالرفاهية أو الديمقراطية المزعومة وكذلك عسكرة المنطقة بالكامل على نطاق بري واسع.

أما عن سوريا والتي هي على شفا حرب أهلية أن الذي يدفع الصراع في سوريا

هو ذاك المخطط الشمولي للربيع العربي بأكمله والذي بدأ من أفغانستان ليصل إلى المغرب العربي هذا المخطط الذي يجري فية تحويل العالم الإسلامي كله في إطار الخطة التي تقدمت بها إدارة بوش الابن عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ بعد احتلال العراق فما هي إلا سلسلة كاملة من عمليات زعزعة الاستقرار من شأنها تعيد رسم الخريطة برمتها في الشرق الأوسط وذلك للسيطرة على أماكن تدفق الطاقة بالكامل نحو تنفيذ أجندة أكبر من ذلك بكثير.

فمنذ منتصف التسعينيات والأمريكيون يروجون لخيار «الدمار الخلاق» في الشرق الأوسط أي مشروع القلب الجذري لأوضاع المنطقة، لتصحيح اختلالاتها الحادة والمتفاقمة، وتأهيلها للديمقراطية والحرية، في مقابل خط المهادنة الذي طبع مسلك الإدارات الأمريكية المتتالية مع الأنظمة القائمة.

ولهذا الغرض، كان مشروع غزو وتدمير العراق الذي أطلقوا عليه اسم «تحرير العراق» الذي أريد مدخلا لإعادة صياغة الفضاء الشرق أوسطي، من منظور أن قلب النظام الحاكم في بغداد سيؤدي تلقائيا إلى إحداث زلزال نوعي في باقي دول المنطقة، يكون له تأثير مشابه لانهار جدار برلين في أوروبا الشرقية.

ولم يكن الرئيس الأمريكي - آنذاك - جورج بوش لي قدم على هذه الخطوة لولا هجمات ١١ سبتمبر ضد واشنطن ونيويورك، التي وفرت الغطاء وقدمت الذريعة لكي ينفذ المحافظون الجدد مخططهم الموجود سلفا، وفق قناعاتهم بأطروحتهم الأيديولوجية المتمثلة في أن حماية مصالح الولايات المتحدة الحيوية في العالم مرهونة بتعميم النموذج الأمريكي.

ومن المعروف أن هذا الإيمان بسمو الحضارة الأمريكية وصلاحياتها الكونية الشاملة، يمثل أحد ثوابت الخطاب السياسي الأمريكي، وقد تنبه الكسيس دي توكفيل، في كتابه حول الديمقراطية الأمريكية الصادر عام ١٨٣٠م إلى هذه الحقيقة، ملاحظاً أن الأمريكيين يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم «الشعب الوحيد المتدين والمتنور والحر».

وهو المعنى نفسه الذي عبر عنه مفكر أمريكي معاصر، هو بنجامين بربر بقوله «في كامل تاريخنا احتفظنا بفكرة أمريكا بريئة في مواجهة عالم صعب وفاسد».

ومن منطلق هذا السمو، وباعتبار هذا الاستثناء الفريد، يتعين على أمريكا حمل رسالة الحرية والفضيلة إلى العالم.

وتتضح خطابات الرئيس بوش بهذه المعاني، التي تشكل الخلفية الأيديولوجية لمشروعه الإصلاحى للمنطقة الشرق أوسطية، المتمحور حول كسر طوق الاستبداد وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية.

ويمكن العودة إلى تصريح الرئيس بوش لصحيفة «واشنطن بوست» (١٢ يناير ٢٠٠٥) «إذا أردتم أن تعرفوا ما أفكر فيه بخصوص السياسة الخارجية، ما عليكم إلا ان تقرأوا كتاب حالة الديمقراطية، إنه كتاب رائع».

وقد أعلن الرئيس بوش أنه وزّع العديد من نسخ الكتاب على مستشاريه وبعض أصدقائه من رؤساء الدول. وقد كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أن شارانسكي (مؤلف الكتاب) استقبل في البيت الأبيض في نوفمبر ٢٠٠٤، وشكل خطابه جوهر البرنامج الانتخابي للرئيس بوش في دورته الرئاسية الجديدة، كما أحالت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس إلى الكتاب ذاته في مقابلتها مع الكونغرس عند تعيينها، واعتبرته فتحاً في العلاقات الدولية.

والفكرة الأساسية التي يتأسس عليها الكتاب هي اعتبار الإرهاب نتاجاً طبيعياً ومباشراً للاستبداد، وللقضاء المبرم عليه، لا بد من بلورة مشروع عالمي واسع وصارم للقضاء على الديكتاتورية، من خلال إسقاط الأنظمة الأكثر شمولية، والضغط بمختلف الوسائل على بعض الأنظمة الأخرى، واحتضان المعارضات المناوئة للأحكام المستبدة.

ولا يتعلق الأمر بالنسبة لشارانسكي بمجرد اختيار أخلاقي أو أيديولوجي، بل بشرط لا غنى عنه للسلم الدولي.

ويستند شارانسكي في كتابه إلى الدبلوماسي الأمريكي مارك بالمر، الذي أصدر عام ٢٠٠٣ كتاباً مثيراً بعنوان «تخطيط الشر الحقيقي»، وضع فيه خطة متكاملة للتخلص من الاستبداد قبل عام ٢٠٢٥، معتبراً أن هذا المشروع ليس مطلوباً فحسب، بل قابلاً للتحقيق، وبوسائل شتى ليست عنيفة في الغالب.

وبالرجوع إلى تصنيف منظمة بيت الحرية (التي يشرف عليها بالمر نفسه)، يخلص إلى أن ٢٣ من بين دكتاتوريي العالم يوجدون في منطقة الشرق الأوسط، مما يؤهلها لتكون ساحة هذه المعركة «المقدسة» لفرض الحرية وإنهاء الاستبداد.

أما الوسائل التي ينصح باستخدامها فتتراوح بين إنشاء قطاع وزاري لإسقاط المستبد، وإصدار قانون دولي يعتبر الديكتاتورية جريمة ضد الإنسانية، وإنشاء تحالف دولي واسع لمقاطعة الأنظمة الدكتاتورية والعمل على إسقاطها، ودعم المعارضات الداخلية وحماتها.

والمعروف أن بالمر، الذي كان مقرباً من الرئيس بوش الأب، واضطلع بدور أساسي في الدبلوماسية الأمريكية خلال السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، يمارس تأثيراً واسعاً حالياً في دائرة القرار، وينظر إلى كتابه المذكور بصفته دليلاً عملياً للسياسة الخارجية الأمريكية.

وفي ٢١ فبراير ٢٠١١ قدمت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، تقريراً خطيراً وصفت فيه «جين شارب» بأنه الرجل الذي يرجع إليه الفضل في إسقاط الرئيس المصري حسني مبارك.

وهكذا يظهر اسم ورسم الفيلسوف الأمريكي اللا عنفي «جين شارب»، صاحب الثورات الملونة هذا الذي يرى كثير من المراقبين أنه الأب الروحي لثورة ٢٥ يناير وإن أنكر الرجل ذلك جملة وتفصيلاً..

لكن شارب ينفي مع ذلك قيامه بإجراء أي اتصالات بالمتظاهرين المصريين، رغم علمه مؤخراً بأن جماعة الإخوان المسلمين في مصر قد قامت بنشر كتابه «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» على موقعها الإلكتروني.

ويضيف : «أنا أنظر إلى الثورة التي أطاحت بمبارك على أنها دليل على التشجيع ولذا فإن المصريين هم من قاموا بذلك.. ولست أنا».

ومع ذلك فجماعة «اوتوبور» أي الحركة الصربية المعارضة التي طردت الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش والتي آمنت بفكر شارب قد أضحت بمثابة مركز الجذب لكافة الجماعات الإيديولوجية المعارضة للأنظمة الحاكمة حول العالم، شرقا وغربا بل باتت مركزا للتدريب الخفي والعلني في آن.

إضافة إلى ذلك فقد نشأت جماعة صربية أخرى عرفت باسم منظمة «كانفاس» والتي هي اختصار للاسم الأصلي «مركز المقاومة السلمي العالمي» والذي أسسه وموله المليونير بيتر اكرمان.

واكرمان هو تلميذ مخلص لجين شارب، ويقول البعض إنه طبعة كربونية من الملياردير اليهودي جورج سورس، وان اختلف عنه ظاهريا، وسورس هو الرجل الناشر للفوضى في آسيا وشرقها نهاية التسعينيات، ومغلب القطب للقوى المالية العالمية الخفية، واکرمان معروف بعلاقاته المتعددة بمراكز دراسات وأبحاث ومؤسسات حقوقية ومنظمات مجتمع مدني، عليها غبار كثير لارتباطها بأذرع استخباراتية حول العالم.

والخطر بالفعل في المشهد هو ما أكده «سي. بوبوفيتش» مدير «كانفاس» في بلجراد في تشرين الثاني نوفمبر من العام ٢٠١٠ أي قبل ثورة يناير بأقل من شهرين وهو أنهم عملوا مع المصريين، وان هذا التعاون هو ثمرة جهود جين شارب» الفكرية، وأفكاره المتعلقة بالنضال السلمي.

وقد أدار أكرمان بالفعل منذ عدة سنوات ورشة نظمها «المركز الدولي أو العالمي للمقاومة السلمية «كانافاس» في القاهرة، وقد صرح لاحقا بعض الذين شاركوا في تلك الورشة بأنهم أضحوا من الناشطين في الثورتين اللتين شهدتهما كل من تونس ومصر، وأنهم قاموا بترجمة مقتطفات من كتابات شارب إلى اللغة العربية، وأنهم تمسكوا برسالته التي تتحدث عن «مهاجمة نقاط ضعف الحكام المستبدين».

ورغم نفى شارب دوره في ثورة يناير إلا أنه هو نفسه في كتابه الأحدث «الانقلاب المضاد» الذي صدر قبل ثورة يناير نجده يعترف بأن مصر معرضة لانقلاب يستغل مشاعر الظلم ويرسم من جديد «خريطة طريق» للمصريين وكيف لهم أن يهزموا الثورة المضادة... كيف ذلك؟

ويرى شارب بداية الأمر أن الفترات الانتقالية التي تتبع انهيار الديكتاتورية هي مهمة للغاية وخطيرة جدا، ذلك أن الهياكل الديمقراطية الجديدة، أو حتى إجراءات مبادئها قد لا تكون تأسست بعد بشكل واضح وقد تكون ضعيفة لهذا يجب أخذ الحذر الشديد في التعامل السياسي.

والمثير في صفحات كتاب «جين شارب» الجديد عن الانقلاب المضاد الدقة شبه المتناهية في توصيف المشهد المصري على الخصوص بعد عام من ثورة ٢٥ يناير وتغير النظام السياسي المصري الحاكم، إذ يشرح الأسباب التي تدفع في طريق الانقلاب حال توافرها، لا في مصر فقط بل في أي مجتمع يعيش نفس الظروف التحريرية الثورية، ومن أهمها في تقديره حالة عدم الاستقرار الاجتماعي، وتفاقم المشكلات الاقتصادية، ونشوء الصراعات السياسية الحادة أو العنف الداخلي واستفحاله وصولا إلى تفشي الاغتيالات، والتي قد تدفع الشعب لقبول حكومة قوية تعد باستعادة النظام وإنهاء الأزمة.

وقد لاحظ المحلل الجيوسياسي والمؤرخ الدكتور وبستر ترايلي، أوجه التشابه المشبوهة بين الاضطرابات المصرية وانتفاضة صربيا المعروفة عام ٢٠٠٠ والتي دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

و تم تمويل أوتبور في صيربيا أو المعارضة بالملايين من قبل منظمات الديمقراطية في الولايات المتحدة. وكان شعارها «قبضة اليد» في الإشارات واللوحات والقمصان بحكم سلوبودان ميلوسوفيتش في عام ٢٠٠٠.

ويقول «نفس الشعار تم استخدامه بعد ١١ سنة عبر المحيط إلى شوارع القاهرة، فهل يمكن أن تكون هذه الشعارات مجرد مصادفة؟ هذا مناف للعقل».

خلاصة القول، الثورات العربية ربما فاجأت الكثيرين لأن القناعة التي كانت سائدة هي أن الإنسان العربي فقد الإرادة كما القدرة على التغيير، ولأن العديد من الأنظمة التي غرقت في الفساد والاستبداد، ركنت إلى القناعة بأن قبضة أجهزتها الأمنية قادرة على منع أي تحرك للإطاحة بها.

لهذا بدا تأثير المفاجأة واضحا على نظامي بن علي ومبارك اللذين اضطرت ردود فعلهما لأنهما لم يكونا يصدقان ما يحدث، ولم يقدر أحجم الغضب الكامن تحت السطح، ولم يتوقعا ذلك السقوط السريع.

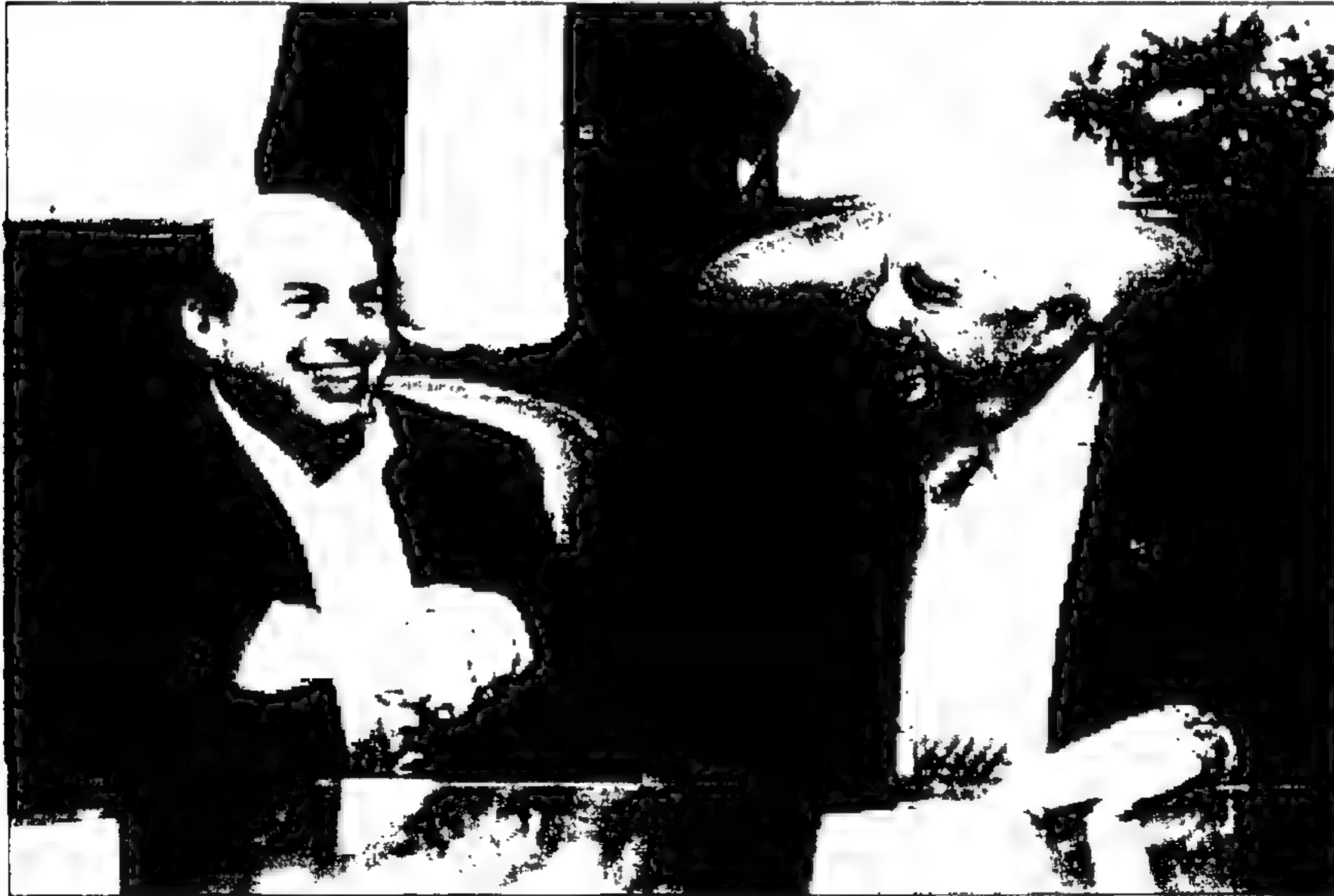
وقد استوعبت الأنظمة الأخرى حجم ما يحدث أمامها، حتى بدأت الثورات تواجه قمعا أشد، وبالتالي تغرق في بحور من الدم وتأخذ وقتا أطول في تحقيق التغيير، مثلما رأينا في ليبيا ثم في اليمن والآن في سوريا.

الربيع العربي كان زلزالا سياسيا هز المنطقة، ولا يزال، ومحاولة فهمه وتحليل أسبابه ونتائجه لا يمكن أن تدور فقط حول نظرية المؤامرة الخارجية، وإنما يجب أيضا ألا تتجاهل كل العوامل والتراكمات الداخلية، في الوقت الذي نرقب فيه الغرب وهو يحاول أن يستغل الفوضى وما يتبعها من دمار خلاق لركوب هذه الثورات وتطويعها أو تركيعها.

ملف وثائقي



المنشق السوفييتي السابق ووزير شؤون يهود الشتات الإسرائيلي ناتان شارانسكي الذي استقال من حكومة شارون عام ٢٠٠٥ احتجاجا على قرار الخروج من غزة ، والذي أصبحت نظرياته في الفوضى البناء والدمار الخلاق في الشرق الأوسط المرشد الهادي بالنسبة لإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن .

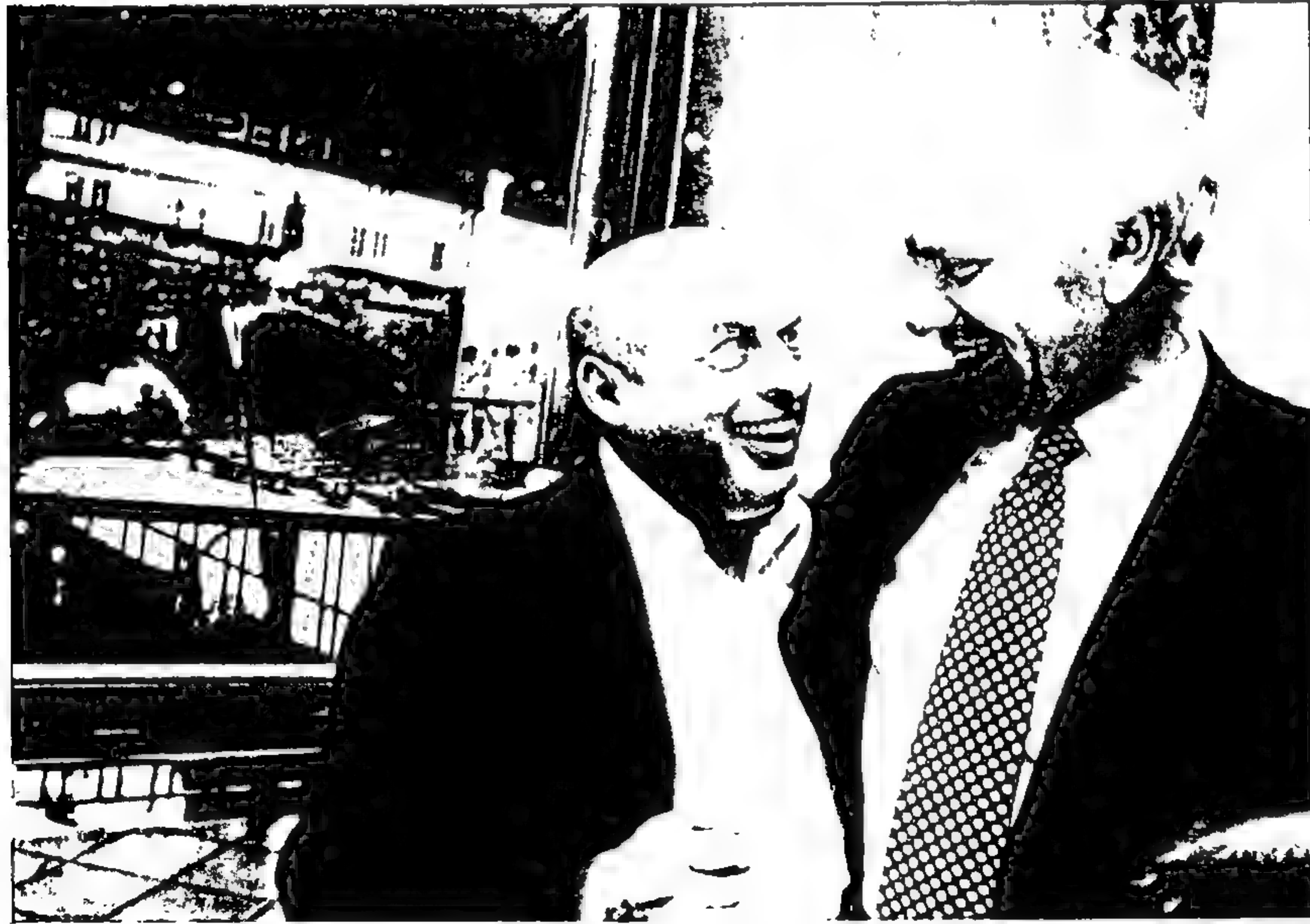


شارانسكي الوزير في حكومة إسرائيل ولقطة مع مجرم الحرب شارون إبان وجوده بالوزارة.

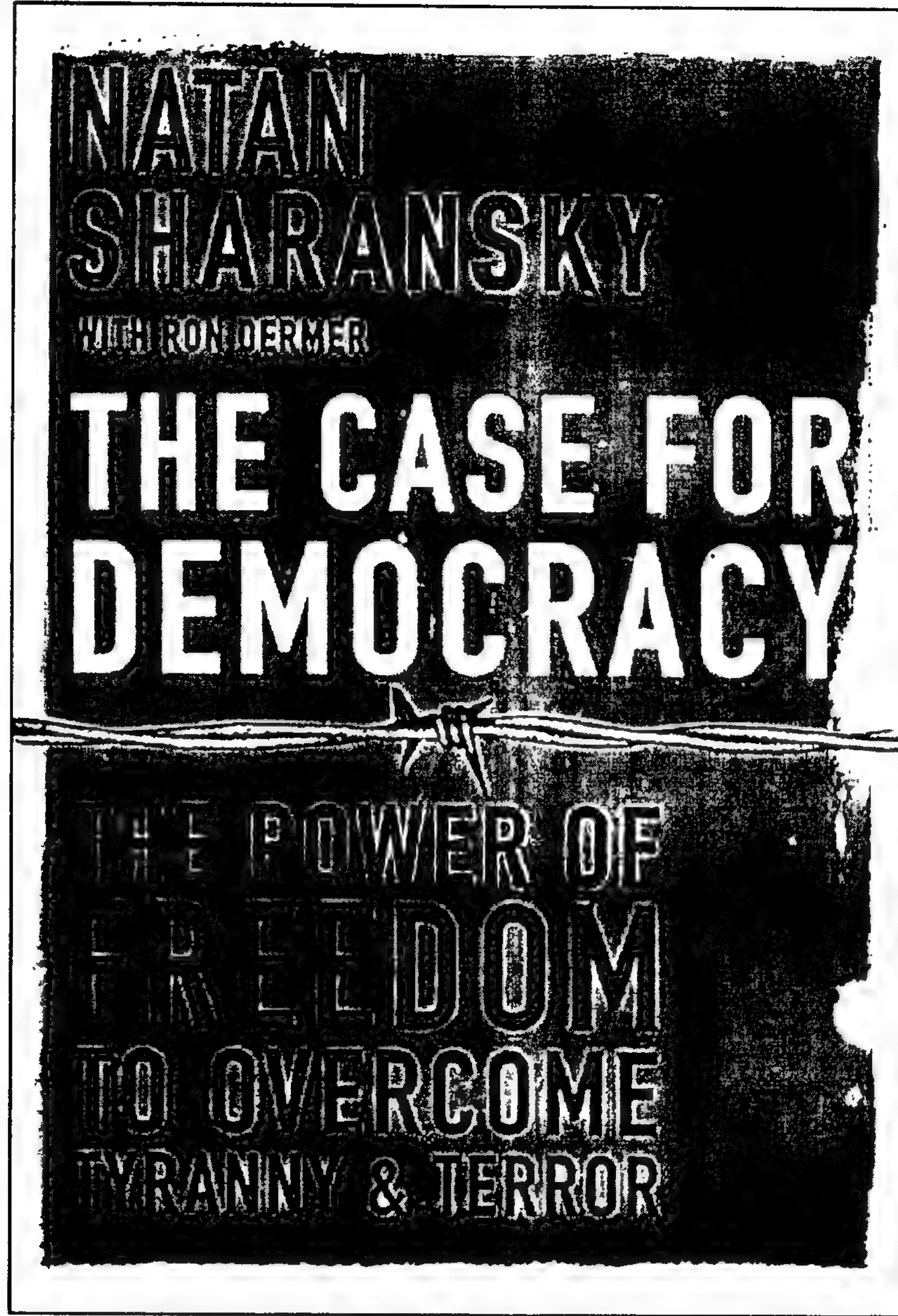
..... الفوضى البناءة .. الدمار الخلاق . الثورات الملوثة



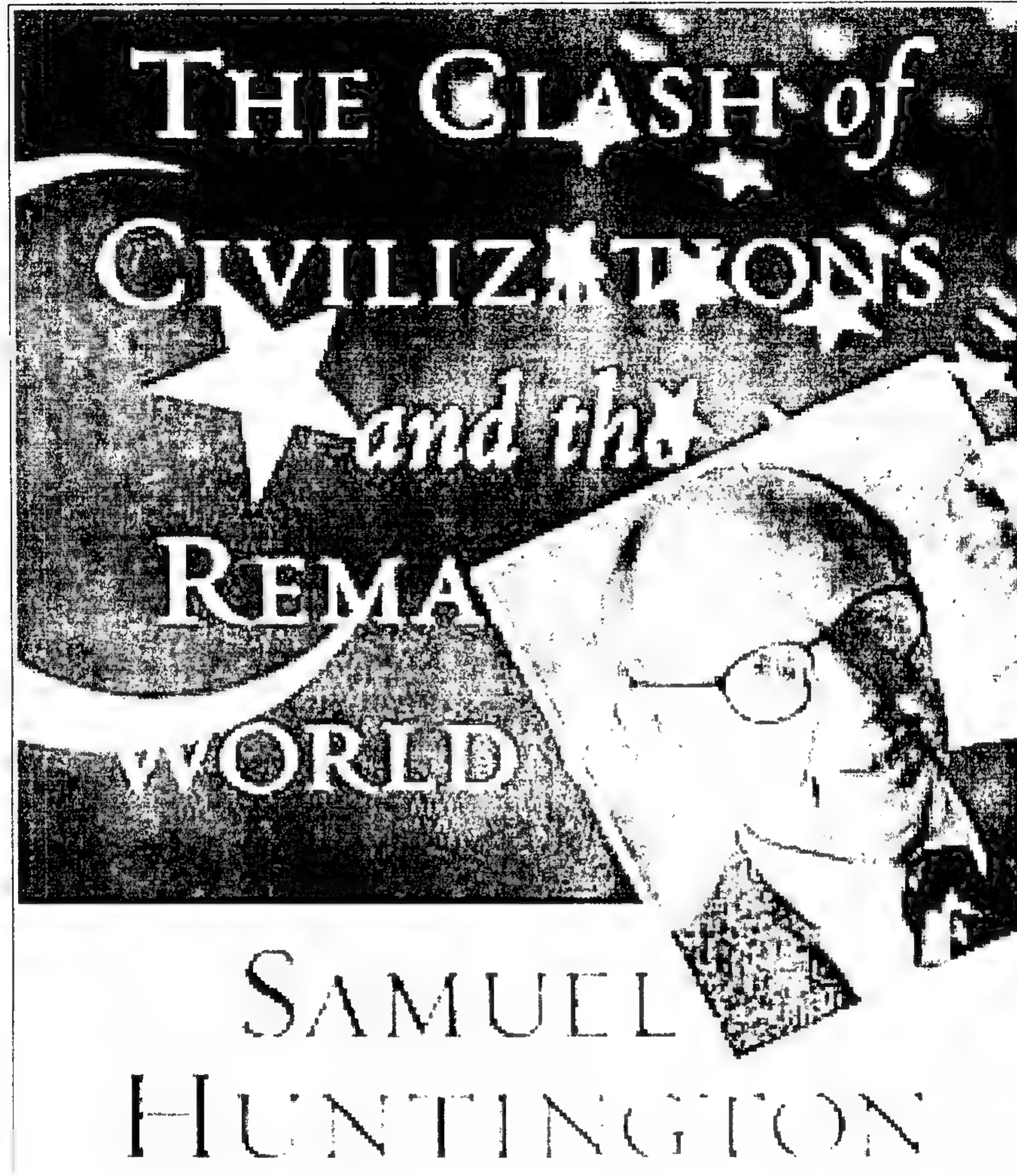
بوش يقلد شارنسكي اعلى وسام في امريكا تقديرا لخطته الشيطانية !



ولقطة مع ريتشارد بيرل أحد أكبر صقور اللوبي اليهودي في أمريكا .



كتاب شارنسكي « قضية الديمقراطية » الذي قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في بداية رئاسته إن من يريد فهم سياساتي في الشرق الأوسط أن يقرأ هذا الكتاب.



صموئيل هنتجتون صاحب كتاب « صدام الحضارات » الذي يعتمد نظرية «الفوضى البناء» وما سيتلوها من « دمار خلاق » في الأساس على ما أسماه بـ «فجوة الاستقرار» وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر. فاتساعها يولد إحباطا ونقمة في أوساط المجتمع مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لا سيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية.



روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمؤسسة «واشنطن لسياسات الشرق الأوسط» ذات الميول الصهيونية أحد أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة، الذي اقترح إقصاء مصطلحي العالم العربي والإسلامي من القاموس الدبلوماسي الأميركي ومحاربة الهوية الإسلامية بلا هوادة.

..... الفوضى البناءة .. الدمار الخلاق .. الثورات الملوثة



برنارد لويس العراب الصهيوني صاحب أخطر مشروع في هذا القرن لتفتيت العالم العربي والإسلامي من باكستان إلى المغرب، والذي كانت قد نشرته مجلة وزارة الدفاع الأمريكية.

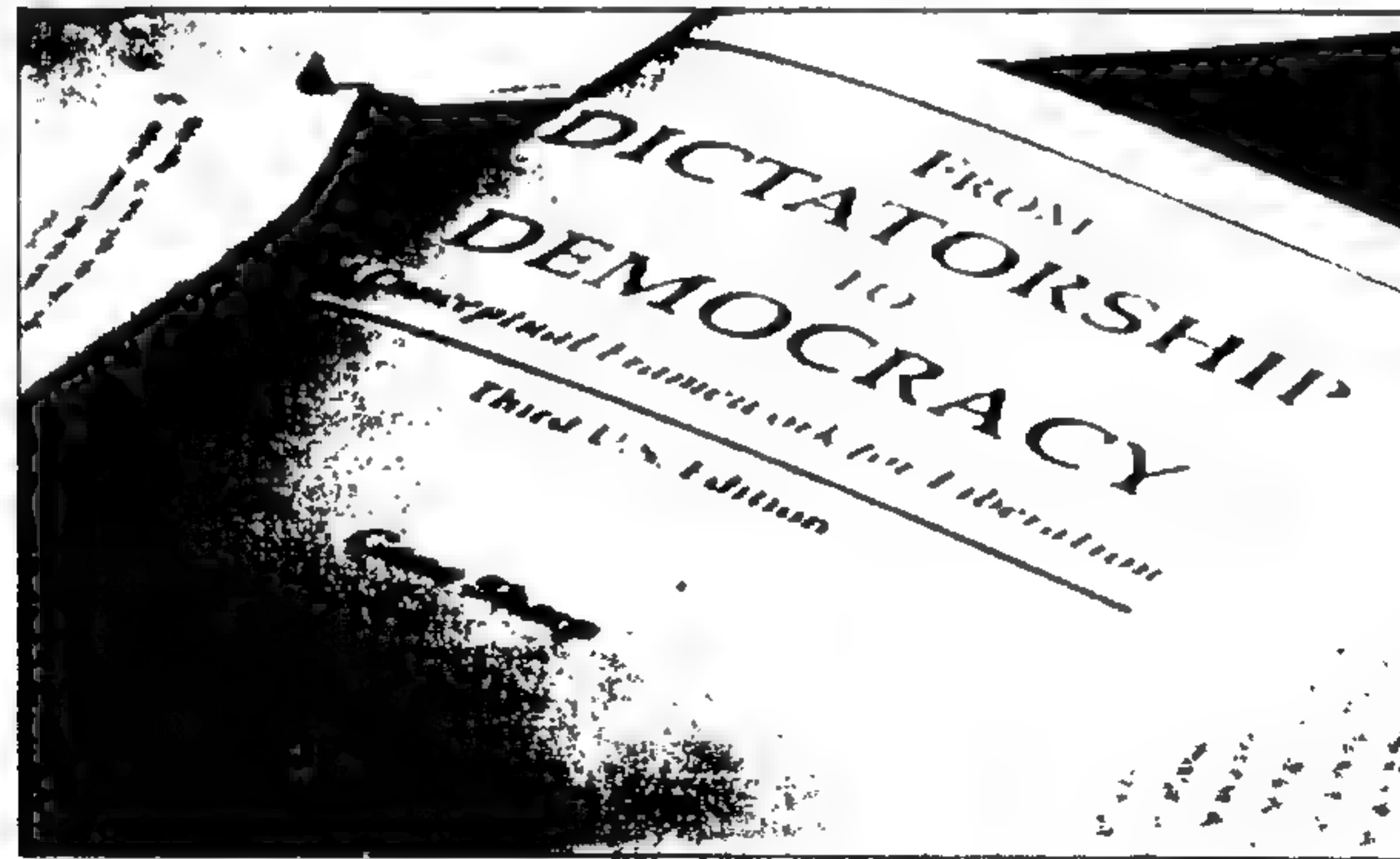


جين شارب أحد أبرز عملاء المخابرات المركزية الأمريكية والملقب بـ «ميكافيللي اللاعنف» و «الأب الروحي لثورات ألوان قوس قزح» أو «الثورات الملونة» ، والذي يتلقى تمويلات من مؤسسات الملياردير اليهودي الصهيوني جورج سوروس .

..... النوضى البناءة .. الدمار الخلاق .. الثورات الملونة



الملياردير اليهودي الصهيوني جورج سوروس ممول الفوضى والدمار
والثورات الملونة .

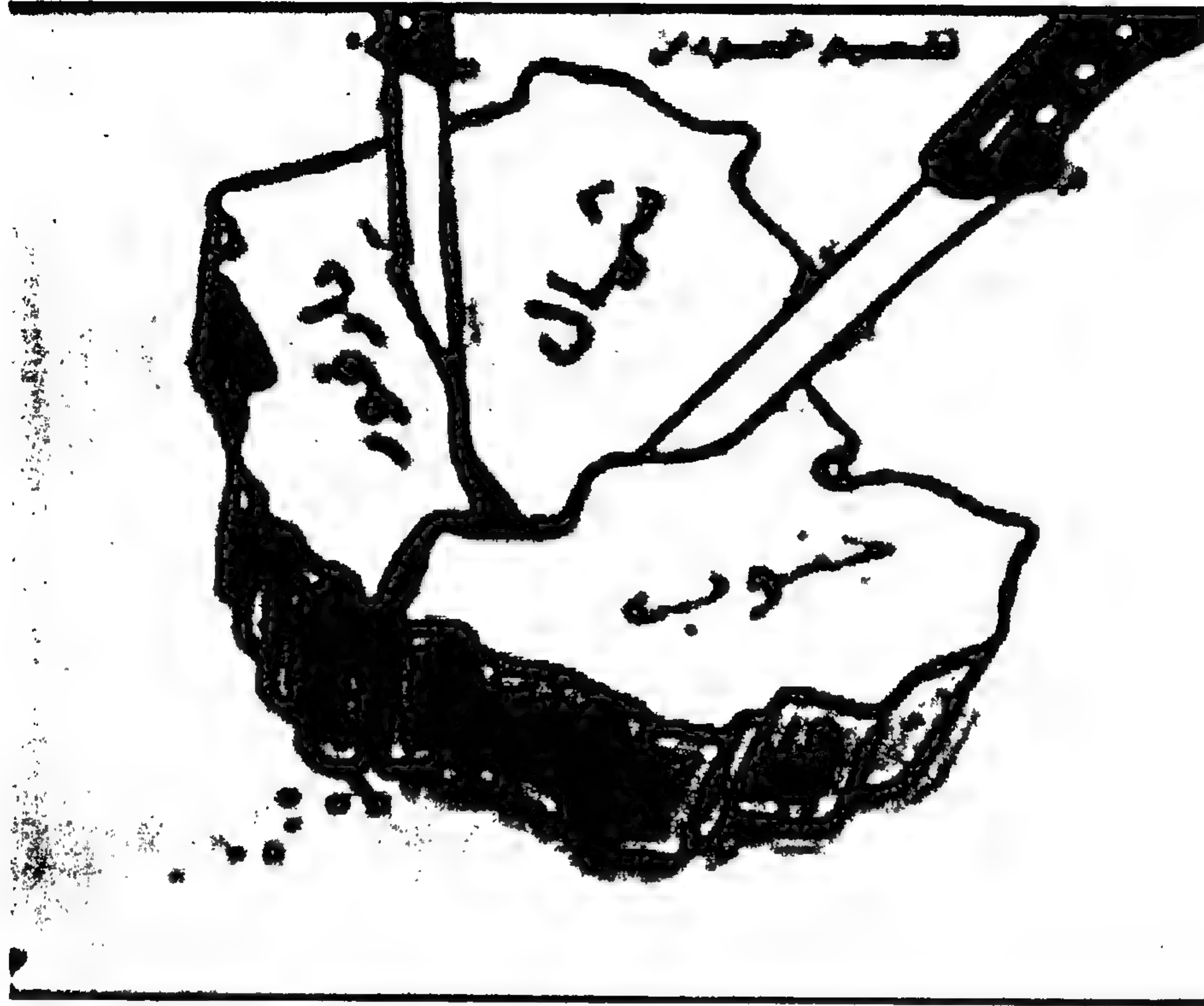


كتاب شارب «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» الذي وفر الغطاء النظري
للتورات الملونة بما يضمن للغرب الأمريكي هيمنته المطلقة على مقدرات الدول
والشعوب فيما بعد الثورات.



بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق رأس الأفعى وأحد مهندسي تفتيت الشرق الأوسط صاحب نظرية افتعال أمريكا لحروب جديدة بالمنطقة لـ «تصحيح حدود سايكس - بيكو» ليتم اقتسام ما هو قائم منها وبالطبع بما هو لصالح إسرائيل .

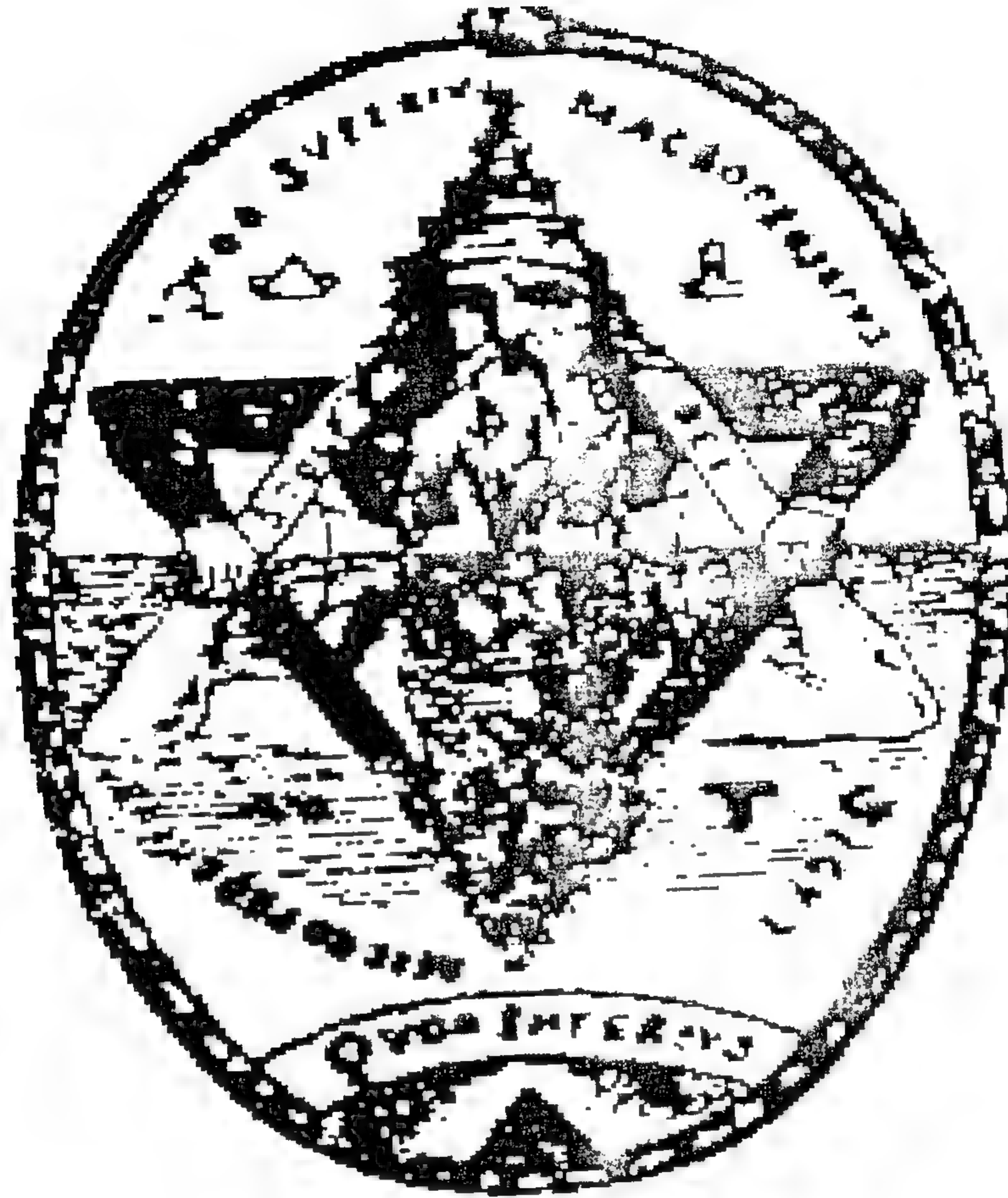
..... الفوضى البناء .. الدمار الخلاق .. الثورات الملوثة



السودان نموذج حتى لمشروع التقسيم الذي تضمنه مشروع الشرق الأوسط الكبير
«الأمريكي» وبالفعل تم تفتيته لدولة مسلمة في الشمال وأخرى مسيحية في الجنوب، ويجري
الآن التخطيط لإقامة دولة أخرى في دارفور .



الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز عندما كان يهاجم في خطابه الأسبوعي على التلفزيون جين شارب قائلا إنه يمثل خطرا للأمن الفنزويلي بكتاباتهِ التي تدعو لتفتيت الدول تحت دعوى الثورة من أجل الديمقراطية .

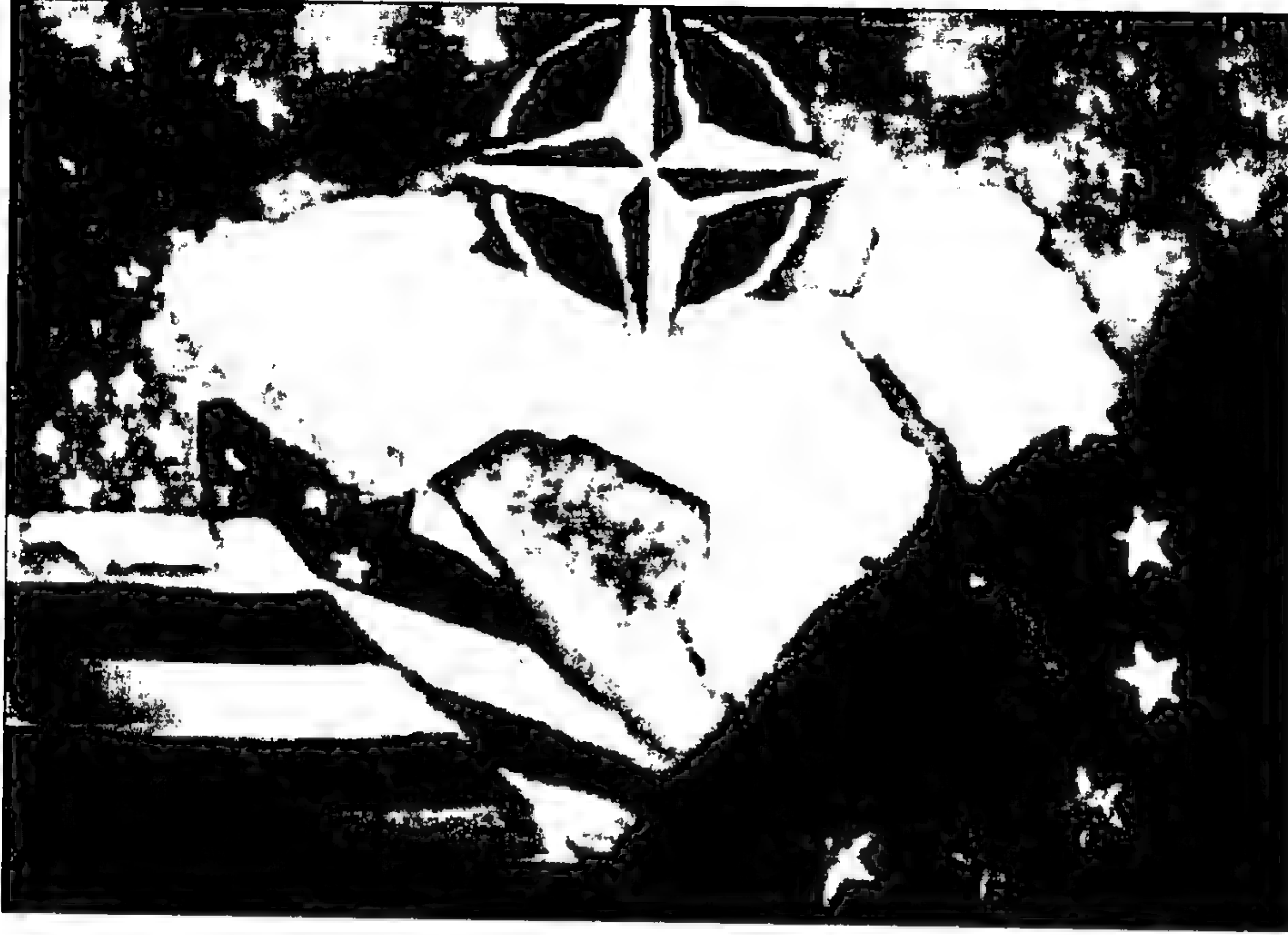


بروتوكولات حكماء صهيون التي استقى منها أصحاب الدمار الخلاق أفكارهم
السوداء حيث يقول البروتوكول الرابع : «كل جمهوريه تمر خلال مراحل
متنوعة: أولاها فترة الأيام الاولى لثورة العميان التي تكتسح و تخرب ذات
اليمين و ذات الشمال. والثانية هي حكم الغوغاء الذي يؤدي إلى الفوضى و
يسبب الاستبداد. إن هذا الاستبداد من الناحية الرسمية غير شرعي، فهو لذلك
غير مسؤول». وفي البروتوكول الخامس عشر «سنعمل كل ما في وسعنا لتدبير
عدد من الانقلابات السياسية المفاجئة التي سننظمها بحيث تحدث في وقت واحد
في جميع الأقطار، و سنقبض على السلطة بسرعة عند إعلان حكوماتها رسمياً
أنها عاجزة عن حكم الشعوب.



المنظمات الممولة للثورات الملونة ومن بينها فريدم هاوس التي تبدو في الصورة بينها ،
وتتهم بأنها أدوات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير .

..... الفوضى البناءة .. الدمار الخلاق .. الثورات الملوثة



هل يتحول هذا القرن إلى «القرن الأمريكي» الجديد كما يحلم ولا يزال اللوبي اليهودي في أمريكا وممثلوه الدائمون في الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، أم تقول الشعوب العربية وحكوماتها كلمتهم ؟

مصادر ومراجع

- نظرية الفوضى والدمار الخلاق ومخاض الشرق الأوسط الجديد - د. نهى خلف .
- كتاب ثروة بلا هوادة: تاريخ الرأسمالية - جويس أبلبي .
- الاستراتيجية الأمريكية لإخضاع صحوة العرب - أندرو غيفن مارشال.
- ماذا يقرأ الرؤساء - علي عبيد - صحيفة « البيان » الإماراتية.
- عصر الأحلاف أم عصر التحالفات : دراسة في اتفاقية بوش - المالكي - الدكتور وليد سعيد البياتي .
- كتاب « أرابيسك أمريكي .. دور الولايات المتحدة في ثورات الشارع العربي » - د. أحمد بسادة .
- الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة - ياسر ثامر .
- «الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية» - د. عمرو الشوبكي - المصري اليوم.
- الطريق الخطأ لنشر الديمقراطية في العالم العربي - مقال - زبيجنيو بريجنسكي
- الثورة وإشكاليات التحول الديمقراطي - رضوى عمار .
- الفوضى الخلاقة وأدواتها المخبرانية والتدميرية - هشام المشرمه .
- «الثورة والإصلاح» - د. عمرو الشوبكي - المصري اليوم.
- منظمات مصرية ممولة تطالب أمريكا بالتدخل - أسامة الدليل .
- كتاب الحجة من أجل الديمقراطية قوة الحرية في التغلب على الطغيان والإرهاب - ناتان شارنسكي.
- شرق أوسط إسلامي أم شرق أوسط ديموقراطي - مجدى خليل

- بعد مرور عام على ٢٥ يناير - جين شارب ... فيلسوف أمريكي أم عميل استخباراتي؟ - إميل أمين.
- نظرية الفوضى والدمار الخلاق ومخاض الشرق الأوسط الجديد - د. نهى خلف .
- ما بعد الفوضى الخلاقة .. التدمير الخلاق - إيناس نجلاوي.
- الخطاب الإصلاحى الجديد: الخلفيات الاستراتيجية والإشكالات النظرية - عبدالله السيد ولد أباه.
- «الحرية والعدالة في الشرق الأوسط الحديث» - دراسة - برنارد لويس .
- إعادة تفسير مبادئ الإسلام للقرن الحادي والعشرين - تقرير - صادر عن معهد السلام الأمريكي - ٢٠٠٤.
- كتاب حول الديمقراطية الأمريكية - الكسيس دي توكفيل .
- كتاب حالة الديمقراطية - شارانسكي .
- كتاب «تخطيم الشر الحقيقي» - مارك بالمر.
- كتاب نهاية الشر - ريتشارد بيرل وديفيد فروم .
- المحلل الأمريكي ويليام إنغدال لـ «الصباح الأسبوعي»: هذه هي الأهداف الأمريكية من الربيع العربي - حوار أجرته معه أروى الكعلي - ٣ نوفمبر ٢٠١٢
- ما بعد الفوضى «الخلاقة..» .. التدمير الخلاق * دراسة مستفيضة بقلم: الباحثة والكاتبة الجزائرية إيناس نجلاوي.
- دعاة «التدمير الخلاق» أفرغوا الفلسفة والأدب والفن من أي معنى إنساني - قيصر عفيف .
- ثورة مصر: التدمير الخلاق لأجل شرق أوسط كبير - مقال - ويليام إنغدال.

- ناتان شارانسكي وفلسفة الديمقراطية الأمريكية - شبكة ذي قار - د. أبا الحكم.
- التدمير الخلاق من أجل شرق أوسط جديد ! - د. سيار الجميل - الوسط - ٤ فبراير ٢٠٠٨
- الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة - ياسر حسن ثامر .
- نظرية الفوضى الخلاقة واستراتيجيات الهيمنة في العالم - حسن أبو هنية .
- الطريق الخطأ لنشر الديمقراطية في العالم العربي - زيجنيو بريجنسكي .
- من «الثورات الملونة» إلى «الربيع العربي» - نيكيتا مندكوفيتش - موقع «الشرق الجديد» على الإنترنت.
- الفوضى الخلاقة وثورة الشباب العربي - شذى ظافر الجندي - موقع الحوار المتمدن.
- ناتان شارانسكي - حوار مع قناة «الجزيرة».
- الثورات الملونة في الشرق الأوسط - جاك غولدستون - الحياة اللندنية - ٧ فبراير ٢٠١١ .
- الثورات الملونة والقوقاز ومحور واشنطن تل أبيب - محمد أحمد الروسان
- دروس من ثورات ملونة - إبراهيم مرعي .
- المسلمون بين فكي الماسونية ونظرية الفوضى الخلاقة - د. أحمد إبراهيم خضر.
- كيف يجري تنفيذ نظرية الفوضى الخلاقة - خالد عبدالقادر أحمد.
- الفوضى والفوضى الخلاقة - علي جمعة .
- إيديولوجيا الفوضى الخلاقة - يحيى اليحياوي
- البعد السياسي والتاريخي لنظرية الفوضى البناءة - سمير محمود ناصر.

..... الفوضى البناءة .. الدمار الخلاق .. الثورات الملوثة

- التفيت والفوضى الخلاقة بديلاً عن الاحتلال المباشر - يوسف مكي.
- الثورة المخملية.. المفهوم والتجارب - علي الطالقاني .
- مفسدات الثورات العربية ومنغصات الربيع العربي - محمد شرقي.

الفهرس

٥	تقديم.....
٧	الفصل الأول: ثنائية الفوضى والدمار الخلاق.....
٢٣	الفصل الثاني: الفوضى الخلاقة بوابة الشيطان !
٣٧	الفصل الثالث: الدمار الخلاق ..مرحلة ما بعد الفوضى !
٤٩	الفصل الرابع: الدمار الخلاق والفاشيون الجدد
٧٩	الفصل الخامس: الفوضى والدمار الخلاق والثورات الملونة
١١١	الفصل السادس: خطة الشيطان .. المرشد والواعظ والممول.....
١٤٣	الفصل السابع: الفوضى والدمار الخلاق والشرق الأوسط الكبير ...
١٧١	ملف وثائقي.....
١٨٧	مصادر ومراجع.....
١٩١	الفهرس